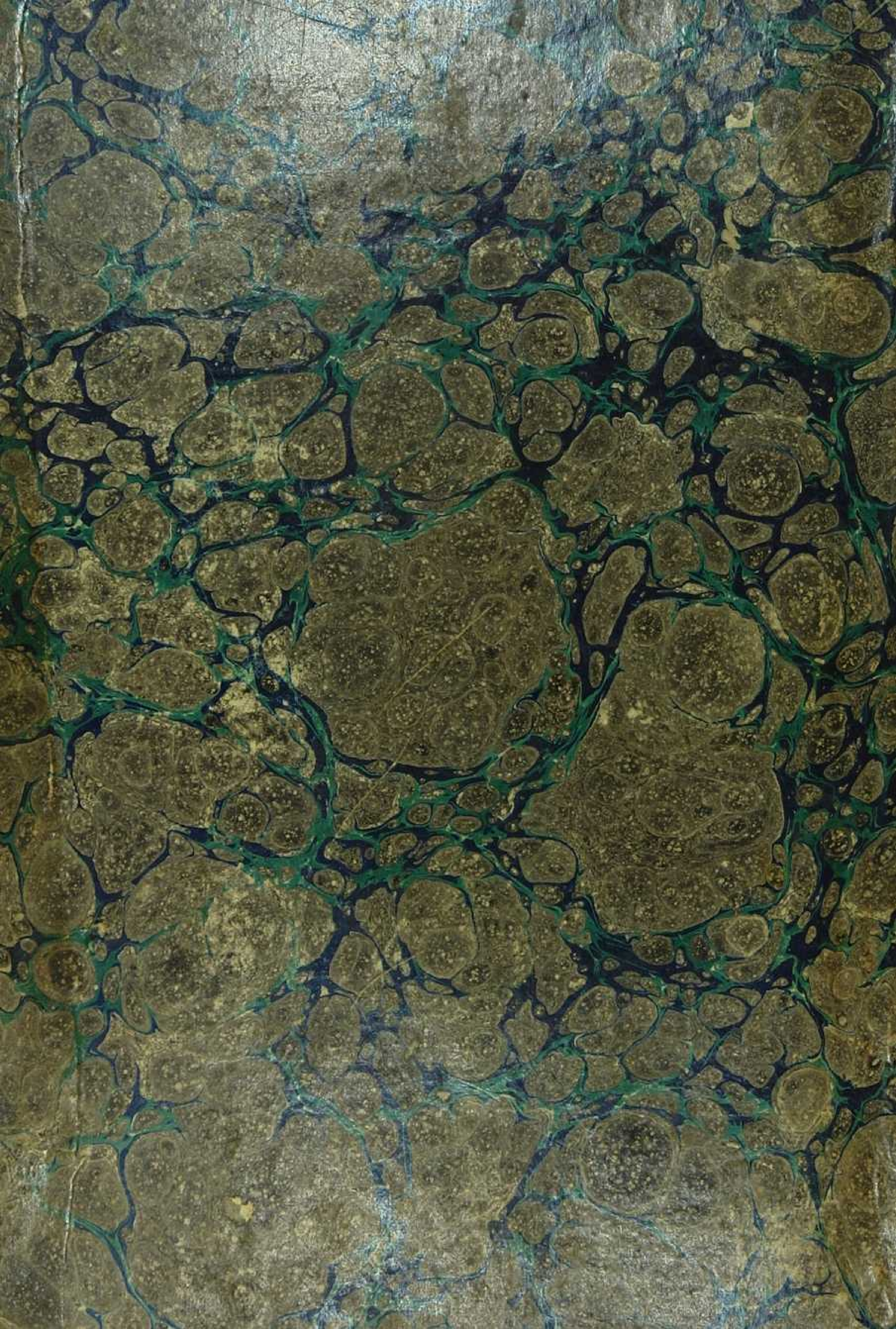

٥٨٤.



(كتاب في النحو، القسم الثاني منه)، كتبه الشبعان بن أحمد البدوى الزبيدى سنة ١٢٠٤هـ .

 ١١٦ ق مسطرتها مختلفة ٢١×١٥سم
نسخة حسنة ،خط مغربى .

١ ـ النحو ، اللغة العربية أ ـ الناسخ
ب ـ تاريخ النسخ .

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها شرح
الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها الكلام هو
القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه
والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قايم وما
كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقايم الزيدان وكان زيد قايما
وظننته قايما وبهذا يظهر أنهما ليسا مترادفين كما توهمه كثير من
الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال
ويسمى الجملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا
تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس
مفيدا فليس بكلام وبهذا التعريف يتضح لك فساد رجم ابن مالك في قوله
تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء
والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى آمنوا
واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما
كانوا يكسبون أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون أن
الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل إذ زعم أن أفأمن معطوف على
فأخذناهم ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال إنما اعترض بأربع
جمل وزعم أن من عند ولو أن إلى والأرض جملة لأن الفايدة إنما تتم بمجموعه
وبعد ففي القولين نظر أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدها
ثماني جمل أحدها وهم لا يشعرون وأربعة في حيز لو وهي آمنوا

واتقوا

واتقوا وفتحنا والمركبة من أن وصلتها مع ثبت مقدرا ومع ثابت مقدرا على الخلاف
في أنها فعلية أو اسمية وأما ثانيا فلأنه أسقط ولكن كذبوا وأما ثالثا فلأن فأخذناهم
واثنتا منه فأما كانوا يكسبون فإن قلت لعله بنى ذلك على ما اختاره
ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له وذلك لطوله وجريان
الإسناد في ضمنه قلت إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري
والزمخشري يرى أن وصلتها فاعلا بثبت وأما قول المعترض فلأنه كان
من حقه أن يعدها ثلاث جمل وذلك أنه لا يعد وهم لا يشعرون جملة لأنها
حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها ويعد لو وما في حيزها
جملة واحدة فعلية إن قدر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا أو اسمية إن
قدر ولو إيمانهم وتقواهم ثابتان ويعد ولكن كذبوا جملة وفأخذناهم بما كانوا
يكسبون كله جملة وهذا هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة
لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض
وتلك لا تكون إلا كلاما تاما والله تعالى أعلم انقسام
الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قايم
وهيهات العقيق وقايم الزيدان عند من جوزه وهم الأخفش والكوفيون
والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قايما وظننته
قايما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيد
وأفي الدار زيد إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار
المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من
قولك زيد في الدار وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى أنه
حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه وزاد الزمخشري

وعندي في الجمل الشرطية والصواب أنه من قبيل الفعلية لما سيأتي
تنبيه مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة
بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو أقائم الزيدان وأزيد أخوك ولعل أباك
منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو أقام زيد وإن قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت
فعلية والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو
فأي آيات الله تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخشعا أبصارهم
يخرجون فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله
ونحو وإن أحد من المشركين استجارك والأنعام خلقها والليل إذا يغشى لأن
صدورها في الأصل أفعال والتقدير أدعو عبد الله وإن استجارك أحد وخلق
الأنعام وأقسم بالليل فصل ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه لاحتماله
الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين ولذلك أمثلة
أحدها صدر الكلام من نحو إذا قام زيد فأنا أكرمه وهذا مبني على الخلاف
السابق في عامل إذا فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة
من تأخير وما بعدها في موضع خفض لأنه مضاف إليه ونظيره نحو يوم يأتي
زيد أنا مسافر وعكسه قوله، فبينا نحن نرقبه أتانا، إذا قدرت الفاء
زائدة ويوم مضاف للجملة الاسمية فإن صدر الكلام جملة فعلية والظرف
مضاف إلى جملة اسمية وإن قلنا العامل فيها فعل الشرط وإذا غير مضاف
فصدر الكلام جملة فعلية وقد ضعفها كما في قوله متى تقم فأنا أقوم الثاني
أفي الدار زيد وأعندك عمرو فإنا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ
محذوف تقديره كائن أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الأول وذات
فاعل مغن عن الخبر في الثانية وإن قدرناه فاعلا باستقر فعلية أو بالظرف

فظرفية الثالثة يومان في نحو ما رأيته مذ يومان فإن تقديره عند الأخفش
والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند أبي بكر وأبي علي أمد انتفاء الرؤية
يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني
وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها
جملة فعلية وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان
ومذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة
اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لأنها صلة الرابع ماذا صنعت فإنه
يحتمل معنيين أحدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش
ومبتدؤها عند سيبويه والثاني أي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها
فإن قلت ماذا صنعت فعلى التقدير الأول الجملة ما لها وعلى الثاني
تحتمل الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ والفعلية بأن تقدره مفعولا بفعل محذوف
على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لأن الاستفهام له الصدر
الخامس نحو أبشر يهدوننا فالأرجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا
والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه وتقدير
الفعلية في قوله، فهل سطيف مرتاعا، أكثر رجحانا من تقديرها في أبشر
يهدوننا لمعادلة الجملة الفعلية السادس نحو قاما أخواك فإن الألف
إن قدرت حرف تثنية كما أن التاء حرف تأنيث في قامت هند أو اسما وأخواك
بدلا منها فالجملة فعلية وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها
السابع نعم الرجل زيد فإن قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما
في زيد نعم الرجل وإن قدر زيدا خبرا لمحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن
جملة البسملة فإن قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين

أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلة الاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في ...

أو أبدأ باسم الله فعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والأعاريب
ولم يذكر الزمخشري غيره إلا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت التسمية
مبدأ له فيقدر بسم الله أقرأ بسم الله أحل بسم الله أرتحل ويؤيده الحديث
باسمك ربي وضعت جنبي الثالث قولهم ما جاءت حاجتك فإنه يروى برفع
حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لأن جاء بمعنى صار فعلى
الأول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وأنث
حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظيرها ما تقدم في قولك ما وموسى فإنها أيضا
تحتمل الرفع والنصب إلا أن الرفع على الابتدائية والخبرية على خلاف سيبويه
والأخفش وذلك إذا قدرت موسى عطفا على أنت والنصب على الخبرية أو المفعول به
وذلك إذا قدرت مفعولا معه إذ لا بد من تقدير فعل حينئذ أي ما تكون وتصنع ونظيرها
نعم في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف أنت وموسى إلا أنها
لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس في الرفع إلا توجيه واحد وأما النصب فيجوز
كونه على الخبرية أو الحالية الرابع الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد
قام فالأرجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين
المتعاطفتين ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى أكرمه وزيد ليقم وعمرو لا يذهب
فالجزم لأن وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل وأما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير
لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك
فعليتها على الإضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير فإن قلت
زيد قام وعمرو قعد فالأولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على
السواء عند الجميع **انقسام الجملة إلى الكبرى والصغرى**
الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى

هي

هي المبنية على المبتدأ أي الجملة الخبرية في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى
باعتبارين نحو قوله زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى ليس غير
وغلامه منطلق صغرى ليس غير لأنها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار
غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي إذ الأصل لكن
أنا الله ربي ففيه أيضا ثلاث مبتدآت إذا لم تقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ
الجلالة بدلا منه أو عطف بيان كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شأن
ونحو أبطال هو ثم حذفت همزة أنا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بأن
نقلت حركتها ثم حذفت ثم أدغمت نون لكن في نون أنا **تنبيهان**
الأول ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة
بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه الثاني إنما قلت صغرى
وكبرى موافقة لهم وإنما الوجه استعمال فعلى أفعل بال أو بالإضافة ولذلك
لحن من قال كأن صغرى وكبرى من فواقعها ∴ حصباء در على أرض من الذهب
وقول بعضهم إن من زائدة وإنهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة
الأسد يرده أن الصحيح أن من لا تقحم في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن
ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا
قال إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم أي لئام
فعلى هذا يتخرج البيت وقول النحويين كذلك قول العروضيين فاصلة صغرى
وفاصلة كبرى قد تحتمل الجملة الكبرى وغيرها ولهذا النوع أمثلة أحدها
نحو أنا آتيك به إذ يحتمل آتيك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم أنا
فاعل ومضاف فيه مثله وإنهم آتيهم عذاب غير مردود وكلهم آتيه يوم
القيامة فردا ويؤيده أن إطلاق الخبر الأول وأن حمزة يميل الألف من آتيك

وكذلك يمتنع على تقدير انقلابها من نحو الثاني أي نحو زيد في الدار يحتمل تقدير
استقر وتقدير مستقر الثالث نحو أما أنت سيرا إذ يحتمل تقدير تسير
وتقدير سائر وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها الرابع زيد
قائم أبوه إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ وأن يقدر فاعلا بقائم تنبيه
يتعين في قوله ألا عمرو ولي مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع
خبره والجملة في محل نصب على أنها صفة لا في محل رفع على أنها خبر لأن ألا التي
للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فإن قيل ألا ما كان كذلك
كلاما مركبا من حرف واسم وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء
وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع أيضا
تقدير مستطاع إجراء ألا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا
قول سيبويه وخالفه في المسألتين المازني والمبرد انقسام الكبرى إلى ذات
وجه وذات وجهين ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو
زيد يقوم أبوه كذا قالوا وينبغي أن يزاد عكس ذلك في نحو ظننت زيدا أبوه قائم بناء
على ما قدمناه وذات الوجه نحو زيد أبوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت
زيدا يقوم أبوه الجمل التي لا محل لها من الإعراب
وهي سبع وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل في الجمل فالأولى الابتدائية
وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لأن الابتدائية تطلق أيضا على الجملة
المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل ثم الجمل المستأنفة نوعان أحدهما الجملة
المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنها الجمل المفتتح بها السور
الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله تعالى وقوله تعالى قل
سأتلو عليكم منه ذكرا إنا مكنا له في الأرض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره

نحو

نحو زيد قائم ظننت وجاء ما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد ظننت قائم فجملة ظننت أيضا لا محل
لها إلا أنها من باب جملة الاعتراض ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا
عليه فقالوا سلاما قال سلام فإن جملة القول الثانية جوابا لسؤال مقدر تقديره
فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى سلام قوم
منكرون ومثله في جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف إبراهيم إذ دخلوا
عليه فقالوا سلاما قال إنا منكم وجلون وقد استؤنفت جملتا القول في قوله
تعالى ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ومن
الاستئناف البياني أيضا قوله * زعم العواذل أنني في غمرة * صدقوا ولكن غمرتي
لا تنجلي * فإن قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره أصدقوا أم كذبوا ومثله يسبح
له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح تنبيهات
الأول من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة أحدها لا يسمعون من قوله
تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملإ الأعلى فإن الذي
يتبادر إليه أنه صفة لكل شيطان أو حال منه وكلاهما باطل إذ لا معنى للحفظ
من شيطان لا يسمع وإنما هي استئناف نحوي ولا يكون استئنافا بيانيا
لفساد المعنى أيضا وقيل يحتمل أن الأصل لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في
جئتك أن تكرمني ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله * ألا أيهذا الزاجري
أحضر الوغى * فيمن رفع أحضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين
فإن قلت اجعلها حالا مقدرة أي وحفظا من كل شيطان مارد
مقدرا عدم سماعه أي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال
هو صاحبها كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا

قلنا إن حذف خبر الأول
ومعنى الإنشاء إذ التقدير
سلام عليكم أنتم قوم منكرون
ومثله في الاستئناف

حال المرور به انه يصيبه به غدا والشياطين لا يقدرون على السماع ولا يريدونه
الثانية انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما
يتبادر الذهن الى انه محكي بالقول وليس كذلك لانه لو كان لحزنه ليس مقولا لهم الثالثة
ان العزة لله جميعا بعد قوله فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها والرابعة قال الفراء
السماعي ان الوقف على قولهم في الايتين واجب والصواب انه ليس في جميع القران
وقف واجب الخامسة ثم يعيده بعد قوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده
لان اعادة الخلق لم تقع بعد فيكون اخبروا برؤيتها ويؤيده الاستيناف فيه قوله تعالى
على عقبه قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدا الخلق ثم الله ينشئ
النشاة الاخرة الخامس زعم ابو حاتم ان قوله تعالى تثير الارض فقال الوقف
على ذلول جيد ثم يبتدئ تثير الارض على الاستيناف ورده ابن السفار
بان ولا انما تعطف على المنفي وبانه لو اثارت الارض كانت ذلولا ويرد اعتراض
الاول نحو مررت برجل يصلي ولا يلتفت والثاني ان ابا حاتم زعم ان ذلك
من عجائب هذه البقرة وانما وجه ابو حاتم ان الخبر لم يات بان ذلك من عجائبها وبانهم
انما كلفوا بامر موجود لا بامر خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في ذلول
اذ لا يقال مررت برجل لا شاعر حتى يقال ولا كاتب لا يقال فقد تكررت بقوله
تعالى ولا تسقي لانه لما واقع بعد الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون
معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك
لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما عنتم
قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن
والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة

على زعم ابي حاتم يحتمل
العطف والاستيناف وعلى
وتكون على انه احد نعوتها اذا
حمل على الاستيناف احتيج

من

من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم
فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين
الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك يحب مفارقتك والذي يظهر ان
الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر الرحمن علم القران خلق
الانسان علمه البيان وحصل للامام في تفسير هذه الاية سهو فانه سال في
ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة واجاب بان محط النهي هو من
دونكم لا بطانة فلذلك قدم الاهم وليست التلاوة كما ذكر ونظير هذا ان ابا حيان
فسر في سورة الانبياء كلمة زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا امرهم بينهم
وانما هي في سورة المؤمنين وترك تفسيرها هناك وتبعه على ذلك السهو
رجلان يخاطبان تفسيره اعرابا الثالثة من الجمل ما جرى فيه خلاف استئناف
ام لا وله امثلة احدها نحو اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وذلك ان المبرد يرى
انه على اضمار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل اقوم ان قام
زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك ان يكون الشرط
ماضيا وينبني على هذا مسئلتان احداهما انه هل يجوز زيدا ان اتاني اكرمه
بنصب زيدا فسيبويه يجيزه كما يجيز زيدا اكرمه ان اتاني والقياس ان المبرد
يمنعه لانه في سياق ادات الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا
يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا اجيب بعد هذا الفعل المرفوع بفعل
معطوف فهل يجزم ام لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي
ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة
وما بعدها الثاني مذ ومنذ وما بعدهما نحو ما رايته مذ يومان فقال السيرافي
في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط وقال الجمهور مستانفة

جوابا لسؤال مقدر عند من قدر فيه مبتدأ أمامه ذلك وعند من قدرها خبرا
ما بعده ويبين بعد ما بعده الثالثة جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا
وعدا وحاشا فقال السيرافي حال إذ المعنى قاموا خالين عن زيد وجوز
الاستئناف وأوجبه ابن عصفور بأنك قلت جاءني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة
ولا يمتنع عندي أن يقال جاءني ليس زيدا على الحال الرابعة الجملة بعد حتى
الابتدائية كقوله * حتى ماء دجلة أشكل * فقال الجمهور مستأنفة وعن
الزجاج وابن درستويه أنها في موضع جر بحتى الجملة الثانية المعترضة
بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا وقد وقعت في مواضع
أحدها بين الفعل ومرفوعه كقوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * ويروى
بنصب الربع على أنه مفعول أول وشجاك مفعول الثاني وفيه ضمير مستتر
راجع إليه وقوله * وقد أدركتني والحوادث جمة * أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل *
وهو الظاهر في قوله * ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد *
على أن الباء زائدة في الفاعل ويحتمل أن يأتي وتنمي تنازعا ما فأعمل الثاني وأضمر
الفاعل في الأول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الأول أوجه إذ الأنباء
من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره الثاني بينه وبين مفعوله كقوله *
وبدلت والدهر ذو تبدل * هيفا دبورا بالصبا والشمأل * والثالث بين المبتدأ
وخبره كقوله * وفيهن والأيام يعثرن بالفتى * نوادب لا يمللنه ونوائح *
ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد أظن فاضل وبجملة الاختصاص
في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الأنبياء لا نورث وقول الشاعر
نحن بنات طارق نمشي على النمارق وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو
قوله أبي نبي كان موسى فالصحيح أنه لا فاعل لها فلا جملة وإن ابـ

بين

بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله * وإني لرام نظرة قبل التي * لعلي وإن شطت
نواها أزورها * وذلك على تقدير أزورها خبر لعلي وتقدير الصلة محذوفة
أي التي أقول لعلي وكقوله * لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك في تلك القلوص
بداء * وكقوله * يا ليت شعري والمنى لا تنفع * هل أغدون يوما وأمري مجمع *
إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري فتكون في
الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط وأما إذا قيل إن الخبر محذوف أي
موجود أو أن ليت لا خبر لها هنا إذ المعنى ليتني أشعر فالاعتراض بين
الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وكقول الحماسي
* إن الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعي إلى ترجمان * وكقول ابن
هرمة * إن سليمى والله يكلؤها * ضنت بشيء ما كان يرزؤها * وكقول
رؤبة * إني وأسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا * وكقول كثير

سطرا: لقائل

وإني وتهيامي بعزة بعد ما * تخليت مما بيننا وتخلت
لكالمرتجي ظل الغمامة كلما * تبوأ منها للمقيل اضمحلت
وقال أبو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها وقال أبو
الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم أي وحبك للتهيام بعزة فتكون الباء متعلقة
بالتهيام لا بخبر محذوف والخامس بين الشرط وجوابه نحو وإذا بدلنا
آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر ونحو فإن لم تفعلوا
ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا
تتبعوا قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر أن الجواب فالله أولى بهما ولا
يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن أو هنا للتنويع وحكمها حكم
الواو في وجوب المطابقة نص عليه الأبدي وهو الحق وأما قول ابن عصفور

ان تثنية الضمير في الآية شاذة فيما قال كبطلان قوله مثل ذلك في افراد
الضمير والله ورسوله احق ان يرضوه وفيه ثلاثة اوجه احدها
ان احق خبر عنهما وسهل افراد الضمير امران معنوي وهو ان رضا الله
سبحانه رضا لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس او انه فيما يعود
الا فيما يعود الله وهو لفظي وهو تقدم افراد احق ووجه ذلك ان اسم
التفضيل المجرد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوه احب
من ان كان اباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم الى قوله تعالى احب اليكم
والثاني ان احق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسمه
عليه الصلاة والسلام او بالعكس والثالث ان يرضوه في تفسير في
موضع جر او نصب بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين
وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى ارضاء الله وارضاء رسوله صلى الله
عليه وسلم احق من ارضاء غيرهما الثاني بين القسم وجوابه
كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الاقارع
وقوله تعالى قال فالحق والحق اقول لاملان الاصل اقسم بالحق لاملان واقول
الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوفا والحق
الثاني باقول واعترض بجملة اقول الحق وقدم معمولها للاختصاص وقرئ
برفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق اقوله وبجرهما على تقدير واو القسم
في الاول وتقدير الثاني توكيدا كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشري
جر الثاني على ان المعنى واقول والحق اي هذا اللفظ فاعمل القول في لفظ واو
القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن دقيق جائز
في الرفع والنصب ايضا وهو ان يرفع الاول وينصب الثاني قيل اي فالحق قسمي

او

8

او فالحق يميني او فالحق اقسم ومنه قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم
الآية والسابع بين الموصوف وصفته كالآية فان فيها اعتراضين اعترا
بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين ها
اقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن كريم بالكلام الذي بينهما واما
قول ابن عطية ليس بينهما الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم
عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى
مثله في جملة حد الاعتراض والثامن بين الموصول وصلته كقوله
ذاك الذي وابيك يعرف مالكا وحمله قوله واني لرام نظرة قبل التي
وذلك على ان تقدر الصلة ازورها وتقدر خبر لعل محذوفا وما في لعلي ابعد
ذلك والتاسع بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا
السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآية فان جملة وترهقهم
ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض
يبين به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور
وهو بعيد لان الظاهر ان وترهقهم لم يؤت بها لتشريع في الذين فيعطف
على صلته بل جيء بها للاعلام بما يصيبهم على كسبهم السيئات ثم انه
ليس بمتعين لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية
اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان
وان يكون الخبر كانما اغشيت فالاعتراض بثلاث جمل جملة النفي كما
ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر كانما اغشيت
فالاعتراض بثلاث جمل او اولئك اصحاب النار فالاعتراض باربع جمل
ويحتمل وهو الاظهر ان الذين ليس مبتدا بل معطوفا على الذين الاولى

أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
بمثلها فمثلها في مقابلة الزيادة هذا ما لتنظيره في المعنى جاء نحو قوله تعالى
بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات
إلا ما كانوا يعملون وفي العطف قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف
على معمولي عاملين عند الأخفش أو على إضمار الجار عند سيبويه والمحققين
ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء
فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر أي واقع قاله أبو البقاء
أو لهم قاله الحوفي وهو حسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه
الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على
الحسنى فلا يحتاج إلى تقدير آخر وأما قول أبي الحسن وابن كيسان
أن بمثلها هو الخبر وأن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في بحسبك
درهم فمردود عند الجمهور وقد يونس قولهما بقوله تعالى وجزاء
سيئة سيئة مثلها والعاشر بين الشرط وجوابه كقولهم هذا والله
غلام زيد والله ولا أخا أعلم لزيد وقيل الأخ هو الاسم والجار هو الخبر
وأن الأخ جاء على لغة القصر كقولهم مكره أخاك [illegible] كقولهم لا عصا
لك الحادي عشر بين الجار والمجرور كقولك اشتريته بأربع درهم
الثاني عشر بين حرف [illegible] وما دخل عليه كقوله

كأني وقد أتى حول كميل أثافيها حمامات مثول

كذا قاله قوم ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو
اسم كان على حد الحال في قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى
وكرها العناب والحشف البالي الثالث عشر بين الحرف وتوكيده

كقوله

9

كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت الرابع
عشر بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما أدري وسوف إخال أدري
أقوم آل حصن أم نساء وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض لأن جملة سوف
وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام الخامس عشر بين قد
والفعل كقوله أخا لك قد والله أوطأت عشوة السادس عشر
بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا أراها تزال ظالمة وكقوله فلا وأبي
دهماء زالت عزيزة السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو فأتوهن
من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فإن نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث أمركم
الله أي أن المأتي الذي أمر الله به هو مكان الحرث دلالة على أن الغرض الأصلي
في الإتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض
بأكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى ووصينا الإنسان بوالديه حملته
أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير
وقوله تعالى رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى
وإني سميتها مريم وإني أعيذها [illegible] بسكون وضعت إذ الجملتان المصدرتان
بإني من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر
الذي طلبته كالأنثى وقال الزمخشري هما جملتان معترضتان كقوله تعالى وإنه
لقسم لو تعلمون عظيم اه وفي التنظير نظر لأن الذي في الآية اعتراض في
اعتراض فإن كلا منهما جملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض بأكثر من
جملتين كقوله تعالى ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون
الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى

بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين اوتوا او
تخصيصا لهم اذ كان الكتاب عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود والمراد
الاعدائكم والمعترضة به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلاث وهي
والله اعلم وكفى بالله مرتين واما يشترون ويريدون فجملتان تفسيريتان لمقدر اذ
المعنى الم تر قصة الذين اوتوا وان علقت من بنصيرا مثل ونصرناه من القوم
او بخبر محذوف على ان يحرفون صفة لمبتدإ محذوف اي قوم يحرفون كقولهم منا ظعن
ومنا اقام اي منا فريق فلا اعتراض البتة وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة
الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم ابو علي
انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر: اراني ولا كفران
لله اية لنفسي قد طالبت غير منيل: ان اية ونصب مصدر اويت له
اي رحمته ورفقت به لئلا يلزم عليه الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه ما ينتصب باو حذف محذوف ورفع
باسم لا ولا كفران لله رحمة في لنفسي ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم
المطول وهم يفرقون البغداديين اجازوا اجازة الطالع جبلا اجروه في ذلك مجرى
المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما
جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول ابي علي بقوله تعالى وما ارسلنا
من قبلك الا رجالا يوحى اليهم فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات
والزبر وبقول زهير: لعمرك والخطوب مغيرات، وفي طول المعاشرات التقالي
لقد باليت مظعن ام اوفى، ولكن ام اوفى لا تبالي، وقد يجاب عن الاية بان
جملة الامر دليل الجواب عند الاكثر فمجموعهما عندهم وجملة
الشرط كالجملة الواحدة وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق محذوف اي ارسلناهم

بالبينات

بالبينات لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها
الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا
له نحو ما قام احد الا زيدا مسألة كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية
ويميز بينهما امور احدها انها تكون غير خبرية كالامرية في ولا تؤمنوا الا
لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم كذا مثل ابن
مالك وغيره بناء على ان يؤتى احد متعلق بتؤمنوا وان المعنى ولا تظهروا تصديقكم
بان احدا يؤتى من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجوكم عند
الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم الا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم
بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم
الى الاسلام ومعنى الاعتراض حينئذ ان الهدى باذن الله فاذا قدره لاحد فلا يؤثر يبد
مكرهم والاية محتملة لغير ذلك وهو ان يكون الكلام قد تم عند الاستثناء
والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتنقضونه
اخره الا لمن كان منكم ثم اسلم وذلك لان اسلامهم كان اغيظ لهم ورجوعهم
الى الكفر كان اقرب وعلى هذا فان يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف
مؤخر اي لكراهية ان يؤتى احد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه ارجح
لشيئين احدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير ان يؤتى بهمزتين اي الكراهية ان يؤتى
فلتم ذلك والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس
من المسائل الثلاث المذكورة انفا وكالدعائية في قوله: ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان، وقوله: ان سليمى والله يكلؤها، ضنت بشيء
ما كان يرزؤها، وكالقسمية في قوله: اني واسطار البيته، وكالتنزيهية
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا

مثل بعضهم وكالاستفهام في قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر
الذنوب إلا الله ولم يصرحوا بذلك كذا مثل ابن مالك فأما الأولى فلا دليل فيها إذ لا
قدر فيهم خبرا وما مبتدأ والواو للاستئناف لا لعطف جملة على جملة وقدر الكلام
تهديدا كقولك لعبدك لك عندي ما تختار تريد به لك إبعادي أو التنكيل بك
بل إذا قدرتهم معطوفا على الله وما معطوفة على البنات وذلك ممتنع في
الظاهر إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن
وفي باب فقد وعدم نحو فلا تحسبنهم بمفازة [illegible] ونحو أن رآه استغنى
ولا يجوز مثل زيد ضربه تريد ضرب نفسه فما في الآية العطف المذكور
إذا قدر الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف ومن العجب
أن أبا حيان والزمخشري والحوفي قدروا العطف ولم يقدروا المضاف المحذوف
ولا في العطف الآية وأما الثانية فنص ابن عمرو وغيره على أن الاستفهام
فيها بمعنى النفي فالجملة خبرية وقد تقدم ما أوردته من أن المعترضة في
تقع طلبية وأن الحالية لا تكون إلا خبرية وذلك بالإجماع وأما قول
بعضهم في قول الغالية الطلب ولا تضجر من مطلبه إن الواو للحال وإن لا
ناهية فخطأ وإنما هي عاطفة إما مصدرا يسبك من أن والفعل على
مصدر متوهم من الأمر السابق أي ليكن منك طلب وعدم تضجر أو جملة على
جملة وعلى الأول فالجملة تضجر إعراب ولا نافية والعطف مثله في قوله
لا تنهى ولا أخبرك بالنصب وقوله ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي
داعيان وعلى الثاني فالجملة مستركبة والأصل لا تضجرن بنون
التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية وعطف الأمر على النهي
مثله في قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الثاني أنه يجوز

تصديرها

تصديرها بدليل استقبالي كالتنفيس في قوله وسوف إخال أدري وأما
قول الحوفي في أي ذا أذهب إلى ربي سيهدين إن الجملة حالية فمردود وكذلك قول ابن عطية
في أو كالشرط في قوله فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فإن قوله فهل عسيتم إن
كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم
مرضى أن تضعوا أسلحتكم أي أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم
فكيف تتقون إن كفرتم يوما فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها وإنما جاز
لأضربنه إن ذهب وإن مكث لأن المعنى لأضربنه وأعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف
يأتي كل ما قدرا والجملة فالثالثة أو من فيها في قول وقد مضى والجملة فبأي آلاء ربكما
تكذبان الفاصلة بين فإذا انشقت السماء فكانت وردة وبين الجواب وهو
فيومئذ لا يسأل والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات
حسان وبين صفتيهما وهما مدهامتان في الأولى وحور مقصورات
في الثانية والجملتان تقديرية مبتدأ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة
الرابع أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول
المتنبي يا حاديي عيسها وأحسبني أوجد ميتا قبيل أفقدها
قفا قليلا بها علي فلا أقل من نظرة أزودها
وقوله أجد بها على إضمار أن وقوله أقل يروى بالرفع والنصب **تنبيه**
يسمى ابن جني الاعتراض بهذا المخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري
يستعمل بعضها كقوله ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حالا من فاعل
أو من مفعوله لاشتماله على ضميريهما وأن تكون معطوفة على نعبد وأن
تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا أنا مخلصون له بالتوحيد
ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا الفن كأبي حيان توهما منه أنه لا

اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين
الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه
وسأذكر لها امثلة احدها واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر
مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل هنا للنفي ويجوز ان تكون بدلا
منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول الكوفيين
وان تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل
باب سلام عليكم الثاني ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من
تراب ثم قال له كن فيكون فجملة خلقه وما بعدها تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه
ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى
اي ان شان عيسى عند الله كشان آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد
بين الابوين الثالث هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون
فجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقيل مستانفة معناها الطلب اي آمنوا
بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق
الله وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا لسبب
وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال الرابع ولما ياتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا وجوز ابو
البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال لا تاتي من المضاف اليه في مثل هذا
الخامس حتى اذا جاءوك يجادلونك يقول الذين كفروا ان قدرت اذا شرطية
فجملة يقول تفسير ليجادلونك والا فهي جواب اذا وعليهما فيجادلونك
حال تنبيه المفسرة ثلاثة اقسام مجردة من حرف
التفسير كما في الامثلة السابقة ومقرونة باي كما في قوله وترميني

بالطرف

وترميني
وترمينني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك
وقوله كتبت اليه ان افعل ان لم تقدر الباء قبل ان السادس ثم بدا لهم
من بعد ما راوا الآيات ليسجننه فجملة ليسجننه قيل مفسرة للضمير في بدا
الراجع الى البداء المفهوم منه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر
مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو
المعنى المتحصل من الجواب وهو خبر وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة
والسلام هـ جعلوا فاعل بدا البداء لهم ثم اعلم انه لا يمتنع كون
الجمل الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك على ضربين احدهما ان يكون
المفسر انشاء ايضا نحو احسن الى زيد اعطه الف دينار والثاني ان
يكون خبرا مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا وانما قلنا فيما
مضى ان الاستفهام يراد به النفي تفسيرا لما اقتضاه المعنى وحسنته الصناعة
لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير اوجب ذلك ونحو بلغني عن زيد
كلام والله لافعلن كذا ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا لبدا لان افعال
القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علمت
لتأتين منيتي وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة
يجوز ذلك في كل جملة نحو يعجبني تقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط
بكون المسند قلبيا وباقترانها باداة معلقة نحو ظهر لي اقام زيد وعلم
هل قعد عمرو ووجه ظهر لان ادات التعليق بان تكون مانعة اشبه من ان
تكون مجوزة وكيف يعلق الفعل عما هو منه كالجزء وزعم مغني ان المسألة
صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان
الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب

أقام زيد في جواب من القائل ذلك وكذا في على أقعد عمرو وذلك لابد من
تقديره فيها لتتناسب إذ تصور الشيء والعلم به متناسبان لا الاستفهام
المقتضي للجملة به بأن قلت ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة إلى الجمل
قلت قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم
المفردات السابع وإذا قيل لهم لا تفسدوا وزعم ابن عصفور أن
البصريين يقدرون نائبه راجعا على ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك
المضمر وقيل الصواب نائبه عائدا على ما الجملة محل نصب ويرده بأنه لا تتم
الفائدة بالضرب وبعد معه وإذا قيل أن وعد الله حق والصواب أن النائب
الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت
مفسرة والمفعول به متعين النيابة ومن ثم الجملة لا تكون فاعلا ولا
نائبا جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ
نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب
ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو قولي لا إله إلا الله كما لا يحتاج إليه الخبر
المفرد الجامد الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم
مغفرة وأجر عظيم لأن وعد يتعدى إلى اثنين وليس الثاني هنا لهم مغفرة
لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل مفرد والجملة مفسرة له وتقديره
خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه الثاني إقامة السبب مقام المسبب
إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر وقولي في الضابط الفضلة
احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى
المراد به ولها موضع بالإجماع لأنها خبر في الحال أو في الأصل وعن الجملة
المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل إنها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد

الفضلة

الفضلة ولابد منه **مسألة** من ثبت أن الجملة المفسرة من ثبت أن الجملة
المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي
في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو إنا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد
الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله قال
«فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن» فظهر الجزم وكأن الجملة عنده عطف بيان
أو بدل ولم يثبت الجمهور البيان والبدل جملة وقد بينت أن جملة الاشتغال
ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها
بعض تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف حذف المعطوف عليه
عطف البيان واختلف في البدل منه وفي الفقه إثبات لأبي علي الجزم
في ذلك بأداة شرط مقدرة فإنه قال ما ملخصه أن الفعل المجزوم والفعل
المذكور في قوله «لا تجزعي إن منفسا أهلكته» مجزومان في التقدير
وأن الجازم للثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه
قيل على تكرير أن أي إن أهلكت منفسا إن أهلكته وشاع إضمار أن وإن
لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتساعهم فيها بدليل إيلائهم الاسم إياها
ولأن تقدمها مقو للدلالة عليهما ولهذا أجاز سيبويه في نحو مررت
ومنع من تضرب أنزل حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح
فصالح بالخفض على أنه سهل من إضمار رب بعد الواو ورب شيئا يكون ضعيفا
ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيد فإنه ضعيف جدا وحسن في
ضربوني وضربت قومك واستغنى بجواب الأول عن جواب الثاني كما
استغنى في نحو زيدا ظننته قائما عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني
مفعولي المذكورة **الجملة الرابعة المجاب بها القسم نحو ق والقرآن**

الحكيم إنك لمن المرسلين ونحو وتالله لأكيدن أصنامكم ومنه لينبذن في الحطمة
ولقد كانوا عاهدوا الله بتقدير لقد ولما أشبهه القسم ومما يحتمل جواب الـ
القسم وإن منكم إلا واردها وذلك بأنه تقدير الواو عاطفة على ثم لنحن أعلم
بأنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم ولهذا مراد قول ابن عطية
في قوله هو قسم والواو تقتضيه أي وهو جواب قسم والواو في الجملة
لذلك لأنها عطفت وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على وهو أن الواو
حرف قسم فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف مع كون
الجواب منفيا بأن. تنبيه من أشكل جواب القسم ما لا يجيء
بجواب لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون ونحو وإذ أخذنا
ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون
دماءكم وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج
ونحوهم وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس وقال
الكسائي والفراء وغيرهما التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله وبأن لا تسفكوا
ثم حذف الجار ثم إنه جاز رفع الفعل وجوز الفراء أن يكون لا ناهية ثم أخرج
مخرج الخبر ويؤيده أن بعده وقولوا وأقيموا وآتوا ومما يحتمل الجواب وغيره
قول الفرزدق: تعش فإن عاهدتني لا تخونني، نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
فجملة النفي إما جواب لعاهدتني كما قال: أرى محرزا عاهدته ليوافقن
فكان كمن أغريته بخلاف، فلا محل لها أو حال من الفاعل أو المفعول أو
كليهما فمحلها النصب ويقوي شاهد للجوابية وقد يحتج للحالية بقوله
أيضا: ألم ترني عاهدت ربي وإنني لبين رتاج قائما ومقام، على حلفة لا أشتم
الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام وذلك أنه عطف خارجا على محل

جملة

جملة لا أشتم فكأنه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون
أن خارجا مفعول مطلق والأصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل وأناب
الوصف عن المصدر كما عكس في إن أصبح ماؤكم غورا لأن المراد أنه حلف بين
باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم في المستقبل ولا يتكلم بزور
لأنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر. مسئلة
قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل في تعليله لأن نحو لأفعلن لا محل
لها فإذا بني على مبتدأ فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشيء لأنه إنما
منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده أن القسم
وجوابه لا يكونان خبرا إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى وجملتا القسم
والجواب يمكن أن يكون لهما محل كقولك قال زيد أقسم لأفعلن وإنما المانع
عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لأن الجملتين هنا
ليستا كجملتي الشرط إنشائية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى
ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وإما كون جملة القسم إنشائية والجملة
الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من
الكوفيين منهم ابن الأنباري أن يقال زيدا ضربته وزيد هل جاءك وعندي
أن كلا التعليلين ملغى أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا
به كالجملة وإن لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل
الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم
قال ما موصولة واللام زائدة والأولى دخول اللام على اللام القسمية انه وليس
بشيء لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي وهو ثقل
التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفي بالألف فاصلة بين

التنوينات في اذهبنا به وبين الهمزتين في أأنذرتهم وان كانت زائدة وكان الجيد
أن يستدل بقوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن بأن قيل يحتمل من الموصولة
أي لمن يقال ليبطئن قلنا وكذا ما في الآية أي لمن ليوفينهم ثم إنه لا يقع صفة
إلا ما يقع صلة بالاستقلال ثابتة وإن قدرت صفة بأنه قيل فيا وجهه
والجملة الأولى انشائية قلنا جاز لأنها غير مقصودة وإنما المقصود جملة
الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا لتأسيس وأما
الثاني فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشا
لا خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الإفراد واحتمال الصدق والكذب إنما هو
من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو وزعم ابن ملكة أن السماع
ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقوله، جشأت فقلت اللذ خشيت ليا
تينا، اهـ وعندي لما استدل به تأويل لطيف وهو أن المبتدأ إذ ذاك كله في وإذا أتاك فلات حين مناص
على معنى الشرط والخبر منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له
وكان خبر المبتدأ المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم
المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من
لام الموطئة وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لئن
لم ينتهوا ليمسن **تنبيه** وقع لمكي وأبي البقاء وهم في
جملة الجواب فإن لها إعرابا يقتضي أن لها موضعا فأما مكي فقال في قوله تعالى
كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم أي ليجمعنكم أن ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه
إلى ذلك الأعراب غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وإنه من ذلك
ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أي أن يسجنوه ولم يثبت مجيء

اللام

١٤

اللام مصدرية وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله إن اللام لام جواب القسم
والصواب أنها لام الجواب وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم أو متصلة به
اتصال الجواب بالقسم أو أجري مجرى القسم كما أجري علم في قوله
، ولقد علمت لتأتين منيتي ، وأما أبو البقاء فإنه قال في لما آتيتكم من كتاب
وحكمة الآية من فتح اللام في ما وجهان أحدهما أنها موصولة مبتدأ والخبر
إما من كتاب أي الذي آتيناكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم
لأن أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيناكم والعائد محذوف أي جاءكم به فحذف
عايدما والعامل محذوف لئن ناب الظاهر عن المضمر والعائد ضميرا استغني
الذي تعلق به مع والثاني أنها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب بآتيت
والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما ننسخ من آية
انتهى ملخصا وفيه أمور أحدها أن إجازته كون من كتاب الله خبرا فيه
الإخبار عن الموصول قبل الصلة تمامها لأن ثم جاءكم عطف على الصلة الثاني
أن تجويزه كون لتؤمنن خبرا مع تقديره إياه جوابا لأخذ الميثاق يقتضي
أن له موضعا وأنه لا موضع له وإنما كان حقه أن يقدره جوابا لقسم محذوف
ويقدر الجملتين خبرا وقد يقال إنما أراد بقوله اللام جواب القسم لأن
أخذ الميثاق قسم أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين
الخبر وإنما سمى لتؤمنن خبرا لأنها الدال على المعنى المقصود بالإخبار
لا أنه وحده هو الخبر بالتحقيق وأنه لا قسم مقدر قبل أخذ الله ميثاق
النبيين هو جملة القسم وقد يقال المراد تعالى بقصر انه تنبيه بما ذكر لو اراد
ولا نقاف على أن وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختوما بنون مؤكدة
دليل قاطع على القسم وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه والثالث

أن تجويزه كون العائد خبرا استغنى بتقديره عائد غير موجود الى شيء مقابل أنه
عائد الى الموصول وأيضا فإنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول
غير مجرور وأن فصل النعت بكلمة به الثانية فيكون كقوله
ولو أنا على الجنب ليبرى فؤادي لما يقشر استلين به لكان الجندل
قلنا قد جوز على هذا الوجه عوده الى المذكور في قول الرسول صلى الله عليه وسلم
لا الى ما والحشا مع أنه سمى ضميرا نبيكم معهود لأنا بينا انما هو الذي
مسئلة زعم الأخفش في قوله إذا أقاد فدى قال تالله حلفت
لتغني عني أن لتغني جواب القسم وكذا قال في قوله تعالى ولتصغى إليه
أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة لأن قبله وكذلك جعلنا لكل نبي
عدوا الآية وليس فيه ما يكون ولتصغى معطوفا عليه والصواب خلافه
فيهما لأن الجواب لا يكون إلا جملة ولام كي وما بعدها في تأويل المصدر وأما ما
استند إليه فيتعلق اللام فيه محذوف أي لتشربن لتغني عني وفعلنا
ذلك لتصغى **الجملة الخامسة جواب الشرط** غير جازم مطلقا أو جازم
جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية فالأول جواب لو ولولا ولما وكيف
والثاني نحو إن تقم أقم وإن قمت قمت أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل
وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها
الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف فالأول نحو جاء
الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم
أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا
محتجا بأنهما ككلمة واحدة والحق ما قدمته لك بدليل ظهور الإعراب
في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار ولأكرمن أيهم عندك

وامرر

ذا اتانا بذا احقا

وامرر بأيهم أفضل وفي التنزيل ربنا أرنا اللذين أضلانا وقرئ أيهم أشد بالنصب
وروي فسلم على أيهم أفضل بالجر وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا
وقال العقيلي نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا وقال في
الهذلي هم اللاءون فكوا الغل عني والثاني نحو أعجبني أن قمت وما قلت
إذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا
لأن الموصول حرف فلا إعراب له لفظا ولا محلا وأما قول أبي البقاء في بما كانوا
يكذبون إن ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع
نصب خبرا لكان فظاهره متناقض ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من
ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي
الفتح وآخرين أن كان الناقصة لا مصدر لها **الجملة السابعة التابعة**
لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو إذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال
الجمل التي لها محل من الإعراب وهي أيضا سبع الأولى
الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإن ونصب في بابي كان وكاد
واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ
رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على
أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا وقد مر إبطاله **الجملة الثانية**
الواقعة حالا وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى وقالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون ومنه ما يأتيهم من ذكر من
ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من
مفعول يأتيهم أو من فاعله وقرئ محدثا لأن الذكر مختص بصفته مع أنه
قد سبق بالنفي فالحالان على الأول مترادفان وفي قولك ما لقي الزيدين عمرو

مفعولا الا مقيدا بنحو على الثاني مثلهما في قوله ما ينفع الزيد بن عمرو راكبا الا فاقا
واما وهم يلعبون فحال من جملة استمعوه والحالان متداخلان ولاهية حال من
من فاعل يلعبون وهذا من التداخل ايضا ومن فاعل استمعوه فيكون من
التعدد لا من التداخل ومن الحالية ايضا قوله عليه افضل الصلاة والسلام
اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من اقوى الادلة على ان انتصاب
قائما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر
بالواو وقوله ما تكلم فلان الا قال خيرا كما تقول ما تكلم الا قائلا خيرا ونحو
استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة وقول ابي زيد فيا بني رجال لم ينتهوا
سيوفهم ولم يكثر القتلى بها حين سلت لان تقدير العطف يفسد المعنى
وقول كعب رضي الله عنه صاف بابطح اضحى وهو مشمول واضحى تامة

الجملة الثانية الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل وهذه
النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا
من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسما المفردة قيل وتقع ايضا
في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد واجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا
وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم اولم يهد لهم كم اهلكنا ثم بدا لهم من
بعد ما راوا الايات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وعلى قول ثعلب يزاد في
الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا قلت وينبغي زيادة تنبيه على ما
قدمته اختيارا من جوازه لكن مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط
نحو ظهر لي اقام زيد قلت ومن زعم ذلك على ان المسند اليه مضاف
محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية
بالقول او مرادفه فالاول نحو قال اني عبد الله وهل هي مفعول به او مفعول

مطلق

مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي نوع خاص من القول
فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي عند الاكثرين انه في
لمنعها ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بالعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك
لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب قول الجمهور
اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب
بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس
القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما
الحقيقة انه مقول او ملفوظ والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله
وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي ومثله كتبت
اليه ان افعل اذا لم تقدر الباء الجارة والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع
لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب
يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني
اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه اني مغلوب بكسر الهمزة وقوله
رجلاه من مكة اخبرا ناانا رايت رجلا عريانا روي بكسر ان فهذه الجمل
في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون
بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه
فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني
وقول ابي البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم او يشرع لكم
في امر اولادكم انما يصح على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى
اجمال والثانية تفصيل وهذا يقتضي عنده انها مفسرة لا محل لها وهو الظاهر

تنبيهات الأول من الجمل المحكية ما قد يجيء بعد لفظ الحكاية قبل
القول نحو فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون والأصل إنكم لذائقون عذابي ثم عدل
إلى التكلم لأنهم تكلموا عن أنفسهم كما قال الشاعر ألم تر أني يوم جو سويقة
بكيت فنادتني هنيدة ما ليا والأصل ما لك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى
القول أم لكم كتاب فيه تدرسون قوله هذا الكلام وذلك إما على أن يكونها جزءا
بذلك في الكتاب على زعمهم والأصل أن لكم لما تخيرون ثم عدل إلى الخطاب عند
مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إن يدعو في معنى
يقول ثم اللام في قول عنترة يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بئر في لبان
الأدهم فيمن رواه عنتر بالضم على النداء وإنه مبتدأ ولبئس المولى خبره
وما بينهما جملة اعتراض وجملة من وخبرها محكية فيه على أن الكفار
يقولون ذلك في يوم القيامة وقيل من مبتدأ حذف خبره أي الإله وإن ذلك
حكاية لما يقولونه في الدنيا وعلى هذا فالأصل يقولون الوثن الإله ثم عبر
عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه تشنيعا على الكفار الثاني قد يقع بعد
القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو أتقول موسى في الدار فلك أن تقدر
موسى مفعولا أولا وفي الدار مفعولا ثانيا على إجراء القول مجرى الظن ولك أن
تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى أم يقولون إن إبراهيم
وإسماعيل وإسحاق الآية ألا ترى أن القول استوفى شروط إجرائه مجرى
الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية الثالث قد يقع بعد القول جملة
محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو أول قولي إني أحمد الله إذا كسرت إن
لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لأبي علي زعم
أنها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجودا وثابت

هذا

17

وهذا التقدير مستغنى عنه بل هو فاسد لأن أول قولي إني أحمد الله باعتبار
الكلمات أو باعتبار الحروف المفردة فيصير الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك
الأول ثابت ويقتضي مفهومه أن بقية الكلام غير ثابت اللهم إلا أن يقدر أول
زائدا والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور والصواب
خلاف قولهما وإن فتحت فالمعنى حمد الله بأي عبارة كان الرابع قد تقع
الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فما
ذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون إن هذا لساحر عليم لأن قولهم تم عند
قوله من أرضكم ثم التفت فرعون فقال فماذا تأمرون بدليل قوله قالوا أرجه وأخاه وقول
الشاعر فقالت له وهو يعيش ضعفه لا تكثري لومي وخلي عنك التقدير
قالت له اتئدي فقلت لها إن الوهم في الإسراف في الإنفاق لا تكثري لومي فحذف
المحكية بالمذكور وأثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة
على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاجتي أتظنونه حاجتنا تخييلا محذوف القول في
وهو حاجتي فحيل من لولا عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه وليس
من ذلك قوله تعالى قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا وإن كان الأصل
والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم من لولا عليها
بجملة الإنكار لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول وإن لم تكن محكية بالثاني
وغيره الله عليه محذوف ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها
الخامس قد يوطأ بالمحكية غير محكي وهو أتي بسميه المجد قلت مرددا
ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهو من الجملة ونحوها مستأنفة لا
يقدر بعدها القول الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب
ظن وأعلم فإنها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لأعلم وذلك لأن أصلهما الخبر

ومرفوعه جملة سابع كما مرّ وقوله اجتمع مرفوع خبر كان وان والثاني من مفعولي باب ظنّ
جملة في قول ابي ذؤيب فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني اشتريت الحلم بعدك بالجهل
الباب الثالث باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل
قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول
مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما
يسألون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه ولكنها
علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث
المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم
وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين
واختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير
ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير
الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المصرح او غير مقيد بالجار
وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة والثاني ان تكون في موضع
المفعول المصرح نحو عرفت من ابوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت
من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق
ههنا لان البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف
الا سمع المعلقة باسم متعين نحو سمعت زيدا يقول فقيل متعدية لاثنين
ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد
اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد خلافا ليونس لان ننزعن ليس بفعل قلبي بل اي موصولة لا استفهامية
وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة والثالث

ان

ان يكون في موضع المفعولين نحو لنعلم اي الحزبين احصى
ومنه سيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق ينقلبون لا مفعول
به ليعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل
العلم ومما يوهمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي
غريمها والصواب فيه نصب اي الاولى على حد انتصابها في اي منقلب ينقلبون في
الا انه مفعول به لا مفعول مطلق ورفع اي الثانية مبتدا وما بعدها الخبر والعلم
معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف في نحو عرفت زيدا
من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقيل
مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب
فصيح وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل
عرفت شان زيد وعلى القولين فان عرف بمعنى علم فقد يقال الا ان الفعل معلق الا انه
قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالفعل
معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك
بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل
في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك
الكلام قال الزمخشري قال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود
انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو
ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا
لان النظر والاستماع من طرق العلم اه ولم اقف على تعليق يسمى هذا تعليقا
وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه الجملة وغيرها ولو
كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت زيد منطلق

تنبيه — الحكم على محل الجملة في التعليق وبالنصب ظهور له [بادية]
في التابع فتقول عرفت من زيد وغيره لكن من امور واستدل ابن عصفور بقول كثير
وكنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات
ولعلك تدعي ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل لا ادري ان موجعات
فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال او موجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل
عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ورأيت بخط الامام بها الدين
النحاس رحمه الله تعالى افتى منه اقوال القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق
عنها بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى ونص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف
فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل. الجملة الرابعة المضاف اليها
ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية احدها اسماء الزمان ظروفا كانت
او اسماء نحو والسلام عليه يوم ولد ونحو وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب
ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم
ظرف في الاول ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة
ويكفي في الثانية ان يكون ظرفا للخفي في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء
ومن اسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة اذ باتفاق واذا عند الجمهور
ولما عند من قال باسميتهما وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان
مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في
الاضافة الى الجملتين فتقول ائتك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم
ورد عليه بعوض اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم
بارزون وبقول الشاعر، وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة، بمغن فتيلا عن
سواد ابن قارب، واجاب ابن عصفور عن الآية بانه انما يشترط حمل الزمان

المستقبل

المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهو في الآية بدل من المفعول لا ظرف ولا يتأتى
هذا الجواب في البيت والجواب الشامل لهما ان يوم القيامة لما كان محقق الوقوع
جعل كالماضي فحمل على اذ لا على اذا على حد ونفخ في الصور الثاني حيث
وتختص بذلك عن سائر اسماء المكان اذ اضافتها الى الجملة لا واجبة لازمة ولا يشترط
لذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي
المفسر المغربي ان حيث في قوله ثمت راح في الملبين الى حيث نجى المازمان ومنى
لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل
وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشيء
الا في منع اسماء الزمان الثالث ما تضمن علامة التأنيث آية بمعنى علامة
فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا او منفيا كقوله
بآية تقدمون الخيل شعثا، كأن على سنابكها مداما، وقوله، بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا
هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انها انما تضاف الى المفرد نحو آية ملكه ان يأتيكم
التابوت وقال الاصل بآية ما تقدمون اي بآية اقدامكم كما قال بآية
ما تحبون الطعام انتهى وفيه حذف موصول حرفي غير ان وبقاء صلته
ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا الرابع ذو في قولهم
اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون
هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في
وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا
محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذي
موصولة مختصة بطيء ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب
عليهم في ذي هذه البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور

نحو الموصول حرفي فقصد المعنى مشروطا باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون
والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر فقدر وبهذا الاخير يضعف
قول الاخفش في يا ايها الناس ان اي موصولة والناس خبر محذوف والجملة صلة
وعائد اي محذوف اي يا من هم الناس على انه قد حذف العائد هنا بالازما
في نحو ولا سيما يوم بالرفع اي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذي العائد
ولانه نادر فلا يحسن الحمل عليه والخامسة والسادسة من لدن وريث فانهما
يختصان بجواز اسم الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا
بخلافه مع آية فانه يجيء اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت او مكانية ومن
شواهد لدن قوله «لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم» فلا يك منكم للخلاف جنوح
واما ريث فهي مصدر راث اذا ابطأ وعوملت معاملة اسماء الزمان في الاضافة
الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت كقولهم جئتك
صلاة العصر قال «خليلي رفقا ريث اقضي لبانة» من العرصات المذكرات «
وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان الفعل بعدها على اضمار أن والاول قوله
في التسهيل وشرحه وقد يغني عن ريث لانها ليست زمانا فخالف لدن في
وقد يجاب بانها لما كانت لمبدأ الغاية مطلقا لم تحله معرفة دون القرينة لا بد
الله تعالى ان سيبويه لا يجيز جوازا انتهائها الى الجملة ونحوها قال في قوله
مذ لدن شولا ان تقديره من لدن ان كانت والسابعة والثامنة قول وقائل كقوله

لدن شولا ولم يقدر من لدن كانت شولا

«وقول باي جانب يتحدث مناه مسرعين الكهول والشبابا» وقوله
«واجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت وملني العواد» الجملة الخامسة
الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد فقيل
الجزم لفظا كما في قوله ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك

مثل

مثل المقرونة بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم
يذر عطفا على المحل ومثل المقرونة باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه
عند المبرد ان فتى اقوى وقول زهير «وان اتاه خليل يوم مسألة» يقول لا غائب مالي
ولا حرم» وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر انه على التقديم
وانها خبر فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان
يفسر ناصبا لما قبله اذا ابت نحو زيدا ان اتاني اكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم
محتجا بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لاجاز ضرب غلامه
زيدا واذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء واذا نحو ان قام زيد قام عمرو
فمحل الجزم محكوم به للفعل لا الجملة وكذا القول في الشرط ولهذا جاز
نحو ان قام ويقعد اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم
العطف على الجملة قبل ان تكمل. تنبيه قرأ غير ابي عمرو ولولا
اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير
اسقاط الفاء وجزم اصدق وسمي العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن
العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وانه كالعطف في من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيقال في الضابط المذكوران يقال
او جواب طلب ولا تقيد هذه المسألة بالفاء لانهم انشدوا على ذلك قوله
«فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا» وقال ابو علي عطف
استدرج على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعل وما بعدها قلت
فكان هذا عنده بمنزلة من يفعل الحسنات الله يشكرها وبعد فالتحقيق ان
العطف في الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم فكيف

يكون بعد الفاء في محل الجزم وسيأتي ذلك في باب أقسام العطف **الجملة**
السادسة التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع أحدها المنعوت بها فهي
في موضع رفع في نحو من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوما ترجعون
فيه وجر في نحو ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل
ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا خذ من أموالهم صدقة الآية فجملة
تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم بها صفة لصدقة
ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في من السماء على تقديره صفة لها
لا متعلقا بأنزل أو من مائدة على هذا التقدير لأنها قد وصفت وأن الثانية حال
من ضمير خذ ونحو فهب لي من لدنك وليا يرثني أي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث
وأما من جزمه فهو جواب للدعاء. ومثل ذلك فأرسله معي ردءا يصدقني فيمن
رفع يصدقني وجزمه والثانية المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه
ذاهب إن قدرت الواو عاطفة على الخبر فإن قدرت العطف على الجملة فلا موضع
لها أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب وقال ابن البغاء في قوله
تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة إلا أن فيه تتبع
والضمير للقصة وتصبح خبر أو تصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على أنزل
فلا محل له إذا أو فيه إشكالان أحدهما أنه لا يخرج عن الظاهر إلى الظاهر
إلى تقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به
لا محل له وجواب الأول أنه قدر الكلام مستأنفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك
مبتدأ كما قالوا في ويشرب اللبن فيمن رفع أن التقدير وأنت تشرب وذلك لأنه
لقصدهم إيضاح الاستئناف وأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير والآخر
العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني أن الفاء نزلت الجملتين

منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد والمحل إنما هو للمجموع
وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فاعلمه فإنه بديع ويجب على هذا أن يدعى
أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد خلصها لمعنى
السببية وأخرجت عن العطف كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو أحسن
إليك فلان فأحسن إليه ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزا أو سهوا ومما يلحق
بهذا البحث أنه إذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة
الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محله
ولا محل لواحدة منهما لأن المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما أن جزء
الجملة الواحدة لا محل لواحدة منهما باعتبار القول فمثاله الثالثة المبدلة
كقوله تعالى ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب
أليم فإن وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز إسناده إلى الجملة كما جاء وإذا
قيل إن وعد الله حق وهذا محله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل فأما إن
كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قال الكفار الماضون
لأنبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئنافية ومن ذلك
وأسروا النجوى ثم قال تعالى هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وهذا في موضع
نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير قال ابن جني في قوله: إلى الله أشكو
بالمدينة حاجة: وبالشام أخرى كيف يلتقيان: جملة الاستفهام بدل من
حاجة وأخرى أي إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما انتهى
الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق
والبدل خاصة فالأول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه إذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت
العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية

المعنى المراد فحولوا اتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون فإن
أقول — دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى وقوله أرحل لا تقيمن عندنا وإلا
فكن في السر والجهر مسلما فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة بها
بالمطابقة لإقامته بخلاف الأولى قيل ومن ذلك قوله ذكرت والخطي يخطر بيننا وقد نهلت
منا المثقفة السمر فإنه أبدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل الاشتمال
وليس متعينا لجواز كونه من باب النسق على أن تقدر الواو للعطف ويجوز أن تقدر
الواو للحال أو تكون الجملة حالا من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز
تعدد الأحوال أو من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين والرابط على
هذا الواو وإعادة صاحب الحال بمعناه فإن المثقفة الموصوفة الرماح نفسه
ومن غريب هذا الباب قوله قل للصحيح موقنا أو دكم فإن ابن ملك زعم أن التقدير
ليغم أو لتم وأخرى كم وأنه من بدل الجملة من الجملة لا البدل من البدل كما في العطف في
نحو اسكن أنت وزوجك ولا تعلمت نحو أنت ولا أنت ولا انظار والدة بولدها ولا
مولود له بولده **تذنيب** هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها
محل في سبع جار على ما قرروا والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة
والجملة المسند إليها أما الأولى فنحو لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر
فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب
على الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل منهم
إن قليلا مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا وقال جماعة إلا من قوله بالى مع أنه
مبتدأ والجملة بعده خبر ومن ذلك ما مررت بأحد إلا زيد خير منه لأن
الاستثناء مفرغ والجملة حال باتفاق أو صفة عند الأخفش وكل منهما
قد مضى ذكره وكذلك الجملة في إلا أنهم ليأكلون الطعام فإنه حال وفي نحو ما علمت

زيدا

زيدا إلا يفعل الخير فإنها مفعول وكذلك قوله تعالى وأما الثانية فنحو سواء
عليهم أأنذرتهم الآية إذا أعرب سواء خبرا وأأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي
خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما
الجملة بعد الظرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو أأنذرتهم في تأويل المصدر وإن
لم يكن معها حرف سابك واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة
أولا فالمشهور المنع مطلقا وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد
وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا إن كان الفعل قلبيا ووجد
معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد أم لا وعلمت عليه ثم بدا لهم من
بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد وأجاز هشام وثعلب
واحتجا بقوله وما راعني إلا يسير بشرطه ومنع ذلك الأكثرون وأولوا
ما ورد مما يوهم ذلك فقالوا في بدا ضمير البداء وتسمع وتسير على إضمار أن وأما قوله
تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وقوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة
إلا بالله كنز من كنوز الجنة وقوله العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الإسناد
إلى الجملة لما بيناه في غير هذا الموضع **حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف**
يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف
أحوال وشرح المسألة مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما
قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال
عنها أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود
المقتضي وانتفاء المانع مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد
النكرات المحضة حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه لم تعظون قوما الله مهلكهم
أو معذبهم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ومنه حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما

اصلحها وانا اعبد ذي الاهلة لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية
لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا
الوجه اولى ومن شان تقدير الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر يعري عن هذا
المعنى وايضا فان الجواب في قصة الغلام قال لا مقتله لان الماضي المقرون بها لا يكون
جوابا بل تكن قال في نحوه ايضا جوابا ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا
لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما بعد النكرات ولهذا ذكر
مبارك انزلناه فلك ان تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا
عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة حتى ان ابا الحسن
اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين
استحق عليهم الاوليان ان الاوليان صفة للآخران لوصفه بيقومان ولك ان
تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث
المعنى وجها ثالثا اما الاول فبانه الاشارة لم تقع في حال الانزال كما وقعت
الاشارة الى البعل حالة الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني
فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال وتقول ما فيها احد يقوا يجوز الوجهان
ايضا لزوال الابهام عن النكرة بعمومها ومثال النوع الرابع وهو المحتمل
لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف في المعنى كالنكرة فيصح
تقدير يحمل حالا او وصفا ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود احدها
كون الجملة خبرية واحترزت بهذا من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة
الانشاء وهذا بعتكه كذلك بان الجملتين مستانفتين لان الانشاء لا يكون نعتا
ولا

ولا حالا ويجوز ان يكونا خبرين اخرين الا عند من منع تعدد الخبر وهو اختيار
ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من
منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الانشائية
والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله امثلة منها قوله تعالى قال رجلان
من الذين يخافون انعم الله عليهما فان جملة انعم الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون
معترضة والاخبار فتكون صفة ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا ولا يضعف
في الصناعة لوصفها بالظرف ومنه قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم
فذهب الجمهور الى ان حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة
منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد ثم اختلفوا فقيل الموصوف
منصوب محذوف اي قوما حصرت صدورهم ورد بان اضمار الاسم استعمل من اضمار
حرف المعنى وقيل مجرور مذكور وهو قوم في المتقدم ذكرهم فلا اعتراض البتة اضار
وما بينهما اعتراض ويرده انه قد فصل باسقاط الا ورد على ذلك بكون جاءوكم صفة
للقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاءوكم لان المجيء مشتمل
على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائي وقال ابو العباس المبرد الجملة
انشائية ومعناها الدعاء مثل قاتلهم الله وهي مستانفة ورد بان الدعاء
عليهم بضيق صدورهم عن قتال قومهم لا يتجه ومنه ثم لك قوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير لا ناهية
ونافية وعلى الاول فالجملة صفة لمحذوف هو الصفة اي فتنة مقولا فيها
ذلك ويرجحه ان توكيد الفعلية بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا
تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة للفتنة ويرجحه سلامته من
تقدير القول الثاني فلا حيث لا يستغنى عنها وخرج به ايضا جملة

الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى ان
معقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك القيد الثالث وجود
المقتضي واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
فانه صفة لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في
نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولم يكن خبرا لانهم لم يفعلوا
كل شيء ونظيره قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق صفة ثانية لا حالا من
الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف
لان ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما
اشرنا اليه ولا ينتقض الاول بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثاني بقول
الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها حولها لخطبتها لندورهما واما قول
ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدأ
والخبر محذوف انتهى الرابع انتفاء المانع والمانع اربعة انواع احدها ما
يمنع الحالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو زارني
زيد سأكافيه ولن انساه له لما ذكرنا وان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن
السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال واما قول بعضهم في
وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما تقول ساذهب مهديا
فسهو والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويتعين فيه
الاستئناف مثاله المقرر على تقييد التقدم فتتعين الحالية بعد ان كانت ممتنعة
وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر
لكم وكالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي
والمعارف بينها الواو وانها لا تفصل بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري.

وفي

ومن ابقى والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون فهذه
ومنه من قال البحث فيهما والرابع ما يمنع احدهما دون الاخر ولولا المانع لكانا جائزين
وذلك نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة
للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما اهلكنا من قرية
الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانعان الواو
والا ولم يبرا الزمخشري والا ابطلا واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك
قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير
الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم
يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم لجعلك
قائم على الصفة فان قلت الا قائما على الصفة فان نصبته على الحال جاز ومثل ذلك
قوله وقائلة تخشى علي اظنه سيودي به ترحاله وجعائله
فان جملة تخشى علي حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان تكون صفة لها الا انهم
اتبعوا الا يوصف قبل العمل

الباب الثالث في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور ذكر حكمهما في التعلق

لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه
وان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كما سياتي وزعم الكوفيون وابن
طاهر وابن خروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال
ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد
اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون
الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين
مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم

وقول ابن دريد: اشتعل المبيض في مسوده * مثل اشتعال النار في جزل الغضا
وقد تكون في الأولى متعلقة بالمبيض فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق
الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الأول بفعله لأنه أتى لمعنى التشبيه وقد يجوز
تعلق الثانية بكون محذوف حالا من النار فيعود أن الأصل عدم الحذف
ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء إله فإنه متعلق
في بإله وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فيقال إله واحد ولا
يوصف به لا يقال شيء إله، جاز ما في التعلق به لتأوله بمعبود وإله خبرا
لهو محذوف ولا يجوز تقدير الله مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لأنه في
الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة والله بدل
من الضمير المستتر فيه وتقدير الآية مضطربا كذلك لتضمنه الإبدال
من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولأن الحمل على الوجه
البعيد ينبغي أن يكون بسبب التخلص به من محذور وأما أن يكون هو موقعا
فيما يرجى الفرار منه فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون في الآية إله في
مبتدأ أو خبرا لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف وخلو الصلة من العائد إن
عطف ومنه قوله أيضا: وإن لساني شهدة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم * إذ هو علقم عليه فعلى المجرور به متعلقة
بصب وإنما كرر بعلقم لتأوله بصعب أو شاق أو شديد وهو هنا كان
الحذف فيه شاذا لاختلاف متعلقي الموصول وجار العائد ومثال التعلق
بما فيه رائحة قوله: أنا أبو المنهال بعض الأحيان * وقوله: أنا ابن ماوية
إذا جد النقر * فتعلق البعض وإذ بالاسمين العلمين لتأولهما باسم
يشبه الفعل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد ومنه قوله على

الكسائي

الكسائي في إسناده لأنه على اسم ابنا على المصغر بقول بعضهم [illegible]
[illegible] وعلى سيبويه وإسناده لأنه على إعمال فعيل بقوله: حتى شآها كليل موهنا عمل
وذلك لأن فعيلا صرف مكانه وموهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل
خلاف المفعول به ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به أن كليلا من كل وفعله في
لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بأن كليلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه
به كما يقال أتعبت نفسك أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يعدل إلى فعيل
للمبالغة ولم يستدل به على الإعمال وهذا أقرب لأن الأول حمل الكلام على المجاز
مع إمكان حمله على الحقيقة وقال ابن مالك في قول الشاعر: ونعم من هو في سر
وإعلان * يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو آخر محذوف مقدر
وفي متعلقة بالمقدر لأن فيهما معنى الفعل أي الذي هو مشتهر وأن الأولى أن
يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر وإعلان وقدر أبو علي من
نكرة تمييزا والفاعل مستتر وقد أجيز في قوله تعالى وهو الله في السماوات
وفي الأرض تعلقه بيعلم سركم وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم
ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم وليس بشيء
لأن المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته فقد جاء: بالمؤمنين رؤوف رحيم
والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد أبو حيان الثالث
بأن في لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة وكذا لك على تقديرهم في
مطلقا نحو لعد تلقى مستقبلات لعد تلقى وليس بشيء لأن الدليل ما جرى
في الكلام من ذكر العلم فإن بعده يعلم سركم وجهركم [illegible] ولو قال لو قال
كنت مخبرا الحذف لعد بدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع
وجود ما يسد مسده وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه

ومثال المتعلق بالمحذوف وإلى ثمود أخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم
ذكر الارسال ولكنه ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع اية
الى فرعون في والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا
بالوالدين مثل وقد احسن بي ووصيناهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا
الانسان بوالديه حسنا ومثله باء البسملة هل يتعلقان بالفعل الناقص
من زعم انه لا يدل على الحدث منع ذلك وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني
وابن برهان والشلوبين والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس واستدل
لمثبتي التعلق بقوله تعالى أكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا تتعلق
بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى
في باب اللام ان المصدر الذي يتقدر بحرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم
عليه ويجوز ايضا ان تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله
لمية موحشا طلل هل يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا
وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز
ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح
زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا [illegible] في يا عبد الله ان النصب
بيا وهو نظير قولهما في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر ان ما الزائدة
في اما المفتوحة الناصبة لا كان المحذوفة واما القائلون بالجواز مطلقا
فقال بعضهم في قول كعب رضي الله عنه وما سعاد غداة البين اذ رحلوا
الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى
كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ
ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى

النفي

النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفي مقيد
باليوم وقال ايضا في ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل
بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل
للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي
والتعليل له اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس
بترك الضرب ومثله في التعليق بالنفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما
اهنت المحسن لمكافاته وقال انه لو علق نعمة بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله
تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون
لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود
جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع
الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعليق بالحرف فينبغي على قولهم
ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت
في شرحي لقصيدة كعب ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه
معنى البيت وذلك على ان الاصل وما سعاد الا مثل اغن على التشبيه المعكوس
للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على الحرف الحامل لمعنى
التشبيه وبهذا الوجه تعلق اختيار ابن عمرون واذا جاز لحرف التشبيه ان
يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب
والحشف البالي مع ان الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الظرف اجدر
فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدر لانه اضعف قلت
قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب فيهما حال او تمييز
وتعمر ربطا ثم وايا ما كان فالجملة نائبة به وقد جاء ابلغ من ذلك وهو اعماله

في حالين وذلك كقوله، تعيرنا أننا عالة، ونحن صعاليك أنتم ملوكا، إذ المعنى
تعيرنا أننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فإن قلت
قد جئت في بيت كعب رضي الله عنه أن يكون من عكس التشبيه فلا يتقدم
الحال على عاملها المعنوي فالذي سوغ تقديم صعاليك هنا قلت
سوغه الذي سوغ تقديم بسرا في هذا بسرا أطيب منه رطبا وإن كان معمول اسم
التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو أكفأهم ناصرا وهو خشية اختلال المعنى
إلا أن هذا مطرد في أفعل التفضيل ونادر في نحو حرف التشبيه ونظيره
الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران أحدهما للفارسي
في كتاب سبل السعادة وهو أن عالة من عالني الشيء إذا أثقلني وملوكا مفعولا
أي إننا نثقل بطرح كلنا عليهم ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر فالإخبار
نظيره مثله في وأزواجه أمهاتهم والثاني قاله الحريري وقد سئل عن
البيت وهو أن التقدير أنا صعاليك نحن وأنتم وقد خطئ في ذلك وقيل إنه عالة
كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو أن يكون صعاليك
مفعول عالة أي أنا نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا لضمير عالة وأنتم توكيد
لضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتأخير ولم يبق لقوله
ملوكا وكأنه عنده حال من ضمير عالة والأولى أن يكون على هذا صعاليك حالا
من محذوف أي نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في لقيته مصعدا
منحدرا وأنتم نصبا على أن يكون الأول للثاني والثاني للأول لأن فصلا أسهل
من فصلين ويكون أنتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة
وإنما جوزناه أولا لأن الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى

يستثنى من قولنا لابد لحروف الجر من متعلق ستة أمور أحدها الحرف الزائد كالباء
في كفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله وذلك لأن معنى التعلق الارتباط
المعنوي والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف
الجر والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم تدخل للربط وقول الحوفي
إن الباء في أليس الله بأحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية
أن يقال إنها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وإن كنتم
للرؤيا تعبرون لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة
بين منزلتين الثاني لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى أن
مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ما بعده على الخبرية قال، لعل أبي المغوار منك
قريب، ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل بل لإفادة معنى التوقع كما دخلت ليت
لإفادة التمني ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة
بالاسم أن تعمل العمل الخاص به كحروف الجر الثالث لولا في قول بعضهم لولاي
ولولاك ولولاه على قول سيبويه أن لولا جارة للضمير فإنها أيضا بمنزلة لعل
في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء وأن لولا الامتناعية تستدعي جملتين
كسائر أدوات التعليق وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة وأن الضمير بعدها
مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم
ما أنا كأنت وهذا كقوله في عساي ويرده أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في
الإعراب إنما ثبت في الكلام في المنفصل وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة
شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الإعراب وكون ذلك في الضرورة
كقوله، ألا يجاورنا إلاك ديار، وعليه خرج ابن الفتح قوله

﴿نحن بغرس الودي اعلمنا﴾ منا بركض الجياد في السدف﴾ بناء على ان ما موضوع
موكد لضميره اعلم وهو نائب عن نحن ليتمكن بذلك من الجمع بين اضافته وكونه من
وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تغليط الاعراب واما اسم رب
في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لانه مجرور لفظا مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او
مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها
الصدر من بين حروف الجر وافاد ذلك في المثالين لافادة التكثير والتقليل في
لا التعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر فيه حرف جر معه بل ان قال الجار
انها عدت الفعل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في
المثال الاول وان قال انها عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح جماعة ففيه
تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت ما الخامس من كتاب التنبيه
قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق
استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف
وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة
في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار الخامس من حروف الاستثناء وهو خلا
وعدا وحاشا اذا خفضن فانها لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك
وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان
يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفضت بهذا المستثنى ولم ينصب كما
ان المستثنى بالا كذلك لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رايت طائرا فوق غصن او على غصن
لانهما بعد نكرة محضة وحالان في نحو رايت الهلال بين السحاب او في الافق

لانهما

وقال الجمهور

٢٧

لانه بعد معرفة محضة ومحتملان لهما في نحو يعجبني الزهر في اكمامه والثمر على اغصانه
لان المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه لان النكرة الموصوفة
كالمعرفة حكم المرفوع بعدهما اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفي او استفهام
او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو ما في الدار احد وافي الدار زيد ومررت
برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة
ففي المرفوع ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف
والمجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك في
وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا
نقله ابن هشام عن الاكثرين وعلى الوجه عامله الفعل المحذوف او الظرف
او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما وفيه خلاف
والمختار الثاني به ثبت احدها امتناع تقديم الحال في نحو في الدار زيد جالسا
ولو كان العامل الفعل لما امتنع وقوله ﴿فان يك جثماني بارض سواكم﴾ فان فؤادي
عندك الدهر اجمع﴾ فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله
ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان
ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن
مالك الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض وان الضمير
لا يستكن الا في عامله وان لم يعتمد الوصف في نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور
يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد
عندهم ليس بشرط وكذا يجيزون في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدأ وزيد
فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتاخير تنبيهان
يحتمل قول الشيخ يذكر المحذوف ﴿ظلت تنطق بها على كبري﴾ تضحك من خليج ابيها﴾

ان تكون الفيد فيه فاعلة بتضيقها او بالظرف او بالابتداء والاول ابلغ لانه
اشد للمجاورة والخلب زيادة الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب
واضاف الفيد الى الكبد للملابسة بينهما بانهما في الشخص ولا خلاف في تعين
الابتداء في نحو في داره زيد فلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فان قلت
في داره قام زيد لم يجزه الكوفيون البتة اما على الفاعلية فلما قدمنا واما على الابتدائية
فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق التقديم
انما هو المبتدا واجاز البصريون على ان يكون المرفوع مبتدا لا فاعلا كقولهم في
اكفانه لف الميت» فيستعان ملحظ الفعل او نجاته» واذا كان اسم في نية
التقديم كان ما هو من تمامه كذلك والارجح تعيين الابتدا في نحو هل افضل
منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل عند الاكثر الا على هذا الحد
ويجوز الفاعلية في لغة قليلة ومنه المشكل قوله» فخير نحن عند الناس منكم
اذا الداعي المثوب قال يالا» لان نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير
معتمد ولم يثبت عمل افعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف وان
قدر المبتدا لزم الفصل به وهو اجنبي بين افعل ومن وخرجه ابو علي
وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيدا
لضمير في افعل ما يجب تعلقهما بمحذوف وهو ثمانية احدها ان يقعا
صفة نحو او كصيب من السماء والثاني ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته
واما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو
المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره من
ان معناه الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص
والثالث ان يقعا صلة نحو وله من في السماوات والارض ومن عنده لا يستكبرون

الرابع

٢٩

الرابع ان يقعا خبرا نحو زيد عندك او في الدار وربما ظهر في الضرورة كقوله
«لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن»
وفي شرح ابن يعيش ان الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره
وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا
مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع اه
وهو غريب والخامس ان يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك ونحو او
كصيب من السماء فيه ظلمات ونحو اعندك زيد والسادس ان يستعمل المتعلق
محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ
الان واصله كان ذلك حينئذ واسمع الان وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار
اعرست والسابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم
الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم
والظالمين اعد لهم والاكثرون يوجبون في نحو ذلك اسقاط الجار وان يرفع
الاسم بالابتداء او ينصب باضمار او نحوه وبالوجهين قرئ في الآية والنصب جاوزت
قراءة الجماعة ويرجحه العطف على الجملة الفعلية الاولى ولعل الاولى ان يقدر
المحذوف مضارعا اي يعذب لمناسبة يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المعطوف
فيه نظر والرفع بالابتداء واما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته داخلا على
ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا
للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون المجرور
بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد
هو وانما جوزه لهم بعض النحويين بالقياس والثامن القسم بغير الباء نحو
والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح

بالفعل في مثل ذلك وجئت زيدا. **ثم المتعلق الواجب الحذف فعلا او وصفا**
لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا
جملتين قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير
مستقر على انه خبر محذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع
لقلة ذلك والمراد هنا انتهى وكذلك يجب في الصفة نحو رجل في الدار فله درهم
لان الفاء تجوز في نحو رجل ياتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم
فاما قوله ، كل امر مباعد او مدان ، فمنوط بحكمة المتعالي ، فنادر واختلف
في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن
قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والنعت والحال الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد
من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحق
انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف المحذوف فعلا او وصفا وكلاهما مفرد
واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة تعتكف
فيه والوصف في نحو ايوم الجمعة انت معتكف فيه والحق عندي انه لا يترجح
تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سابينه **كيفية تقديره باعتبار
المعنى** اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم
الجمعة صمت فيه واعلم انه ذكر في باب الاشتغال انه لا يجب ان يقدر مثل
المذكور اذا حصل مانع صناعي في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت
اخاه اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف
الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر جاوزت في الاول واهنت في الثاني
وليس المانعان مع كل منتصب بالحرف ولا مع كل سببي الا ترى انه لا مانع في نحو
زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذلك مثله الضرب في نحو يوم

الجمعة

الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى
ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له
بخلاف الضرب واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في الباقي نحو زيد في الدار
فيقدر كونا مطلقا وهو كاين او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو
الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما
ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما
ان التقدير اذ كان ان اريد المضي او اذا كان ان اريد المستقبل ومن يقدر الوصف فلانه صالح
في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال وقال
الزمخشري في ايات تنقض مرو الشرط انهم جعلوا في الشرط الان لتحقق الوعد
به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره ابلغ واحسن
ولا يحذف الكون الخاص كقائم وجالس الا بدليل ويكون الحذف حينئذ جايزا لا واجبا
ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف
الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل
وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون
هو الدليل او مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب
الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا او من يتكفل لي به وقوله
تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا فسر جماعة من المفسرين
وعليه عول الزمخشري ورده ابو حيان توهما منه ان الخاص لا يحذف وقال في
الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى
وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى
الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول لا كاين الا ان يقدر

مع ما لها مضافين اي فتل الجمر كاين بفتل المحرو فيه تكلف تقدير ثلاثة الكون
والمضاف بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين لا بد له من فاعل ومما يبعد ذلك ايضا
انك لا تعرف معنى الخطاب الذي تقدره مع المبتدا الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف
ان يعلم عنده موضع تقديره نحو واسال القرية ونظير هذه الاية قوله تعالى ان
النفس بالنفس الاية اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين
والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا
هو الاحسن وكذا الارجح في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان ان يقدر يجريان
بان قدرت الكون قدرت مضافا او جريان الشمس والقمر كاين بحسبان وقال
ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السماوات والارض الغيب الا الله ان الظرف
ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية
منه حقيقة بالنسبة الى غيره الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه سبحانه
وتعالى واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع
كما زعم الزمخشري بانه زعم ان الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين
ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السماوات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة
والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى تقدير
وفي الاية وجه اخر وهو ان يقدر من مفعولا والغيب بدل اشتمال والله فاعل
والاستثناء مفرغ **تعيين موضع التقدير** الاصل ان يقدر مقدما عليهما
كما يقدر هو امام مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يقتضي
ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا
والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من تقدير المتعلق
فعلا ان يقدر موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا

تنبيه

٣٦

تنبيه رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى انا
لكم مكرم اياكم وقولك اما في الدار فزيد لان اما الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع
بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه في
غير وارد لان الفعل يقدر موخرا والله اعلم **الباب الرابع في ذكر احكام يكثر**
دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به
المبتدا من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل احداها
ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا او اختلفت نحو زيد الفاضل
والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا
وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القايم زيد والتحقيق ان المبتدا ما كان اعرف
كزيد في المثال او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقال من القايم فتقول القايم
زيد القايم فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم هو المبتدا الثانية ان
يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني الثالثة
ان يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة نحو زيد قايم واما ان كان
فاما هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز
ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه
فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان
الاصل عدم التقديم والتاخير وانهما شبيهان بمعرفتين فان خبر الاخر
منهما نحو العامل انت وبقيه عندي جواز الوجهين اعمالا لشهادة الدليلين
ويشهد للابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول
بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد
وايضا لا تدخل في الخبر في الايجاب وكذا بينها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع

يدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير لم تدخل لأنه لا يجتمع
الاستفهامان ما قبله وأما من نصب فالأصل ما هي حاجتك بمعنى أي حاجة هي
حاجتك ثم دخل الناسخ على الخبر فاستتر فيه ونظيره أن تقول زيد هو الفاضل
وتقدر هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز لك أن تدخل عليه كان فتقول
زيد كان الفاضل ويجب الحكم بالابتداء بنية التأخير في نحو أبو حنيفة أبو يوسف
وبنونا بنو أبنائنا المعنى ويضعف أن يقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه
المعكوس للمبالغة لأنه نادر والمرفوع مخالف للأصول الآن يقتضي
المقام المبالغة **ما يعرف به الاسم من الخبر** اعلم أن لهما ثلاث حالات
أحدها أن يكونا معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم
الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل أخوته
لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد وإن كان
يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار
جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف
كلا منهما بقلبه ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وإن
لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير بينهما نحو كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو
زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فإنه يتعين للاسمية لمكان التنبيه
المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيدا لا مع الضمير فإن الأحسن
في باب المبتدأ أن تجعله مبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا
يتأتى ذلك في باب الناسخ لأن الضمير يتصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه
عليه على أنه سمع في باب المبتدأ هذا أنا ذا على أن وإن المعرفتين
بمصدر معرف كالضمير لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك فلهذا مرات

اسبعة

السعة ما كان حتفهم إلا أن قالوا فما كان جواب قومه إلا أن قالوا والرفع
ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف **الحالة الثانية** أن يكونا
نكرتين فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم
وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو وتعكس وإن كان المسوغ
أحدهما فقط جعلته الاسم نحو كان خير من زيد امرأة **الحالة الثالثة** أن يكونا
مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا تعكس إلا في
الضرورة كقوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء
وأما قراءة ابن عامر أولم تكن آية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فإن قدرت تكن
تامة فالأول متعلقة بها وآية فاعلها وأن يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف أي هي
أن يعلمه وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وأن يعلمه مبتدأ وآية خبره
والجملة خبر كان وآية اسمها ولهم خبرها وأن يعلمه بدل أو خبر لمحذوف
وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها وأن يعلمه خبرها فمردود بما ذكرنا واعتذر
له بأن النكرة قد تخصصت بلهم **ما يعرف به الفاعل من المفعول**
وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريقة
معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وإن
كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقلاء
وعدمه فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة
فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل لأنه لا يجوز أعجبت
الثوب ويجوز النصب لأنه يجوز أعجبني الثوب فإن أوقعت ما على أنواع من
يعقل جاز لأنه يجوز أعجبت النساء وإن كان الاسم الناقص من وأي جاز
الوجهان أيضا **فروع** تقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول

امكنني السبق ما دعا زيدا الى الخروج وما دعا زيدا من الخروج بنصب زيد في الاولى
وبرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لانك تقول ما دعا في الى الخروج
وما يقتضيه ويمتنع العكس لانه لا يجوز في عرفت الثوب الى الخروج وكره من
الخروج ويقول زيد في رزقه عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لا غير فان قدمت
عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع
فالفعل خال من الضمير ويجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور
لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في
التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور **ما افترق فيه عطف البيان والبدل**
وذلك ثمانية امور احدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد
نظير النعت في المشتق وما اجازه الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا
للها من قوله تعالى الا ما امرتني به مفيد مفردة ثانيها اجاز الكسائي ان ينعت
الضمير بنعت مدح او ذم او ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو
قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم
والثاني نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله فلا تلمه ان ينام البائسا
وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان
على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثله
في عطف البيان على قول الكسائي واما البدل فيكون تابعا لمضمر باتفاق
نحو وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره ولهذا امتنع الزمخشري
من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان لو جعل بدلا بقي
الموصول وقد مر رده واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرايته اياه
او لظاهر كرايت زيدا اياه ومنعهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب

في الاول قول الكوفيين انه توكيد كما في قمت انت الثاني ان البيان لا يخالف متبوعه
في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات وقد
كذلك قال في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا ان ان تقوموا عطف على واحدة لا يختلفون
في جواز ذلك في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية كاذبة
الثالث ان لا يكون جملة الثالث انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما
قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى
الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وقوله في الاقوال عرفت زيدا ابو من هو
وقال لقد لي ام عمرو بكلمة اتصبر يوم البين ام لست تصبر الرابع انه لا يكون
تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا الخامس
انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف له العذاب السادس انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط
ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة
تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكقول الحماسي

رويد بني شيبان بعض وعيدكم ... تلاقوا غدا خيلي على سفوان
تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى ... اذا ما غدت في المازق المتداني
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم ... على ما جنت فيهم يد الحدثان

وهذا الوجه انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون
بلفظ الاول ونبه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه
وفيه نظر من اوجه احدها ان يقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس
كذلك ولهذا منع سيبويه في المسكين من بك المسكين دون به المسكين

اذهلتني

وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استونفت للتبيين والعطف
تبيين بالجامد كالنعت والثاني ان العطف المكرر انما اتصل به ما لم يتصل بالاول كما
قدمنا انه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجازوا الوجهين
في نحو قوله يا زيد ~~والثالث ان البيان~~ يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اذا احمت
والثالث ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في نحو قولك يا زيد زيد اذا المنادى فيهما
قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك بذكر الاول يتوهم كل منهما انه
المقصود فاذا كررته تكن خطابك لاحدهما دون الثاني واقباله عليه بطلبي
المراد وعلى هذا يتخرج قول العمريين في قول رؤبة «اني وسطر سطرن سطرا»
القايل يا نصر نصر نصرا» ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل
وخرجه قوم على التوكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط والثاني اما مصدر
دعائي مثل سقيا لك او مفعول به بتقدير عليك على ان المراد اغرا. نصر به
بيانا بحاجب له اسمه نصر على ما نقل ابو عبيدة وقيل او قدرا توكيدا في
نصرا بغير تنوين كالمؤكد الرابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف
البدل ولهذا امتنع وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع البدل
او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو انا الضارب
الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء والرجال وفي نحو
يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو ايها الرجلان زيد وعمرو وجا. في نحو جاءني
كلا اخويك زيد وعمرو الخامس انه ليس في التقدير من جملة اخرى
بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند وامع
عمرا اخوها وفي نحو مررت برجل قام عمرو اخوه وفي نحو زيدا ضربت عمرا اخاه

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

ده

وذلك احد عشر امرا احدها انه يصاغ من المتعدي واللازم كضارب وقايم
ومستخرج ومستكبر وهي لا تصاغ الا من اللازم كحسن وجميل الثاني انه
يكون للازمنة الثلاثة وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر
الثالث انه لا يكون الا جاريا للمضارع في حركاته وسكونه كضارب ويضرب
ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقايم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم
نقلت واما توافق اعيان الحركات ففي غير معتبر نحو ذاهب ويذهب وقابل ويقبل
ولهذا قال ابن الخشاب هو وزنه عروضي لا نحوي وهي تكون جارية له
كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر القلب وغير جارية وهو الغالب ككفي
وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير جارية مردود باتفاقهم على ان منها
قوله «من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا» الرابع ان منصوبه
يجوز ان يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن الخامس
ان معموله يكون سببيا واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها
الا سببيا تقول زيد حسن وجهه او الوجه ويمتنع زيد حسن وجهه
عمرا السادس انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالف بانها تنصب مع
قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع حسن وجهه بالنصب
خلافا لبعضهم واما الحديث ان امراة كانت تهراق الدما. فالدما
بالدما. تمييز على زيادة ال قاله ابن مالك او مفعول على ان الاصل تهريق
ثم قلبت الكسرة فتحة والياء الفا كقولهم جاراة وناصاة تستعمل في
مردود لان ذلك لغة طي في كجارية وناصية ونحوهما السابع انه يجوز
حذفه وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرا
بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون واما العطف على محل

المنعوت يمتنع وعند من يشترط وجود المميز كما سيأتي ولا يجوز مررت في
برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لأنها لا تعمل في ضمير
ولأن معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثامن أنه لا يقبح اسم
حذف من جر اسم الفاعل وإضافته إلى معمولها التي هي صفة نحو مررت بقاتل
أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه التاسع أنه يعمل من مرفوعه ومنصوبه في
كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب
وجهه رفعت أو نصبت العاشر أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ولا
يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ويشكل عليهم الحديث
في الدجال أعور عينه اليمنى الحادي عشر أنه يجوز إتباع مجروره على المحل
عند من لا يشترط المحرز ويحتمل أن يكون منه جاء على أنك سكتا ولا يجوز نحو
حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا لمن أجاز نحو
مررت الرجل وأبيه برفع المعطوف وأجاز البغداديون إتباع المنصوب في
بمجرور في أنها بين كقوله: بطل كطهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء
أو قدير معجل: القدير المطبوخ في القدر وهو عندهم معطوف على صفيف
وخرج عليه على أنه لا الأصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف
إليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض أو أنه عطف على صفيف
ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة كما قال
ولا سابق شيئا إذا كان جائيا. ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا
اعلم أنهما اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة أوجه الأوجه أنهما اسمان
نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام وأما أوجه الافتراق
فأحدها أن الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب

وجارا

٣٠٥

وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون إلا اسما الثاني أن
الحال قد يتوقف الكلام عليه كقوله تعالى ولا تمش في الأرض مرحا لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى الآية وكقوله: إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء
بخلاف التمييز الثالث أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات
الرابع أن الحال قد يتعدد كقوله: علي إذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله
رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك رحمانا
رحيما وموئلا إنهما تمييزان والصواب أن رحمانا بإضمار أخص أو أمدح ورحيما
حال منه لا نعت له لأن الحق قول الأعلم وابن ملكان أن الرحمن ليس بصفة بل علم
وبهذا أيضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم أنه حال وأما قول الزمخشري إذا قلت
الله رحمان أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب إنه اختلف في صرفه مجاز رجع عن كلام
العرب من وجهين لأنه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل وإنما حذفت في البيت
للضرورة ويبنى على علميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت وأن الرحيم
بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه إذ لا يتقدم البدل على النعت وأن
السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع أن عادتهم تقديم
الأبلغ فوقع على نحو بر وجواد بناء غير متجه ومما يوضح لك أنه غير
صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن على العرش الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا
الرحمن وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن الخامس أن الحال تتقدم
على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه نحو خاشعة أبصارهم
يخرجون وقوله نجوت وهذا تحملين طليق أي وهذا طليق محمولا ولا يجوز في وندر
ذلك في التمييز على الصحيح فأما ما استدل به ابن مالك على الجواز بقوله



بسهم لأن عطفاء والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز
هو المحذوف وأما قوله وأما أن عونه ورأسي شيبا اشتعلا ورفوه ء
أنبئت بطيبة بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فضرورة لأن والثاني يس
أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال
جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله
دره فارسا ولله دره زيد ضيفا إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالقرى فإن
كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والأحسن عند قصد التمييز
إدخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الأخفش والفارسي
والربعي حال مطلقا وأبو عمرو ابن العلاء تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز
والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق إن أريد به تقييد المدح كقوله
يا حبذا المال مبذولا بلا سرف وإلا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد التاسع
أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الأرض
مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فأما إن عدة الشهور عند الله اثنا
عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله
وهو اثنا عشر فمبين وأما إجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا
زيد فمردود وأما قوله تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا
فالصحيح أن زادا معمول لتزود إما مفعول مطلق إن أريد به التزود أو مفعول به
إن أريد به الشيء الذي يتزود من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار
حالا وأما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيما فبفتاة
وفتاة حال مؤكدة **أقسام الحال** تنقسم باعتبارات الأول بانقسامها

باعتبار

باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة
وذلك واجب في ثلاث مسائل إحداها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا
مالك ذهبا وهذه جبتك خزا علاف بعته يدا بيد فإنه بمعنى متقابضين وهو
وصف منتقل والثاني تكون في الأول لا أنها مستعملة في معناها الوضعي مجازا بعد
في الثانية وكثيرا يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق وليس كذلك
والثانية المؤكدة نحو ولى مدبرا فالعامل منه وهو الحق مصدقا لأن الحق لا
يكون إلا مصدقا والصواب أنه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما فهم إذا قيل
هو الحق كان فيها مؤكدة الثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها
نحو وخلق الإنسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها
الحال أطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك بدل اشتمال ومنه وهو الذي أنزل إليكم
الكتاب مفصلا وهذا أشهر منه لأن الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير
ذلك بالسماع ومنه قائما بالقسط إذا أعرب حالا وقول جماعة إنها مؤكدة
وهم لأن معناها غير مستفاد مما قبلها الثاني انقسامها بحسب معنى
قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة
وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فإنه ذكر بشرا
توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا الثالث انقسامها بحسب
الزمان إلى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي
المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا ذلك ومنه
ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين
رؤوسكم ومقصرين لا تخافون ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا
والرابع انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين مبينة وهو

الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي
ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو
لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا واغفل
النحويون الموطئة لصاحبها ومثل ابن مالك ورده بتلك الامثلة المذكورة لعاملها
ونحو سخرنا وهما يشكل فيه نحو جاء زيد والشمس طالعة اذ الجملة الاسمية
حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال
ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال
او النعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن
عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري
انها الجملة مفعول معه واثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في قوله
والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر لم يكونه وقد اغتدي والطير
في وكناتها والجيش مصطف والحمد ونحوهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف وجنت
بلا لعرية عن ضمير ذي الحال ويجوز ان يقدر وبحرها يمده اي وبحر الارض

اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم انه ان دخل عليها جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو
صبيحة اي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو ايان
يبعثون او مكان نحو فاين تذهبون او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي
منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من
لم فهي مبتداة او اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر او مبتدا على الخلاف
السابق وانما يقع هذا اذا كانت في اسماء الشرط والا فان وقع بعدها فعل
قاصر فهي مبتداة نحو من قام ونحو من يقم اقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط.

لا فعل

٣٧ لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو
فاي آيات الله تنكرون ونحو اياما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا هادي له وان
كان واقعا على ضميرها نحو من رايته او متعلقها نحو من رايت اخاه فهي مبتداة او
منصوبة بمحذوف يفسره المذكور **تنبيه** واذا وقع اسم الشرط
مبتدا فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على
ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم
او فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح
ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي يأتيني فله درهم او مجموعهما لان قولك
من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل الناس ان يقم اقم معه والصحيح الاول وانما توقفت
الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية.

مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون انه ليس
كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا
يصح او معدد لامور متداخلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها
ان تكون موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول نحو ولعبد مؤمن
خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءني ومن ثم لحن قولهم ضعيف عاذ بقرملة
اذ لا صح رجل ضعيف بالمبتدا اي الحقيقة المحذوف وتقدير موصوف والنحويون ما
يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف والصواب ما بينت
وليس كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز والثاني
نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه بدرهم وقولهم شر اهر ذا ناب
وقد احكه النحاة ذلك اذ المعنى شر اي شر وقدر لا يغالب والثالث

نحو رجيل جاءني لأنه في معنى رجل صغير ونحو ما أحسن زيدا أي شيء عظيم
حسن زيدا ونحو شيء جاء بك فتقدير النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني
والثاني أن يكون عاملا إما رفعا نحو قائم الزيدان عند من أجازه أو نصبا نحو أمر
بمعروف صدقة وأفضل منك جاءني إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف
أو جرا نحو غلام امرأة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذا أن يكون
المضاف إليه نكرة كما مثلنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة نحو
مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود وأما ما عدا ذلك فإن المضاف فيه معرفة لا نكرة
والثالث العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء
به نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير
من صدقة يتبعها أذى وكثير منهم أطلق العطف وأهمل اشتراطه منهم ابن
مالك وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله عندي اصطبار وشكوى
عند قاتلتي فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا إذ يحتمل أن الواو للحال وسلمنا
أن ذلك مسوغ وإن سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام أي شكوى
عظيمة على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله فإن الخبر ظرف مختص وهذا
بمجرده مسوغ كما قدمنا وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على
النكرة وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة وإنما لم يجب هنا
لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة والموضع بعد
واو الحال فلذلك جاز تأخير الظرف كما في قوله تعالى وأجل مسمى عنده
فإن قلت هل الواو للعطف ولا صفة مقدرة ويكون العطف هو المسوغ
قلت لا يسوغ ذلك لأن المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت
الجملة لا النكرة فإن قيل يحتمل أن الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما فيكون

من

من عطف المفردات قلت يلزم العطف على معمولي عاملين إذ الاصطبار
معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فإن قيل قدر لكل من الظرفين
استقرارا أو اجعل العاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين قلنا
الاستقرار الأول خبر وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه واختاره ابن مالك
فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين والرابع أن يكون خبرهما ظرفا
أو مجرورا قال ابن مالك أو جملة نحو ولدينا مزيد ولكل أجل كتاب وقصد غلامه
رجل وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل في دار رجل لم يجز لأن الوقت
لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة بالإخبار بذلك قالوا
والتقديم فلا يجوز في الدار قلت إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة رجل
واشتراطه هنا يوهم أنه من حيث التخصيص وقد ذكرنا المسألة فيما يجب
فيه تقديم الخبر وذلك موضعها والخامس أن يكون عاما إما بذاته كأسماء
الشرط وأسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في
الدار وإلا مع أنه في شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام لا يسوغ
الابتداء نحو الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية
والتسهيل كما قال السادس أن يكون مرادا به الحقيقة نحو رجل خير من امرأة
وتمرة خير من جرادة السابع أن يكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو
عجب لزيد وضبطوه بأن يراد بها التعجب ونحو سلام على إل ياسين
وويل للمطففين وضبطوه بأن يراد بها الدعاء ونحو قائم الزيدان عند من
جوزه وعلى هذا فيجيء نحو ما قائم الزيدان مسوغا كما في قوله تعالى
وعندنا كتاب حفيظ وأما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لأنه
لا مسوغ فيه للابتداء بل لفوات شرط العمل وهو الاعتماد وفوات

شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر نحو تقدم النفي والاستفهام ومن هذا
المنحى توجيه أحدهما أنه لا يكتفي بمطلق الاعتماد ولا يجوز في نحو زيد قائم
أبوه كون قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه والثاني أن اشتراط
الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا
لمطلق العمل بدليل أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا
الصفة نحو قائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال والثامن أن يكون
ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادات نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت إذ ذلك
موضع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففي الإخبار به عنها فائدة خلاف
نحو رجل مات ونحوه والتاسع أن يقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا أسد
أسد أو رجل بالباب إذ لا توجب العادة أنه لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند
خروجك أسد أو رجل والعاشر أن تقع في أول جملة حالية كقوله
سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق وعلة الجواز ما ذكرناه
في المسألة قبلها ومن ذلك قولهم الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم ترى لي
ديمة بيدي وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال
ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسيرا إذا وقعت
بعد واو الحال وإنما اللفظ أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما أرسلنا
من قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ومن روى مدية بالنصب
فيجعلون الحال محذوفة أي حاملا أو ممسكا ولا يحسن أن يكون بدلا من الياء
ومثله أيضا قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم وقول الشاعر
عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه
ولا دليل فيهما لأن النكرة موصوفة بجملة مؤكدة في البيت ومقدرة في الآية

بجد

أي وما بقي من غيركم بدليل بقيت طائفة منكم ومما ذكرنا من المسوغات أن تكون
النكرة محصورة نحو إنما في الدار رجل أو للتفصيل نحو إنما الناس رجلان رجل أكرمته ورجل
أهنته وقوله فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر ومن ذلك
شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى أو بعدها الجمل نحو إن مضى عير فعير في الرباط
وفيهن نظر أما الأول فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح مثل نحي. إنما وأما الثانية
فلاحتمال رجل الأول لصفة كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت وليس بدل التفصيل ولاحتمال شهر في
الأول للخبرية والتقدير أشهر الأزمنة المطرة شهر ذو ثرى أي ذو
تراب ندي وشهر ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعى ولاحتمال نسيته في
وأجر للوصفية والخبر محذوف أي فمن أثوابي ثوب نسيته ومنها ثوب أجره
ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان مقدرتان أي فثوب لي نسيته وثوب لي أجره
وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه بها كما قال يعقوب تنسيني إذا قمت سربالي
وإنما جر الآخر ليعفي الأثر على القافية وبهذا إلى زعمه على ركبتيه
وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخر ثم حذفت الصفة ورأيت في كلام محمد بن
حبيب وحبيب ممنوع الصرف لأنه اسم أمه قال يونس قال رؤبة المطر في
شهر ثرى الخ هذا دليل على أنه خبر ولابد من تقدير مضاف قبل المبتدأ فيهم
المخبر عنه بالزمان

اقسام العطف

وهي ثلاثة أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل نحو ليس زيد بقائم
ولا قاعد بالخفض وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو ما
جاءني من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل في
المعارف وقد يمتنع العطف على المحل باعتبار الابتداء مع زواله بدخول

الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا والثاني العطف على المحل نحو ليس زيد
بقائم ولا قاعد وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهوره في الفصيح
العمل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امراة ان تسقط
الباء فتنصب ومن فترفع فعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمروا خلافا لابن جني فانه
لا يجوز مررت زيدا واما قوله * تمرون الديار ولم تعوجوا * فضرورة ولا يختص مراعاة
الموضع بان يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله * فان لم تجد من دون
عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل * واجاز الفارسي في قوله تعالى
واتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة معطوفا على
محل هذه الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه
لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل
واجازه البغداديون تمسكا بقوله * منضج صفيف شواء * وقدير معجل *
وقد مر جوابه الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وينبني على
هذا جواب سابق امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرا قائمان وذلك لان
الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان
والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدر عمرو معطوفا على المحل لا مبتدا واجاز
هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منع الاولى مانع
اخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر واجازهما
الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز وان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيئا
بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة
الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا يتنافى اللفظ
ولم يشترطه الكسائي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف

على

على اللفظ وحجتهما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الاية
وقولهم انك وزيد ذاهبان واجيب عن الاية بامرين احدهما ان خبر ان محذوف
اي ماجورون او امنون او نحو ذلك والصابئون مبتدا وما بعده الخبر ويشهد له قوله
* خليلي هل طب فاني وانتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان * ويضعفه انه حذف
من الاول لدلالة الثاني وانما الكثير العكس والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر
الصابئون محذوف اي كذلك ويشهد له قوله * ومن يك امسى بالمدينة رحله * فاني
وقيار بها لغريب * اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدا حتى يقدم نحو لقائم زيد
ويضعفه تقديم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وعن
الثاني بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان والثاني انه تابع لمبتدا محذوف
اي انك انت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون المسالة
الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب المسالة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو
بالرفع او عمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في اللفظ
حتى يكون بال او منونا او مضافا واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل
الليل سكنا والشمس وقول الشاعر * فلم يتخل من تعمية مجد وسوددا *
واجيب عن الاول بانه على اضمار عامل يدل عليه المذكور اي وجعل الشمس وبان
سوددا او يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للمنع في الاية ان الوصف
فيها بمعنى الماضي والماضي المجرد من ال لا يعمل النصب ويوضح نصبه قوله تعالى
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه الاية وجوز الزمخشري في
كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به جعل مستمر
في الازمنة لا الزمان الماضي خصوصا ليصح نصبه ملحظ يوم الدين على انه
اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة واما

قوله: قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الإفلاس والليانا * يجوز أن يكون
الليان مفعولا معه وأن يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف أي ومخافة الليان
ومن الغريب قول أبي حيان ومن شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه
لفظ وموضع فجعل صورة المسألة شرطا ~~لها~~ ثم إنه أسقط الشرط الثاني
الذي ذكرناه ولا بد منه. الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد
بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك
العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير
* بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا * وقول الآخر
* ما الحازم الشهم مقداما * ولا بطل إن لم يكن للهوى بالحق غلابا * ولم يحسن
قول الآخر * وما كنت ذا نيرب فيهم * ولا منمش فيهم منمل * لقلة دخول الباء
على خبر كان بخلاف خبري ليس وما والنيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة
والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه
المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو لولا أخرتني إلى أجل قريب
فأصدق وأكن ومعنى إن أخرتني فأصدق واحد وقال السيرافي والفارسي هو
عطف على محل فأصدق كقول الجميع في قراءة الأخوين من يضلل الله فلا هادي
له ويذرهم بالجزم ويرده أنهما يسلمان أن الجزم في نحو ائتني أكرمك بإضمار
الشرط وليست الفاء وما بعدها في موضع جزم لأن ما بعد الفاء منصوب بأن
مضمرة وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم كما تقدم فكيف تكون
الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المجردين المتعاطفين شرط معه ر
ويأتي القولان في قول الهذلي * فأبلوني بليتكم لعلي * أصالحكم وأستدرج نويا *
أي فرأيي ولكن لما اختلف في نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب والصواب أنه

على

41

على التوهم وتوجيهه عند سيبويه للكوفيين لأن غير زيد في موضع إلا زيدا ومعناه
فشبهوه بقولهم * فلسنا بالجبال ولا الحديدا * وقد استنبط من ضعف بحثه من
إنشاده هذا البيت لما فهم أنه يراه عطفا على المحل ولو رآه كذلك لم يقل إنهم
شبهوه به رجع القول إلى المجزوم وقال أبو علي في قراءة قنبل إنه من يتقي
ويصبر فإن الله بإثبات ياء يتقي وجزم يصبر فزعم أن من موصولة فلهذا ثبتت ياء
يتقي وإنها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وإنما جزم يصبر على
معنى من وقيل بل وصل يصبر على نية الوقف كقراءة نافع ومحياي ومماتي بسكون
ياء محياي وصلا وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يأمركم ويشعركم وقيل
من شرطية ونحو الياء إشباع ولام الفعل حذفت للجازم أو نحو الياء لام الفعل
واكتفى بحذف الحركة المقدرة وأما المرفوع فقال سيبويه واعلم أن ناسا من العرب
يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذلك أن معناه
معنى الابتداء فيرى أنه قال هم كما قال * لست مدرك ما مضى * البيت اهـ ومراده
بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده البيت
وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك
عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لإمكان أن يقال في كل
نادر إن قائله غلط وأما المنصوب فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن
وراء إسحاق يعقوب فيمن فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق
يعقوب على طريقة قوله * مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب إلا ببين غرابها *
اهـ وقيل هو على إضمار ووهبنا أي من وراء إسحاق وهبنا يعقوب بدليل فبشرناها
لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على بإسحاق
أو منصوب عطفا على محله ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف

على التوهم كمررت بزيد وأبي عمرو وقاله بعضهم في قوله تعالى وحفظا من كل
شيطان مارد أنه عطف على معنى إنا زينا السماء الدنيا وجعلناها رجوما ويحتمل
أن يكون مفعولا لأجله أو مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف أي وحفظناها من
كل شيطان زيناها بالكواكب أي وحفظناها حفظا وأما النصب فعلى الأكثر في
بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنون حملا على معنى ودوا أن تدهن وقيل في قراءة
حفص لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب أنه عطف على معنى
لعلي أبلغ وهو لعلي أن أبلغ فإن خبر لعل يقترن بأن كثيرا فحمله بعضهم أن
يكون [illegible] ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد قوله في
للبس عباءة وتقر عيني ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي أن في
هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني وسيأتي
في الموجبات فقد قيل في قوله تعالى ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم
إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل أن التقدير وليذيقكم وليكون كذا
وكذا أرسلها وقيل في قوله تعالى أو كالذي مر على قرية إنه على معنى أرأيت كالذي
حاج أو كالذي مر ويجوز أن يكون على إضمار فعل أي أو رأيت مثل الذي فحذف
لدلالة ألم تر إلى الذي حاج عليه لأن كلاهما بمعنى التعجب وهذا التأويل هنا وفيما
تقدم أولى لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى
وقيل الكاف زائدة أي ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل
معطوف على الذي أي ألم تر إلى الذي حاج أو إلى مثل الذي مر تنبيه
من العطف على المعنى قول البصريين في نحو لألزمنك أو تقضيني حقي إذ النصب
عندهم بإضمار أن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أي
ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي ومنه تقاتلونهم أو يسلموا في قراءة أبي بحذف
النون

النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم أو على القطع
بتقدير أو هم يسلمون ومثله ما تأتينا فتحدثنا بالنصب أي ما يكون منك إتيان
فحديث ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث أي ما تأتينا فكيف تحدثنا وينفي
الحديث فقط كأنه قيل ما تأتينا محدثا بل غير محدث وعلى المعنى الأول جاء قوله
تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أي فكيف يعتذرون ويمتنع أن يكون على الثاني إذ يمتنع
أن يؤذن لهم ولا يعتذرون ويجوز رفعه فيكون إما عطفا على تأتينا فيكون كلا
منهما داخلا عليه حرف النفي أو على القطع فيكون موجبا وذلك واضح في
نحو ما تأتينا فتجهل أمرنا ولم يقل فتنسى لأن المراد إثبات جهله ونسيانه
ولأنه لو عطف لجزم فتنسى وفي قوله غير أنا لم يأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا
إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لا انتفاء اليقين عما أتى
به ولو نصبه أو جزمه لفسد معناه لأنه يصير منفيا على حدته كالأول إذا
جزم ومنفيا على الجمع إذا نصب وإنما المراد إثباته وإنما جاز نصبه لعطفه في المثال
فمشكله لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان ومن يوجه قولهم بأن يكون معناه
ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك ولا تستقيم فأوجه
آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهو أحد
وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله ولقد تركت صبية مرحومة
لم تدر ما جزع عليك فتجزع أي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم
تجزع وقرأ عيسى بن عمر فيموتون عطفا على يقضى وأجاز ابن خروف فيه
الاستئناف على معنى السببية كما في مثال البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن
لهم فيعتذرون وقد كان النصب مثله فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب
الفواصل والصواب في توجيهه أنه لم يقصد إلى السببية بل إلى مجرد العطف

على الفعل وادخاله معه في سلك النفي لان المراد فلا يوذن لهم في الاذن في
الاعتذار وقد نفاهما عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتاتى الاعتذار منهم بعد
ذلك وزعم ابن مالك انه مستانف بتقدير فهم يعتذرون وهو سائغ على مذهب
الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تؤذينا فتحدثنا
فيجيبك بالرفع لصحة الاستئناف فيحصل ثبوت الاعتذار مع نفيه. لا تعتذروا في
اليوم على اختلاف المواقف كما جاء في فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان في
وقفوهم انهم مسئولون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تاتينا فتجهل
امرنا ورده ابن الضائع بان الفاء ليست للسببية ولا تتسبب الاعتذار في وقت الاذن
فيه في وقت اخر وقد صح الاستئناف بوجه اخر يكون الاعتذار معه في
منفيا ونحو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من ان الاستئناف قد يكون منفيا
على معنى السببية وقد صرح به هنا الاعلم الشنتمري وانه في المعنى مثل لا
يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا
يحصل اعتذار لغلبة القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت جزما ورده
عليه ابن الضائع بان النصب على معنى السببية في ما تاتينا فتحدثنا جائز
بالاجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والنفي اقوى ان يجيء.
الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه **تنبيه**
لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما
وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع على
الجميع اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي
عن الاول واباحة في الثاني وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف
فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال ابو حيان بل ان معناه لمعنى وجه النصب

ولاكنه

٤٢

ولانه على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن وكانه قدر الواو
للحال وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت ثم هو مخالف
لقولهم انه جعلها للكل من اوجه الاعراب معنى

عطف الخبر على الانشاء وبالعكس

منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار
وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة
وبشر المومنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه
جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف
ويؤيده قوله وان شفائي عبرة مهراقة. فهل عند رسم
دارس من معول. وقوله تناغي غزالا عند باب ابن عامر وكحل
ماقيك الحسان باثمد. واستدل ابن الصفار بهذا البيت وقائله
حولان ما نكح قبلتنا. وان تقديره عند سيبويه هذه حولان
واقول اما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف
الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المومنين على جملة
عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق
ويجوز عطفه على اتقوا واتم من كلامه في الجواب الاول ان يقال المعتمد
بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويراد عليه فيقال الكلام منظور فيه
الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين امنوا وعملوا الصالحات لهم
جنات فبشرهم بذلك واما الجواب الثاني ففيه نظر لانه لا يصح ان
يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين

عن الاتيان بمثل القرآن يجاب بانهم قد علم انهم غير المؤمنين وكانه قيل
فاذا لم تفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى فاتقوا فبشر هؤلاء المعاندين
بانه لا حظ لهم في الجنة وقال في آية الصف ان العطف على تؤمنون لانه
في معنى آمنوا ولا يقدح في ذلك ان المخاطب بتؤمنون المؤمنون وببشر
النبي صلى الله عليه وسلم ولا ان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا
طلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة
السبب كما مر في بحث الجمل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول
قوموا واقعد يا زيد ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير سلمناه ولكن
يحتمل انه تفسير مع كونه امرا وذلك ان يكون معنى الكلام السابق
امروا بتجارة تنجيكم من عذاب اليم كما كان قوله فهل انتم منتهون في معنى
انتهوا وان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر قد يساق
لافادة المعنى الذي يتحصل من التفسير تقول هل ادلك على سبب نجاتك
آمن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وحده فيمتنع العطف لعدم
دخول التبشير في معنى التفسير وقد يكون معطوفا على امر مقدر
يدل عليه المعنى في ما قبله كذا وكذا انما قيل في واهجرني مليا قال السكاكي
الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا ايها وحذف القول كثير
وقيل معطوف على امر محذوف تقديره في الاول فانذر وفي الثانية
فبشر كما قال الزمخشري في واهجرني مليا ان التقدير فاحذرني
واهجرني مليا لدلالة لان لم تنته على التهديد به واما جملة عند قسم
دار من قبل فيه ناحية مثلها في وقيل يعطف على القول الظالمون
واما نحو حولان [illegible] تنبيه لحولانا او القائم الاستبشير [illegible]

السببية

السببية مثلها في جواب الشرط وانه قد استعملا بدلها فجعل لا استعمالا
بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ونحوه في التنزيل كثير واما
ويحل انما قبله يتوقف على النظر في ما قبله من الايات وقد يكون معطوفا على امر
مقدر يدل عليه المعنى في ما قبله كذا او كذا انما قيل في واهجرني مليا واما ما نقله ابن حيان
عن سيبويه مغلطا عليه وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين
الصالحين رفعت او نصبت لانه لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان
تخلط من تعلم ومن لا تعلم فيجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه
من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام
الصفار فوقع فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان فيقتصر
على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام عطف الفعلية على الاسمية
وبالعكس فيه ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من
قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا اكرمته ان نصب عمرا ارجح
لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا حكي
ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصداغ والضرس
نقرا ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور بعده وليس بشيء او يلزمه
ايجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة الا ان قال اقدر الواو للاستيناف
والثالث لابي علي انه يجوز في الواو فقط نقله عنه ابو الفتح في سر الصناعة
وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة والصحيح
الثالث القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب
الشافعي رضي الله عنه ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا
ان قول الشافعي يحل اكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى

ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق قال فيقال لنهي لا دليل فيها
بل فيها حجة للشافعي وذلك أن الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين في
بالاسمية والفعلية ولا للاستيناف لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما
قبلها فبقي أن تكون للحال فتكون جملة الحال مفيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا
منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا والفسق
قد فسره الله تعالى بقوله أو فسقا أهل لغير الله به فالمعنى لا تأكلوا منه
إذا سمي عليه غير الله ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله
انتهى ملخصا وهو فاسد لأن بطل العطف بتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان
جوابا **العطف على معمولي عاملين** ومقولهم على عاملين تجوزا جمعت
على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو إن زيدا ذاهب وعمرا جالس
وعلى معمولات عامل نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا
منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو إن زيدا ضارب أبوه
لعمرو وأخوك ضارب غلامه بكرا وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا
فقال ابن مالك هو ممتنع إجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس
كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل إن منهم الأخفش
وإن كان أحدهما جارا فإن كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو عمرو
والحجرة فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا
وإن كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع
وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي
والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا إن ولي المخفوض العاطف
كالمثال جاز لأنه كذا سمع ولأن فيه تعادل المتعاطفات وإلا امتنع نحو في الدار

زيد

زيد وعمرو والحجرة وقد جاء مواضع يدل ظاهرها على قول سيبويه كقوله تعالى
إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات
لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به
الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الأولى جاءت
لأنها اسم إن والثانية والثالثة قرأهما الأخوان بالنصب والباقون
بالرفع وقد استشكل أمر نصب آيات الثالثة على المسألة أما الرفع فعلى
نيابة الواو مناب الابتداء وأما النصب فعلى نيابتها مناب إن وفي وأجيب
بثلاثة أوجه أحدها أن في مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن في مصحف عبد الله
التصريح بفي وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو إن
والثاني أن انتصاب آيات على التوكيد للأولى ورفعها على تقدير مبتدأ أي
هي آية فليست في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو أنه على إضمار
إن ذكره الشاطبي وغيره واختاره بعضهم ومما يشكل على مذهب سيبويه
قوله. هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها. فليس بآتيك
منهيها ولا قاصر عنك مأمورها. لأن قاصر معطوف على مجرور الباء
فإن كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين
وإن كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عنه إذ التقدير حينئذ
فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها وقد أجيب بالثاني وأنه لما كان
الضمير في مأمورها عائدا على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها
في الأمور واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له أن
يسأل في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها الآية فقال فإن قلت
نصب إذا معضل لأنك إن جعلت الواوات عاطفات وقعت في العطف على

عاملين يعني انه اعطف على انها المنصوبة باقسم والمخفوضات عطف
على الشمس المخفوضة بواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت
في ما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما استكرهاه لانه يلزم
يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم اجاب بان فعل القسم لما كان لا
يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كانها هي النائبة الخافضة
فكان العطف على عاملين عامل بمنزلة قريبة منه واستنباط لعزة دقيق
ثم انه اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا
عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه
بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد
فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو ولا اشكال حينئذ في الاية وانفراد الخفاء بجواب الزمخشري في
جعله فيما مستقلا جعلا في كتاب النهاية وقيل اذ لو كان الجر
بالعاملين محذوفا فيجوز كالعمرو ولهذا جاز العطف في نحو والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى ونحوه الظاهر وقع في ذلك على كلام في
الزمخشري فينبغي ان يفيد الحرف بالوجوب

المواضع التي يعود فيها الضمير على متاخر لفظا ورتبة

وهي سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم او بئس وما جرى مجراهما المفسر
بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به
المدح او الذم نحو ساء مثلا القوم الذين كذبوا وكبرت كلمة تخرج من افواههم
وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص مرفوع بالفاعل لا ضمير في الفعل
ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف نحو بئس مه

لفظاين

لفظاين بدلا والثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما
كقوله. جفوني ولم اجف الاخلاء انني . لغير جميل من خليلي مهمل.
والكوفيون يمنعون ذلك فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ه
ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو
نحو قام وقعد اخواك فهو عنده فاعل بهما والثالث ان يكون مخبرا عنه ه
فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم
ما يعني به الا ما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا ثم وضع هي موضع الحياة
لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب
تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن تمثيله بهي النفس
وهي العرب ضعيف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين
وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي
ضمير القصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين
فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده والرابع ضمير الشان والقصة
نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفي ء
يسميه ضمير المجهول ولهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها
عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شيء ء
منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله
. اسكران كان ابن المراغة اذ هجا . تميما بجوف الشام ام متساكر .
في من رفع سكران وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة وسكران مبتدا ء
وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة وربما شهر في انشاده ورفع ابن
بارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها

والثاني أن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا غيره وأجاز الكوفيون
والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما
عمرو وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ أو اسم كان وضمير ظننته راجعا
إليه لأنه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها وأجاز الكوفيون
إنه قام وإنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول
وفيه فساد أن التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل والثالث أنه لا يتبع
بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والخامس أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء
أو أحد نواسخه والخامس أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين
أو أحاديث وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره ومن ثم
ضعف قول الزمخشري في إنه يراكم أنّ اسم إنّ ضمير الشأن والأولى كونه ضمير
الشيطان ويؤيده أنه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه وقول
كثير من النحويين إن اسم أن المخففة ضمير الشأن والأولى أن يعاد
على غيره إذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إن تقديره
أنك وفي كتبت إليه أن لا تفعل إنه يجوز على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على
أنك والخامس أن يجر برب مفسرا بتمييز وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب
كونه مفردا قال. ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائبا فأجابوا. ولكنه
يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعم امرأة هند وأجاز الكوفيون
مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع وعد الزمخشري
تفسير الضمير بالتمييز الذي غير بابي نعم وبئس وقال في فسواهن سبع
سماوات الضمير في سواهن ضمير مبهم وسبع سماوات تفسيره كقولهم ربه رجلا
وقيل راجع إلى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماءة والوجه الذي

نحو

بدل

47 نحو الأول أنه دال على أن مراده سبع سماوات وهذا نحوه تشبيهه بربه رجلا
يأباه السادس أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال
ابن عصفور أجازه الأخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز بإجماع
نقله عنه ابن مالك ومما خرج على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم
وقال الكسائي هو نعت والجماعة يأبون نعت الضمير وقوله. قد أصبحت بقرقرى
كوانسا. فلا تلمه أن ينام البائسا. وقال سيبويه هو بإضمار فعل وقولهم فأما
أخواله وأما هو فأخوته وقيل على التقديم والتأخير وقيل الألف
والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند وهو المختار السابع أن يكون
متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا أجازه الأخفش
وابن جني وابن عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهده قول حسان
رضي الله عنه. ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما.
وقوله. كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد. ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد.
والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو وإذ ابتلى إبراهيم ربه
ويمتنع بالإجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب
عبده غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب
فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيدا وقال
الزمخشري في لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا الآية في قراءة أبي عمرو فلا
تحسبنهم بالغيبة وظاهره أن الفعل مسند لضمير الذين يفرحون
بمفازة أي لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين ولا تحسبنهم
تأكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا
بالغيبة التقدير ولا يحسبنهم والذين فاعل ورده أبو حيان باستلزامه
عود الضمير على المؤخر وهذا غريب جدا فإن هذا المؤخر مقدم الرتبة ووقع له

نظير هذا في قول القائل مررت برجل المعيبة برسمه مكسورا سرجها
فقال تقديم العامل هنا على ما لم يعمل فيه في صورة الصفة ممتنع لأن فيه تقديم المفسر
على مفسره ولا شك أنه لو قدم لكان بقولك غلامه ضرب زيد ورفع لأن ماله
مسخوه في هذا الشأن من وجه غير هذا وهو أنه منع من التقديم لكون العامل
صفة لا خلاف في جواز تقديم الصفة عليهما بدون الموصوف ومن الغريب
أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له منع عود الضمير على ما تقدم لفظا
وأجاز عوده على ما تأخر لفظا ورتبة أما الأول فإنه منع في قوله تعالى وما عملت
من سوء تود كون ما شرطية لأن تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه
مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون حينئذ الضمير في بينه عائدا على ما تأخر
لفظا ورتبة وهذا عجيب لأن الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ولو قدم
تود لغير التركيب ويلزمه أن يمنع ضرب زيدا غلامه وقد استشعر ورود
ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى ثم بدا لهم
من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أن فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه
حل الضمير المسمى فصلا وعمادا والكلام فيه في أربع مسائل الأولى في
شروطه وهي ستة وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران أحدهما كونه
مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو أولئك هم المفلحون وإنا لنحن الصافون الآية كنت
أنت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا
وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاء زيد هو ضاحكا وجعل منه
هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فيمن نصب أطهر ولحن أبو عمرو من قرأ بالنصب وقد
خرج على أن هؤلاء بناتي جملة وهن إما توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ
وأطهر لكم خبره وعليهما فأطهر حال وفيهما نظر أما الأول فإن بناتي جامد غير

ويكم

ما أول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين وأما الثاني فلأن الحال المتقدم
على عاملها الظرف في عند الشريعة والثاني كونه معرفة كما مثلنا وأجاز ذلك
الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت أحدا هو القائم
وكان رجل هو القائم وحملوا عليه أن تكون أمة هي أربى من أمة فقدروا أربى
منصوبا ويشترط فيما بعده أمران كونه خبرا لمبتدأ في الحال أو في الأصل
وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل كما تقدم في خيرا وأقل وشرط الذي
كالمعرفة أن يكون اسما كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع
بالاسم لتشابههما وجعل منه إنه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد أو
مبتدأ وتبع الجرجاني ابن الخباز فأجاز الفصل في ومكر أولئك هو يبور وابن
الخباز فقال في شرح الإيضاح لا فرق بين أن يكون امتناع أل كما في أفعل
من الطرف كمثلك أو غلام زيد أو بذاته كما في الفعل المضارع وتمثيله بغلام زيد
مردود لأنه معرفة وقد يقال إنه يلزمه إجازة ذلك مع الماضي وهو قول
السهيلي قال في قوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا وأنه خلق
الزوجين إنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث لأن بعض الجهال
قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود أنا أحيي وأميت وأما الثالث فلم يدعه
أحد من الناس وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم
الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد
الفصل وتمثيله بغلام زيد مردود لأنه معرفة وقد يقال إنه يلزم إجازة ذلك مع الماضي
إذ يشترط له في نفسه أمران أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد
إياه الفاضل وأنت إياك الفاضل وأما أنت إياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين
وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني أن يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل

وأما قول جرير بن الخطفى: وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا
وكان قياسه يراني أنا مثلا أن نفرض أنا أقل منك فيقول ليس فصلا وإنما هو توكيد
لفاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عنده صديقه بمنزلة نفسه حتى كان
إذا أصيب كأن صديقه قد أصيب جعل ضمير الصديق بمنزلة نفسه حتى كان
إذا أصيب كأن صديقه قد أصيب جعل ضمير الصديق بمنزلة ضمير نفسه لأنه ه
نفسه في المعنى وقيل بل هو على تقدير مضاف إلى الرائي أي يرى مصابي والمضاف
قد حذف كقوله جبر الله مصابه أي يرى مصابي هو المصاب العظيم
ومثله في حذف المضاف إن كان حيث بالحق أي الواقع وإلا كغيرها فيهم يوم
فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا لأن أعمالهم توزن بدليل ومن خفت
موازينه الآية وأجاز وأسبق بتقدير الصفة أي واحد وزعم ابن
الحاجب أن الاستشهاد لو أصيب بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق وأنه توكيد
له أو الضمير يرى قال إذ لا يقول عاقل يراني مصابا إذا أصابتني مصيبة وعلى
ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويروى يراه أي يرى نفسه وتراه
بالخطاب ولا إشكال حينئذ ولا تقدير والخطاب حينئذ مقصود ولم يطلع على هاتين
الروايتين بعضهم فقال ولو قال يراه لكان حسنا أي يرى الصديق نفسه ه
مصابا إذا أصبت. المسألة الثانية في فائدته وهي ثلاثة أمور أحدها لفظي
وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لأنه
فصل بين الخبر والتابع وعمادا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر النحويين
يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع أولى من ذكر الصفة لوقوع الفصل
نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو
التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه

والإيابيه

هو

هو الفاضل وعلى هذا سماه بعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم به الكلام أي
يقوى ويؤكد والثالث معنوي أيضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين
يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير وأولئك هم المفلحون ه
فقال فائدته الدلالة على أن ما بعده خبر لا صفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند
ثابتة للمسند إليه دون غيره. المسألة الثالثة في محله زعم البصريون أنه لا محل
له ثم قال أكثرهم إنه حرف فلا إشكال فيه وقال الخليل اسم ونظيره على هذا
القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وأل الموصولة وقال الكوفيون
له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر
رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي
وبين معمولي إن بالعكس. المسألة الرابعة فيما يحتمل من الأوجه يحتمل في نحو كنت
أنت الرقيب عليهم وإن كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء
لانتصاب ما بعده وفي نحو وإنا لنحن الصافون ونحو زيد هو العالم وإن عمرا هو
الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد له نحو إنك أنت الأعلى ولكون ما
قبله ظاهرا والثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر
قوي ووهم أبو البقاء فأجاز في إن شانئك هو الأبتر التوكيد وقد يريد أنه
توكيد لضمير مستتر في إبدال الضمير من الظاهر شانئك لا للنفس شانئك
ويحتمل الثلاثة في نحو أنت أنت الفاضل ونحو إنك أنت علام الغيوب ومن أجاز
إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو إن زيدا هو الفاضل البدلية ووهم أبو
البقاء فأجاز في تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب
ومن المسائل المشكلة فيه قوله من جرته وكنت أنت الضمير أنه مبتدأ وخبر والجملة
خبر كان ولو قدرت الأول فصلا والثاني توكيدا لقلت أنت إياك والضمير في قوله تعالى

ان يكون انه في ادنى نوامه مبتدا الا ان يضمر ما قبله يمتنع التوكيد والتنكير في
الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
ان قدر في يكون ضمير كل وابواه مبتدا وقوله هما اما مبتدا ثان وخبره اللذان
خبر ابواه وان قدر يكون شانيا من الضمير وابواه اسم يكون وهما مبتدا او فصل
او بدل وعلى الاول فاللذان بالالف وعلى الاخيرين بالياء. روابط الجملة
بما هي خبر عنه وهي عشرة احدها الضمير وهو الاصل ولهذا يربط
به مذكورا كزيد ضربته ومرفوعا على محذوف وما عمرا ان هذان لساحران اذا قدر في
لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى
ولم يقرا بها في سورة النساء بل قرا بنصب كل لان قبله جملة فعلية وهي
وفضل الله المجاهدين فيستوي بين الجملتين الفعلية بل بين الجمل لان بعده
وفضل الله المجاهدين ونحوه افلا اعجلوا اعني الترجيح باعتبار ما يعطف
على الجملة ما تقدم ذكرنا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام
زيد وعمرا اكرمته لمتناسب ولم يذكر مثله للتي في نحو زيدا ضربته واكرمت
عمرا ولا فرق بينهما وقراءة الباقي كله بالرفع ولو نصب على التوكيد لم يصح
لان ذنبا نكرة او على المفعولية كان فاسد المعنى لما بيناه في فصل لو وضعفها
جماعة لان حذف مثل المتصلة بالضمير لا تستعمل الا توكيدا او مبتدا نحو
ان الامر كله لله قرئ بالنصب والرفع وقراءة جماعة افحكم الجاهلية يبغون
بالرفع ومجرورا نحو السمن منوان بدرهم اي منه ونحو المراة زوجي اسد او ينب
والريح ريح زرنب اذا لم نقل ان ال نائبة عن الضمير وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور ان ذلك منه لابد من تقدير الضمير سواء قدرنا اللام
للابتداء ومن موصولة او شرطية او قدرنا اللام موطئة ومن شرطية اما

على

على الاول فلان الجملة خبر واما على الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط
المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره سواء قلنا انه الخبر او ان الخبر فعل
الشرط او مجموعهما واما على الثالث فلان الجملة جواب القسم في المعنى
وجواب الشرط في اللفظ وقول ابن عصفور ونحوه ان الجملة جواب الشرط
مردود لانها اسمية وقولهما امتناع اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك
بالشعر ويجيء على قولهما ان تكون اللام للابتداء لا الموطئة تنبيه
قد يوجد الضمير في المعنى ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل احداها
ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو والثاني ان يعاد
العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالث ان يكون بدلا نحو حسن الجارية
اعجبتني هو وهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية
ونحوه في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس من جعل العامل في البدل نفس
العامل في المبدل منه ان تصح المسالة ونحوه لعل مسالة الاشتغال فيجوز
النصب والرفع في زيد ضربت عمرا اباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء
ونحوه ومع التصريح بالعامل واذا ابدلت اخاه ونحوه من عمرو لم يجز على ما
مر من الاختلاف في عامل البدل وان قدرته بيانا جاز بالاتفاق ويجوز زيد
بالاتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا او نصبته لان النعت والمنعوت
كالشيء الواحد الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا
عنها اولئك اصحاب النار والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا
الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان
عنه مسئولا ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير وخص ابن الحاجب المسالة
بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة للبعيد فيمتنع

نحو زيد قام ذلك المانع والحجة عليهم الاية الثالثة وبالحجة عليهم الاية
الرابعة لاحتمال كونه تابعا لما يحول بدلا او جوز ابو البقاء كونه صفة وتبعه
جماعة منهم ابن الشجري ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف
والثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم
نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت يسبق الموت
شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا والرابع اعادته بمعناه نحو زيد
جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن مستدلا
بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين
واجيب بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون
وليس سلمنا فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف
اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة دليله والخامس
عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل وقوله فاما الصبر عنها فلا صبرا
كذا قالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون
وخالد لا رجل في الدار واما الشلوبين فيقول الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء
على قوله في جسر في صحة تلك المسألة واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا
بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها بقرينة في
لم يكن انه لا صبر له عنها والسادس ان يعطف بفاء السببية جملة ذات
ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة وقوله وانسان عيني يحسر الماء فيبدو ما وتارة يجم فيغرق تارة
كذا قالوا والبيت محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه
وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه والسابع العطف بالواو اجازه هشام

واحده

واحدة نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان
الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل
بدليل جواز هذان قائم وقاعد وامتناع هذان يقوم ويقعد والثامن
شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام
والتاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين
ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى
له والعاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيرا ابي بكر لا اله الا الله
ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا تنبيه الربط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن اما بالنون على ان الاصل وازواج الذين واما بكلمة هم محذوفة
محذوفة هي وما اضيف اليه على التدريج وتقديرهما اما قبل يتربصن اي
ازواجهم يتربصن وتبعه ابن مالك او بعد يتربصن ازواجهم ثم جيء بالضمير
مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها
ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف [illegible]
الاشياء التي تحتاج الى الرابط وهي احد عشر احدها الجملة
المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك
ان لاكرمتك هو الخبر وقول ابن عطية في الحق والحق اقول ان الاول مبتدا و
هو الخبر فيمن قراه بالرفع وقوله ان الشهد بران امام مرده لا لازم ان تصير الجملة
خبرا او جواب القسم لا يكون خبرا اما الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد موجود
والحق قسمي كما في نحو لعمرك لافعلن الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا
الضمير اما مذكورا نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه او مقدرا اما مرفوعا نحو قوله

أن يقتلوك فإن قتلك لم يكن • عاراً عليك ورب قتل • أي هو عار أو منصوبا
كقوله • وما شيخٌ جئت بمستباح • أي جئته أو مجروراً نحو واتقوا يوما لا
تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل
ولا هم ينصرون لأنه على تقدير فيه أربع مرات وقرأ الأعمش فسبحان
الله حيناً تمسون وحيناً تصبحون على تقدير فيه مرتين وذلك حذف الجار
والمجرور معاً أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال
• ويوماً شهدناه سليماً وعامراً • أي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا من لأن
الأول قول سيبويه والثاني قول أبي الحسن وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز
أن يكون المحذوف الهاء أي أن الجار حذف أولا ثم حذف الضمير لا يكون المحذوف
إلا فيه وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش يجوز الأمران والأقيس
عندي الأول وهذا الغالب لما نقل غيره وزعم أبو حيان أن الأولى أنه لا
يقدر في الآية الأولى ضمير بل يقدر أن الأصل يوما يوم لا تجزي فأبدل اليوم الثاني
من الأول ثم حذف المضاف ولا يعلم أن مضافا إلى جملة حذف ثم ادعى أن الجملة
باقية على محلها من الجر فيشاقه وأما التبيت على المضاف فلا تكون الجملة معمولا
في مثل هذا الموضع الثالث الجملة الموصول بها الأسماء ولا يربطها غالبا
إلا الضمير إما مذكورا نحو الذين يؤمنون وما عملته أيديهم وفيها ما تشتهيه
الأنفس ونحو مما تأكلون منه وأما مقدرا نحو أيهم أشد وما عملت أيديهم في
قراءة ... وفيها ما تشتهي الأنفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف في
الصلة أكثر منه في الصفة وفي الصفة أكثر منه في الخبر وقد يربطها الظاهر يخلف
الضمير كقوله • فيا رب ليلى أنت في كل موطن • وأنت الذي في رحمة الله أطمع •
وهو قليل قال وتقديره وأنت الذي في رحمته وقد كان ينبغي أن يقدر رحمتك

رحمتها

٩٥

رحمتها بقوله • وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني • وهما انتم كرتهما بنا قليل
على قليل إذ الغالب أنت الذي فعل وقد تمم بعطف قليل ولكنه مع هذا معتبر
وأما أنت الذي قام زيد فقليل غير معتبر وقدره أنت وعلى هذا بقول ابن الزمخشري
في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون أنه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لأنه
يلزم أن يكون من هذا القبيل فيكون الأصل كفروا به لأن المعطوف على الصلة صلة
فلابد من رابط وأما إذا قدر العطف على الحمد لله ثم ما بعده فلا إشكال الرابع
الواقعة حالا ورابطها إما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى
أو الواو فقط نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة
أو الضمير فقط نحو ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم أبو
الفتح في الصورة الثانية أنه لابد من تقدير الضمير أي طالعة وقت مجيئه وزعم
ابن الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها في مواضع من
التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون
والله يحكم لا معقب لحكمه وما أرسلنا من قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون
الطعام وقد تخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم
أو الواو كقوله • نصف غائصا تغلب ... لو تقف انتصار • وهو غائص
وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري
الخامس الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته أو ضربت
أخاه أو عمرا وأخاه أو عمرا أخاه إذا قدرت الأخ بيانا فإن قدرته بدلا لم يصح
نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو
وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف

نحو الخير وانما يكون الذي منصوبا بمحذوف يفسره قصصا كما تقول زيدا ا
ضربه اباه وكذا لا يجوز زيدا اجد عاله ولا عمرا سقيا له خلافا للجماعة
منهم ابو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف
وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل
بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ او مفعول لاتينا
فقدر راجعه اي فقدرتها اتيناكم كما في بيان المراد ما تضمن من ايته لم يحتج راجعه
من الوجهين بعد الراجع لكن وانما هي فقد معمولا ثان مثل عشرين
درهما اعطيته وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر
البصريون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من في كلا
م منا وانما تزاد بعد الاستفهام بعض خاصة وقد يكون تمييزه نعما على
قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترطه في غير
باب التمييز ويرى انها في رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس
السادس والسابع بدل البعض وبدل الاشتمال ولا يربطهما الا ضمير ملفوظ
به نحو عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدر نحو من
استطاع اي منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل ان ال خلف عن الضمير
اي نارهم وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأم سائم
اي ثويته فيه والثواء من ثويت مفعول مطلق وهو ضاير الشول لان الجملة صفة
والثواء رابط الصفة والضمير العائد رابط تشبيه او بمعنى ثوى بالبدل منه ونصه
حولا وزعم ابن سيدة انه يجوز كون الثواء من ثويته بمعنى الاتساع في ضمير
الظرف بحذف كلمة في ويفسر بشيء لخلو الصفة من ضمير الموصوف ولاشتراط
الرابط في بدل البعض وجميع نحو قوله مررت بثلاثة زيد وعمرو وبكر القطع يتعين

منهم

منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض وغير ضمير تنبيه انما لا يحتاج بدل
الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا
لا تحتاج الى رابط لذلك الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا
الا ضمير اما ملفوظ به نحو زيد حسن وجهه او وجها منه او مقدر نحو زيد
حسن وجها اي منه واختلف في زيد حسن الوجه فقيل التقدير منه وقيل
ال خلف عن الضمير وقال تعالى وان للمتقين لحسن ماب جنات عدن مفتحة لهم
الابواب جنات بدل او بيان والثاني يمنعه البصريون لانه لا يجوز عندهم
ان تقع عطف البيان في النكرات وقول الزمخشري في انه معرفة لان عدنا علم على
الاقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن عباده لو صح تعيينه البدلية
بالاتفاق اذ لا تتبع المعرفة بالنكرة ولا كذا قوله ممنوع وانما عدن مصدر
عدن مجهور نكرة والتي في الاية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصا
صها بالاضافة او صفة لها لا صفة لحسن لانه مذكور ولان البدل لا يتقدم على
النعت والابواب معمول الى يسمى فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول
اولى لضعف مررت بامرأة حسنة الوجه وعليهما فلا بد من تقدير ال ...
ان ال خلف الابواب منها او ابوابها وناب ال عن الضمير ونحوا البدل ابدال
بعض او الاشتمال خلافا للزمخشري التاسع جواب اسم الشرط
المرفوع بالابتداء ولا يربطه الا الضمير اما مذكورا نحو فمن يكفر بعد منكم فاني
اعذبه او مقدرا او منوبا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق
ولا جدال في الحج اي فيه ... واما قوله تعالى بلى من اوفى بعهده واتقى
فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله

نحو القائلون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته . فاي رجال بادية ترانا .
فقال الزمخشري في الاية الاولى اي ابطل عموم التعذيب واظهر انه لا عموم فيهما
وان الشقيين مساوون لمن تقدم ذكره وانما الجواب في الاثنين والبيت محذوف وتقديره
في الاية الاولى يحبهم الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفته ـه الثانية
العاشر العاملان في باب التنازع فلابد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام
وقعد اخواك او عامل او بان يكون ثانيهما معمولا للاول نحو وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا
كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كان ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط
نحو قوله تعالى تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا
او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك
من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد وبذلك يبطل قول الكوفيين ان من
التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على رجحان
اختيار اعمال الاول لان الشاعر فيما يقدر تكبه مع لزوم حذف معمول الثاني
وترك اعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب انه ليس
من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفاني طالب للقليل
والطلب طالب للملك محذوفا لدلالة ويمتنع طالبا للقليل لما يلزم من فساد
المعنى وذلك ان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفاني
وذلك لزم كونه مثبتا لانه داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو وان امتنع
النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ـه
ولو انما اسعى لادنى معيشة وانما لم يجز ان يقدر مستانفا لانه لا ارتباط
حينئذ بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما **فان قلت** انما يجوز التنازع على تقدير

الواو

الواو لعطف الاخذ انه افلت لدعوته لا جابني غير مفيد ان اباحته لو امتناع ـه
الدعاء والاجابة وهو انتفاء عن المفعول حتى يلزم اثبات الاستواء **قلت**
اجازه لذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه به قول المعارضين ـه
والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان العطف لم يثبت
ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني القليل في حال اني غير طالب فيكون انتفاء
كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفة على طلبه له فيتوقف عدم الشيء
على وجوده وبهذه القاعدة ايضا يبطل قول بعض في فلما تبين له قال اعلم ان الله
على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من اعلم فلنصبها
بنا على ان تبين واعلم قد تنازعه كما في ضربني وضربت زيدا اذ لا ارتباط
بين تبين واعلم على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل
الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة وضعف حذف
معمول العامل الثاني اذا اهمل كضربني وضربت زيدا حتى ان البصريين لا
يجيزونه الا في الضرورة والصواب ان معمول الطلب الملك محذوف وان فاعل
تبين ضمير مستتر راجع الى المصدر وانما المصدر له فلما تبين له تبين كما قالوا
في ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ويقتضي بدا عليه الكلام اي فلما
تبين له الامر وما اشتمل عليه ونظيره اذا كان غدا فأتني اي اذا كان
هو اي ما نحن فيه من سلامة **الحادي عشر** الغالب التوكيد الاول وانما
يربطهما الضمير المعوض به كجاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم
ومن ثم كان مردودا قول الفراء في انه جائز قولك جاء القوم جميعا على الحال
رجيع على التوكيد وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما
في الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد

بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب انه حال وقول الفراء والزمخشري
في قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد والصواب انتصابه او ابدال الظاهر
من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل
الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز ايضا ان يلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو
جاءني كل القوم ويجوز فيهما ايضا ان لا يخلفا معا جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة
فمعنى الحسن ما قيل في نحو القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه
ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم
مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي واحترزت بذكر
الاول عن اجمع واخواته فانه انما يؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة
كلهم اجمعون الا سوى التي يكتسبها الاسم بالاضافة وهي عشرة
احدها التعريف نحو غلام زيد والثاني التخصيص نحو غلام امراة والمراد
بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام
ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد والثالث التخفيف كضاربه زيد
وضاربا عمرو وضاربتي بكر اذا اردت الحال او الاستقبال فان الاصل فيهن
ان يعملن النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل
على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف في قوله الضارب زيد والضاربا
زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف
النكرة بالمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه وقول ابي كبير فاتت به حوش
الفؤاد مبطنا ولا تنتصب المعرفة على الحال وقول جرير يا رب غابطنا
لو كان يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة لابن مالك رد على ابن
الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص

فان

فان ضارب زيد اخص من ضارب وهذا استعمل منه فان ضارب زيد اصله ضارب
زيدا وليس اصله ضاربا فقط والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة
وان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف
والتخصيص لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا جاء وصف اسم الله
تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي
كقولك هو مالك عبده امس اي ملك الامور يوم الدين على حد ونادى اصحاب
النار ويشهد له قراءة ابي حنيفة ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك هو
مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن
ولكنه نقض هذا في الثاني عندما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا والشمس والقمر حسبانا فقال فيمن جر الشمس والقمر عطفا على
الليل ونصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل ان اسم الفاعل هنا ليس
في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في
الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد
قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف
انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان دالا على حدث مستمر
في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك
الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع
قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز
باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى • وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا •
قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين ويبعده نقل

لعل السامع عنه قريب بذكر الوصف حيث لا اضافة ولا كذا ذكر الفراء انهم التزموا
من النسبة كبيرة في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق واما قول الجوهري
ان الشمس كبير يكون التانيث مجازا فمردود لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة
والموعظة نافعة وانما يغتفر في حكم المجاز في الحقيقي الظاهر من
السادس تانيث المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه ومن تلتقطه بعض
السيارة ويحتمل ان يكون منه فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من
النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار واذا قال له عشر
حسنات امثالها فالعدد في المحقق الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال
طول الليالي اسرعت في نقضي. نقضن كلي ونقضن بعضي. وقال
وما حب الديار شغفن قلبي. وانشد سيبويه وتشرق بالقول الذي قد اذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم. وابو علي في هذا البيت ينشد ابن حاتم الطائي
تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم.
فان صديق السوء يردي وشاهدي. كما شرقت صدر القناة من الدم.
ومراده بالكناية عن الرجل الثاني كنيته بما الموصولة وبعمرو الكناية
عن الرجل الذي لا ياخذ ما تيسر له كاخذ عمرو الواو في الخط ويشترط كونه جزء
المسالة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد
جاء ولا غلام هند ذهبت ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول ابن جني في
توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب
قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم
بتقديم الفعل ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في
ايمانها عليه ويلزم منه تقديم مفعول الضمير المتصل على ظاهره نحو قولك زيد الظالم

مر زيد

تريد انه يعجبه وذلك لا يجوز السابع الظرفية نحو قوله اطلعها الرجل حين وقوله
انا ابن الشيطان بعض الاحيان. وقال المتنبي اي يوم سررتني بوصال لم
تدعني ثلاثة بصدود. واي في البيت استفهامية مراد بها النفي لا شرطية
لان الجملة المنفية ان استقرت نعتا لم ترتبط بالاولى فسد المعنى لانا نقول الربط
حاصل بتقدير ما ضمته لوصال والرابط محذوف اي لم تدعني بعده ثم حذفها
وجعله اولا التدريج او حالا من تاء الخطاب والرابط فاعلها ونفي حال مقدرة
او مقطوعة بها محذوفة فلا موضع لها اي ما سررتني بحيث تعقبه انك لم تدعني
دهرا ولو ثلاثة بالرفع والحالية فيتعين تقدير الربط الثامن المصدرية نحو
وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون
ويعلم معلق عن العمل بالاستفهام وقال ستعلم ليلى اي دين تداينت.
واي غريم للتقاضي غريمها. اي الاولى واجبة النصب بما بعدها كما في
الآية الا انها هنا مفعول به كقوله تداينت مالا لا مفعول مطلقا لانتفاء تجوف
المصدر والثانية واجبة الرفع بالابتداء. فلذلك لنعلم اي الحزبين احصى
ولتعلمن اينا اشد عذابا التاسع وجوب التصدر ولهذا وجب تقديمها مبتدا
في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام
ايهم اكرمت ومن ثم وجب دخولها في نحو عن غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع
في علمت ابو من زيد وانشد في هذا المعنى بعض الفضلاء.

عليك بارباب الصدور فمن غدا. مضافا لارباب الصدور تصدرا.
واياك ان ترضى بصحبة ساقط. فتنحط قدرا عن علاك وتحقرا.
فرفع ابو من ثم خفض مزمل. يبين قولي مغريا ومحذرا.

والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل

اسم جبل

[illegible]

وذلك ان من ملا صفة لكبير مكان صفة الربع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض
العاشر البناء وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كمثل وغير
ودون وقد استشهد على ذلك بامور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما
يشتهون ومنها دون ذلك قاله الاخفش وخولف واجيب
عن الاول بان نائب الفاعل ضمير المصدر اي وحيل هو اي الحول كما في قوله
وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب
اي ويعتلل هو اي الاعتلال وايضا غير متفق عليه مع دلالا عليهما
بالبين وتكون حالا من الضمير المستفيد بدنها بجميعه مالي بعده ابعل
وعن الثاني بانه على حذف الموصوف اي ومنا قوم دون ذلك كقوله منا ظعن
ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع
بينكم فيمن فتح بينا قال الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف
وفي تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي تقطع وقع التقطع اي التي
الوصل اي ومانرى معكم شفعاءكم ثم يدل على اشتماله عموم بيستلزم عدم
التواصل اي ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعا ويؤيد التاويل قوله
أتهمّ بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان
بفتح بين مع انه فاعل الرحب ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما
انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقراءة بعض السلف ان يصيبكم مثل ما اصاب
بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون
في مثل بعالها بفتحها لمجيئات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم
وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وزعم ان حقا اسم فاعل
من حق واصله حاقق فقصر كما قيل بر وسر ونم وفيه ضمير مستتر

ومثل

ومثل حالا منه وان ما على يصيبكم ضمير تعالى لتعلقه به وما نافية فيفي الايالة
ومثل مصدر واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة ومنها قوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
ففيه فاعل يمنع وقد جاء مفتوحا والابانة فيه بحث ابن مالك لان قوله غير ان
راغبا ليس بعرب ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن واما قول الجرجاني
ومولفيه ان غلامي ونحوه مبني فمردود ولم يقدم بنا غلاما وغلامه ولا قليل
به الحادي عشر الاعراب نحو نحن خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء
الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ
ومن عذاب يومئذ يقرأن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف
اليه فعل مبني بناء اصليا او عارضا فالاول كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت الما اصح والشيب وازع والثاني كقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما
على حين يستصبين كل حليم ورويا بالفتح وهو الراجح من الاعراب عند
ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة
اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع
هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يوم لا تملك
نفس بالنصب وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم
الصبا من حيث يطلع الفجر وقال اخر الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم
على حين الكرام قليل فليس سجيتي واخزى ان يقال بخيل ورويا بالفتح ويحكى
ان ابن الاخضر سيل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة
اتاني أبيت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع
مقالة ان قد قلت سوف اناله وذلك من تلقاء مثلك رائع

ويتردى

فقال ولا تعجب الا من بني التردي فيقال له الجواب فقال ابن الابرش قد اجاب
يريد انه لما اضيف الى مبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب ومحله
الرفع بدلا من انه لحني وقد روي بالرفع وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم
احتمال المضاف ولو هم بعض البناء نحو غلامك ونحوه ونحو هذا ما الا قايل
به وقد مضى ان ابن مالك منع البناء في شرح ابيات معا لكونه الا نشرح وتجمع
في الهند بقراءة انا معه منصوب على اسقاط الباء او ما ضار عني او على المصدرية
وفي البيت اشكال الوصل السايل عنه لكان اولى وهو اضافة مقالة الى ان فلت
ما ينبغي ان تقدير مقالة قولك ولا يضاف الشي الى نفسه وجوابه ان الاصل
مقالة فحذف التنوين لضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة
او من انه لحني او خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر انما قال مقالة اي باثبات
التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس فيهم فخفيها ما خطر لناس
حذف التنوين ونحوه ملاقاة ونحو محمد المصطفى الذكور والاخر محذوف
الامر الثاني لا يكون الفعل معه الا قاصرا وفيه عشرون احدها
كونه على فعل بالضم كشرف وظرف لانه وضعه على افعال السجايا وما اشبهها
مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدي قاصرا اذا حول وزنه الى
فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه
وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما ووجهها انهما
ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر [illegible]
وصفهما على فعيل نحو [illegible] او قوي الرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد
البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد الخامس كونه على افعلل
كاقشعر واشمأز السادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد

السابع

٥٩

السابع كونه على افعنلل بالحاقه الالف كاحرنجم بمعنى اجتمع الثامن
كونه على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قوله قد جعل النعاس
يغرندني ادفعه عني ويسرندني يغلبني ولا ثالث لهما ويقرب ديعي بالغين
المعجمة يعلوني ويغلبني ومعنى يسرندني يعني التاسع كونه على استفعل
وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقوله ان البغاث بارضنا تستنسر
العاشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر الحادي عشر كونه مطاوعا
المتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت
قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية
وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول [illegible] الحساب فتقاعد
وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم واطلاق المطاوع بيعقه عن المطاوع [illegible]
كالبسته الثوب فلبسه وافهمته ففهم وزعم ابن بري ان الفعل ومطاوعه
قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته
الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي
لواحد نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب [illegible]
قد منه ابن بري ونحو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب
الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير
ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير الثالث عشر ان يكون رباعيا
مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن الرابع عشر ان يضمن معنى
فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم ضمنه فليحذر الذين يخالفون
عن امره اذا عدا به واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا الاعلى وقولهم سمع
الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي فانها ضمن معنى

وما تثبت وتخرجون وتحدثها وما برئ ولا يصفون واستجاب ويقف او يتبين
والسادسة الباقية ان تدل على سجية فلون وجبن وشجع او على عرض كفرح
وبطر واشر وحزن وكسل او على نقائص كطمر وعور وحول او نفس كنجس
ورجس وخبث او على لون كاحمر واخضر وادم والحار واسود او حلية
كدعج وكحل وشنب وسمن وبعر. **تنبيه** في جمع ثعلب في باب
المشدد تقول فلان يتعاهد قال ابن درستويه وما يجوز عندي يتعاهد
لانه لا يكون عند اصحابه الا من اثنين وما يكون متعديا ويرده قوله
تجاوزت احراسا اليها ومعشرا واجاز الخليل يتعاهد ونحو قليل
وسال الحكم خط بن قنبر ابا زيد عنهما يتعهد وسال يونس عنهما
فاجازهما وجمع بينهما وكان عنده نسخة من فصحاء العرب بسيلة
فاستفتي من يتعاهد فقال يونس يا ابا زيد كم من علم استفدناه كنت
سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول ابي ذؤيب
. بينا تعانقه الكماة وروغه . يوما اتيح له جريء سلفع . انه من رواه
بجر تعانقه فظن ان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بانه ان كان قبل
في حول النقل متعديا الى اثنين فانه يبقى بعده في حول النقل متعديا الى واحد
نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد
فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو الا قليل نحو تجاوزت زيدا او تجاوزته
وعانقته وتعانقته اه وانما ذكر ابن السيد ان تعانق لا يتعدى ولم يذكر
ان تفاعل لا يكون متعديا وانما طلب له وجه برواية الجر ولا معنى له اه
الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر وهي سبعة احدها همزة النقل
نحو ذهبت لهي ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين والله انبتكم من

الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد
بالهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا ولم
ينقل متعدي الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلاثة الا في راى وعلم وقاسه
الاخفش في اخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل
بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والحق انه في القاصر والمتعدي
الى واحد قياسي سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه
الثاني الف المفاعلة يقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وسايرته
وماشيته **الثالث** صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول
كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم **الرابع** صوغه على استفعل للطلب
او النسبة الى الشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت
الظلم وقد ينقل ذا ما المتعدي الى الواحد الى الاثنين نحو استكتبته الكتاب
واستغفرت الله ذنبا وانما جاز استغفرت الله من ذنب لتضمنه
معنى استتبت ولو استعمل على اصله لجر به ذلك وبهذا قال ابن الطراوة
وابن عصفور واما قول الشريف ان استغفر من باب اختار فمردود اه
الخامس تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته ومنه قد افلح من زكاها
ونحو الذي يسيركم وزعم ابو علي ان التضعيف في هذا الباب لا تعدي به في
كغرقته سرت زيدا وقوله . كان راي . نسقة من تسير بها . وفيه نظر لان
سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه في البيت على اسقاط
البا توسعا وقد اجتمعت التعدية بالبا وبالتضعيف في قوله تعالى نزل
عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى
للناس وزعم الزمخشري ان بين التعدين فرقا فقال نزل القرآن ان نجما

والكتابان جملة في تنزيل الاول وانزال الثاني وانما قال في خطبة الكتاب
الحمد لله الذي انزل القران كلاما مرتبا منضدا ونزله بحسب المصالح
منجما لانه اراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا وهو
الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي
انزل فيه القران واما قول القفال ان المعنى الذي انزل في وجوب صومه او الذي
انزل في شانه فتكلف لا داعي اليه وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشري
وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة فقيه نزل لجملة واحدة
وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها
وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي
ايضا اية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي
المتعدي لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسألة ولم يسمع في المتعدي
لاثنين وزعم الحريري انه يجوز في المتعدية لاثنين ان تنقل بالتضعيف
الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي
مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد السادس التضمين
ولذلك عدي رحب وطلع الى مفعول لتضمنهما معنى وسع وبلغ وقالوا
فرق زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن واهلك ويختص
التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل الى اكثر من درجة
ولذلك عدي الوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما
كان قاصرا وذلك في قولهم لا الوك نصحا ولا الوك جهدا لما ضمن معنى
لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا وعدي اخبر وخبر وحدث

وانبا

وانبا ونبا الى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وارى بعد ما كانت متعدية الى واحد
بنفسها والى اخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم نبئوني
بعلم السابع اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا اي على
سر اي نكاح اعجلتم امر ربكم اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول
الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس
مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق وقول ابن الطراوة انه
ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق
فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق
ولا يحذف الجار قياسا الا مع انّ وان وانما اهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويز نعم
في نحو جئتك كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني
واجازوا ايضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع كي الا لام
العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها قال الله تعالى
وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات شهد الله انه لا اله الا هو اي بان لهم
وبانه وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين
ومما يحتملهما قوله ويرغب ان يبنى المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع
الالائم انشده ابن سيده فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم
ولا يجوز ان يقدرهما معا في او عن لتنافيهما وعلى انّ وان وصلتهما بعد حذف
الجار نصب عند الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب
مما حذف منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل
ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك واما
نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه يكون

انه نصب بمسعود وما يشهد له على الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدع
مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون واصلهما لان
تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه ولا يجوز تقديم
منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها الا تقول انك فاضل عرفت وقوله
وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه روي بخفض دين
على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام
وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف
على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وههنا سعر ثامن
يقال كيس زيد على وزن فرح فيكون فاعلا وان يعرف ان كيس الحواري
فينسب الفعل الى كدم عجاب فاذا فهمت الكيس كان بمعنى شتر وعطي
معه الى واحد كقوله وان كبا في الروع خيفانه كسر وجنتها سعف
نشيشت ويعز اعطى كسوت ونحو اقالبه ويتعدى الى اثنين نحو كسوت
زيدا جبة فالفاعل الذي تميز به عينه بكسر الثاء فاما يعمل ينقلب
حقيقا وشتر الله عينه فهو متعد بنفسه فلهذا ونحو عندنا
من باب المطاوعة يقال شترته فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم ونحوه
كسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول

الباب الخامس في الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها

وهي عشرة الجهة الاولى ان يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة
ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك واول واجب على المعرب
ان يفهم معنى ما يعربه مفردا او مركبا ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور
على القول بانها من المتشابه الذي استاثر الله بعلمه وقد تكلم في ان

بعض

بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذه بيت المفصل لما تبعد الله التلبب والغارات
اذ قال الخميس نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلبا على الشاهد في البيت
فلم يجداه وظهر لي حسن لغز بانه في نعم الجوابية وهي نعم بكسر
العين وانما هو نعم واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اي هذا نعم وهو محل
الشاهد وسالني ابو حيان وقد عرض اجتماعنا عام عن اعراب مخلد من قول
زهير تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد فقلت حتى
اعرف الحقلد فنظرناه فاذا هو السيئ الخلق فقلت هو معطوف على شيء
متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك وقال الشلوبين حكي
لي ان نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وان
كان رجل يورث كلالة فقال اخبروني ما الكلالة فقالوا له الورثة اذا لم يكن
فيهم اب فما علا ولا ابن فما سفل فقال اذا هي تمييز وتوجيه قوله ان يكون
الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع
الضمير واستتر ثم جيء بكلالة تمييزا ولقد اصاب هذا النحوي في سؤاله
واخطا في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف
لاجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد
في كلامهم مثل ضرب اخوك رجلا واما قراءة من قرا يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح الباء فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف
انه انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها واما اعراب هذا المعرب كلالة
تمييزا فقول بعضهم في هذا البيت يبسط للاضياف وجها رحبا
بسط ذراعيه لعظم كلبا ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جيء بالمصدر
واسند للمفعول فارتفع ثم اضيف اليه وجيء بالفاعل تمييزا والصواب

في الآية ان كان له بتقدير مضاف اي ذا الكلالة ونحو اما حال من ضمير يورث وكان ناقصة
ويورث خبرا او تامة ويورث صفة واما خبر ويورث صفة ومن فسر الكلالة
بالميت الذي لم يترك والدا ولا ولدا فهي ايضا حال او خبر ولا كذا لا يحتاج في
الى حذف مضاف ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله واما البيت
فتخرجه على القلب واصله كما يبسط ذراعيه كلبا ثم جيء بالمصدر واضيف
لفاعل القلب يعني المفعول او انتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل
وكذا انا مورد بعون الله سبحانه امثلة متى بني فيها على الظاهر البعض
ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع لمن بين
بيعها الوهم فبعض المصنفين وستري ذلك معينا فاحدها قوله تعالى
اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء فانه
يتبادر الى البعض عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يامرهم ان
يفعلوا في اموالهم ما يشاءون وانما هو معطوف على ما فهو معمول لنترك
والمعنى ان نترك ان نفعل ومن قرا تفعل وتشاء بالتاء فالعطف
على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما
حرف العطف ويتهم ... ان يتوهم في قوله لن ما رايت ابا يزيد
مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء ان الفعلين منصوبان بين بين
معلين مضارعين منصوبين ... في ذلك ان ذلك خطا وان ادع
منصوب بلن واشهد معطوف على القتال الثاني قوله تعالى واني خفت
الموالي من ورائي فان المتبادر ان من تعلق بخفت وهو فاسد في المعنى
والصواب تعلقها بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت ولاية
من بعدي وسوء خلافتهم او بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف الى المقدر

كابنين

كائنين من ورائي او فعل الموالي من ورائي واما من قرا خفت بفتح الخاء مع
وتشديد الفاء وسكون التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور الثالث قوله
تعالى ولا تسأموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى
بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو
حال اي مستقرا في الذمة الى اجله ونظيره قوله تعالى فاماته الله مائة عام فان
المتبادر تعلق مائة باماته وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي لان الاماتة
سلب الحياة وهي لا تمتد والصواب ان يضمن اماته معنى البثه فكانه قيل
فالبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق الظرف بما فيه من المعنى العارض له
بالتضمين اي معنى اللبث لا معنى الاماتة لانه لا يصح في عدم الامتداد فلو صح
ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي ويصير نظير التعليق بلبث في
قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام وفائدة التضمين ان
تدل كلمة واحدة على معنى كلمتين يدلك على ذلك اسماء الشرط ونظيره ايضا قوله
صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
وينصرانه لا يجوز ان تعلق حتى بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه
الغاية بل التي تستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعلقها بما تعلقت
به على وان على متعلقة بكائن محذوفا منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد
خبر كل مولود الرابع قول الشاعر تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا
بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعلق بعيد الكرى بجادنا والصواب
تعليقه بناصح من معنى بارد اذ المراد وصفها بان ريقها يوجد عقب الكرى
باردا فما الظن به في غيره لكن الوقت لا انه يتعين ان يجود له به بعيد الكرى دون
ما عداه من الاوقات واللوح بفتح اللام العطش الخامس قوله تعالى بل هم بلقاء

معه السعي فإن المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري في فلما بلغ أن يسعى
مع أبيه في اشتغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه أنهما
بلغا سعيا حد السعي ولا بالسعي لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه وإنما هي متعلقة
بمحذوف على أن يكون بيانا كأنه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل
مع من فقيل مع أعطف الناس عليه وهو أبوه أي إنه لم يستحكم قوته بحيث
يسعى مع غير مشفق السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته
فإن المتبادر أن حيث ظرف مكان لأنه المعروف في استعمالها ويرده أن المراد أنه
تعالى يعلم المكان المستحق لوضع رسالته لا أنه يعلم في المكان المستحق لوضع الرسالة لأنه
علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ لا ينتصب بأعلم إلا على قول
بعضهم بشرط تأويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه أعلم
السابع قوله تعالى فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك فإن المتبادر تعلق
إلى بصرهن وهذا لا يصح لأن معنى صرهن قطعهن وإنما تعلقه بخذ وإذا
فسر بأملهن فيتعلق به وعلى الوجهين فيجب تقدير مضاف أي إلى نفسك لأنه
لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن نحو أرأيتك اتقني
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف في نحو
وهزي إليك بجذع النخلة واضمم إليك جناحك وأمسك عليك زوجك وقوله
وقوله هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها وقوله دع عنك نهبا
صيح في حجراته قوله حلأته بعض سيراء نواحيه وقول ابن عصفور إن عن وعلى
في ذلك اسمان كما في قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وقوله
فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي دفعا للمحذور
المذكور وهم لأن معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا ينافيان

تعديا

تعديا ولأن ذلك لا يأتي في إلى إذ لا تكون اسما الثامن قوله تعالى يحسبهم
الجاهل أغنياء من التعفف فإن المتبادر تعلق من بأغنياء لمجاورته له
ويفسده أنهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم أنهم
فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وإنما هي متعلقة بيحسب وهي
للتعليل التاسع قوله تعالى ألم تر إلى الملإ من بني إسرائيل من بعد موسى
إذ قالوا فإن المتبادر تعلق إذ بفعل الرؤية ويفسده أنه لم ينته علمه أو
نظره إليهم في ذلك الوقت وإنما العامل مضاف محذوف أي ألم تر إلى قصتهم
وأخبارهم إذ التعجب إنما هو من ذلك لا منهم العاشر قوله
تعالى فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة
بيده فإن المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد
لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح
لهم وإنما هو مستثنى من الأولى ووهم أبو البقاء فجوز كونه مستثنى
من الثانية وإنما سهل الفصل بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الجملة
الأولى المفصولة لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من
لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل الحادي عشر قوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى المرافق فإن المتبادر تعلق إلى باغسلوا وقد رده
بعضهم بأن ما قبل الغاية لا بد أن يتكرر قبل الوصول إليها تقول سرت
إلى الصباح ويمتنع قتلته إلى الصباح وتقول ضربته إلى أن مات ويمتنع
قتلته إلى أن مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق لأن اليد
شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما قال والصواب تعلق إلى
بأسقطوا محذوفا ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لأن ما

لا اسقاط فهل الاجماع على انه ليس من الاول بل من الثاني وقد انتهى اليه
المرافق والغالب ان ما بعد الى يكون غيره اخل بخلاف حتى واذا لم يدخل في
الاسقاط بقي داخلا في الامر بغسله وقال بعضهم الايدي في عرف الشرع
اسم للاكف فقط بدليل اية السرقة وانه قد صح الخبر باقتصاره عليه
الصلاة والسلام في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدي
في اية التيمم فقال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت
وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا وهو الغسل الى المرافق
اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف الثاني عشر قول ابن
دريد ان امرأ القيس جرى الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان
الشاهد تعلق الى بجرى ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى الى حد
المدى وذلك مناف لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق
بكون خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مدى ونظيره ايضا قوله يصف
الحجاج ينوون البيت فيطلبنا رب العلى ثم تريشنا على البنا
فان قوله على البنا متعلق بابعد الفعلين وهو فعل لا باقرب بعدا وهو
حرف يفسد المعنى الثالث عشر ما حكاه بعضهم من
انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما
قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج قيما وترحمت
على من وقف من القراء على الف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا
لهذا التوهم وانما قيما حال اما من محذوف هو عامله اي انزله قيما
واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول ومعترضة على الثاني فان قلت
ولا تكون معطوفة فيلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما في

الخبر

الخبر المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى مجرور على وجملة النفي
دونها حال من الكتاب على ان الحال يتعدد وقياس قول الفارسي في الخبر
انه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ان تكون الحال كذلك لكن لا يقال قد جاء
ذلك في النعت نحو وهذا ذكر مبارك انزلناه بل قد ثبت في الحال في نحو
لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ثم قال تعالى ولا جنبا لان الحال بالخبر اشبه
وهذا اختلف في تعددها واتفق على تعدد النعت واما جنبا فعطف
على الحال لا حال وقيل المنفية حال وفيما بدل منها عكس عرفت زيدا ابو
من هو الرابع عشر قال بعضهم في احوى انه صفة لغثاء وهذا ليس
بصحيح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف
واليبس واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما
فسر مدهامتان فجعله صفة لغثاء كجعله فيما صفة لعوجا وانما الواجب
ان يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل الخامس عشر قول
بعضهم في قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شيء فاخرجنا منه خضرا
نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من
اعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب
تخرج من طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير ومنها جنات او لهم جنات
ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكاس
من معين والتقدير ولهم حور واما قراءة السبعة وجنات بالعطف على نبات
كل شيء وهو من باب وملائكته ورسله وجبريل وميكال السادس عشر
قول ابن السيد في قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر
ويرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تاثيم جميع

الناس إذ المطلب مستطيع عن الحج وبيه مع فساد المعنى ضعف من جهة
الصناعة لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حتى قيل
إنه ضرورة كقوله أفنى تلادي وما جمعت من نشب * قرع القواقيز أفواه الأباريق
فيمن رواه برفع أفواه والحق جوازه لكن في النثر إلا أنه قليل ودليل جوازه هذا
البيت فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب وبني الرواية الأخرى وذلك
على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول وعلى الوجهين لأن كلا منهما
قارع ومقروع ومن مجيئه في النثر الحديث وحج البيت من استطاع إليه
سبيلا وما بيننا فيه ذلك الاشتغال لأنه يبين فيه ذكر الوجوب على الناس
والمشهور في هذه الآية أنها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائي
كونها مبتدأ إما بأن تكون موصولة خبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف
جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهن فالعموم مخصوص
إما بالبدل أو بالجملة **السابع عشر** قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتى
أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي إن انتصاب فأواري في
جواب الاستفهام ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه
والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على أكون ومن هنا
امتنع نصب تصبح في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح
الأرض مخضرة لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر بل عن
الإنزال نفسه وقيل إنما لم ينتصب لأن ألم تر في معنى قد رأيت أي إنه استفهام
تقرير مثل ألم نشرح لك صدرك وقيل النصب جائز كما في قوله تعالى أفلم يسيروا
في الأرض فتكون لهم قلوب والذي قصده تعالى أن العطف على أنزل على تأويل
تبنى ما جعلت والصواب القول الأول وليس ألم تر مثل أفلم يسيروا لما بيناه

الثامن عشر

٦٥

الثامن عشر قول بعضهم في فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا
إن المفعول الأول لاتخذ وهو عائد والضمير وقربانا مفعول ثان وآلهة بدل من قربانا
وقال الزمخشري إن ذلك فاسد في المعنى ووجه فساده أنهم إذا ذموا على اتخاذهم
قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قربانا كما أنك إذا
قلت لا تتخذ فلانا معلما دوني كنت آمرا له أن يتخذك معلما دونه والله تعالى لا
يتقرب إليه بغيره ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه وتعالى **التاسع عشر**
قول المبرد في قوله تعالى أو جاؤوكم حصرت صدورهم إن حصرت صدورهم
جملة دعائية ورده الفارسي بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن
قتال قومهم ولعله أن يجيبه بأن المراد الدعاء بأن يسلبوا أهلية القتال
حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدا **تمام العشرين** قول بعض الحذاق
في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا فيمن
نون مائة إنه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاثا أو مجرورا بدلا من مائة وهو
والثاني مردود بأنه إذا أقيم مقامه فسد المعنى **الحادي والعشرين**
قول المبرد في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا إن اسم الله
بدل من آلهة وبرده أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم
أما الأول فلأن الاستثناء إخراج وما قام أحد إلا زيد مفيد لإخراج زيد
وأما الثاني فلأنه لما صدق ما قام أحد إلا زيد صدق قام زيد واسم الله تعالى
هنا ليس مستثنى ولا موجبا له أما الأول فلأن الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى
منه ولأن المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وذلك
يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وإنما المراد أن الفساد
يترتب على تقدير التعدد مطلقا وأما أنه ليس موجبا له الحكم فلأنه لو قيل

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا لم يستقم وهذا البحث يأتي مثاله سيبويه
لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا لأن رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولا زم
لو قيل لو كان جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا لاقتضى أنه لو كان معهم جماعة
معهم زيد لم يغلبوا وهذا الفرق وإن كان صحيحا إلا أن المراد أن زيدا وحده كاف
فإن قيل لا نسلم أن الجمع في الآية والفرد في المثال غير عامين لأنهما في معنى النفي
سياق لو وهي للامتناع والامتناع نفي قلت لو صح ذلك لصح أن يقال
لو كان فيهما من أحد ولو جاءني ديار ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذلك
والكل ممتنع الثانية والعشرون قول أبي الحسن الأخفش في كلمته فاه إلى
فيّ أن انتصاب فاه على إسقاط الخافض أي من فيه ورده المبرد فقال إنما
يتكلم الإنسان من في نفسه لا من في غيره وقد يكون أبو الحسن حمله على
القلب لفقد المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس وليس هذا الوجه غير
بعيد احكي عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي أظلوم إن مصابكم رجلا.
أهدى السلام تحية ظلم. إن الصواب رجل بالرفع خبر إن على هذا الإعراب
يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحتمل له معنى البتة وله حكاية مشهورة
بين أهل الأدب رواها أبو عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار
على أن يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج
فلامه تلميذه المبرد فأجابه أن الكتاب مشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية من
كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءته ثم قدر أن غنت جارية بحضرة
الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في رفع رجل ونصبه وأصرت
الجارية على النصب وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك فأمر الواثق
بإشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بأن مصابكم

بعض

٦٧

بعض أما بتكم ورجلا مفعول له وظلم الخبر وبهذا لا يتم المعنى بدونه فقال فأخذ
اليزيدي في معارضته فقلت هو كقولك إن ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق
ثم أمر له بألف دينار ورده مكرما فقال للمبرد تركنا لله مائة فعوضنا ألفا
الجهة الثانية أن يراعي المعرب معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة
وهذا أورد منه ذلك أمثلة أحدها قول بعضهم في وثمودا فما أبقى إن ثمود مفعول
مقدم وهذا ممتنع لأن لما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ما بعد ما
فيما قبلها وإنما هو معطوف على عادا أو هو بتقدير وأهلك ثمود وأما جاء ونحن
عن فضلك ما استغنينا لأنه شعر مع أن المعمول ظرف وأما قراءة عمرو بن
فائد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف أي من
شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الأول الثاني قول بعضهم في إذ من
من قوله تعالى إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم
إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون إنها ظرف للمقت الأول أو الثاني وكلاهما
ممنوع إذ امتناع تعليقه بالثاني لفساد المعنى لأنهم لم يمقتوا أنفسهم
ذلك الوقت وإنما يمقتونها في الآخرة ونظيره قول من زعم في يوم تجد أنه ظرف
ليحذركم حكاه مكي قال وفيه نظر والصواب الجزم بأنه خطأ لأن التحذير في
الدنيا لا في الآخرة والأولى أن يكون مفعولا به لاذكر كما في وأنذرهم يوم الآزفة لأن
يجد وقد استوفى معموله وإنما نصب بمحذوف تقديره فاذكروا أو احذروا
وأما امتناع تعليقه بالأول وهو رأي جماعة منهم الزمخشري فللاستلزام
الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي ولهذا قالوا في قوله وهن وقوف
ينتظرون قضاءه ذا أمره بالأجنبي ولا حاجة بخافي غدا أن أمره دعوى من
أن أبا متعلقة بقضاء لا بوقوف ولا بينتظرون لئلا يفصل بين قضاء وأمره

ما لا حجيب ولا حاجة إلى تقدير استقر وعلى أمره مفعول لا ينتظر محذوف وحسا
لوجود ما يعمل ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه إذ علق يوم تبلى السرائر
بالرجع من قوله تعالى إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر وإذ علق أياما
بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون أياما فإن في الأول الفصل بخبر إن وفي الثاني الفصل بمعمول كتب
ونحو كما كتب فإن قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب
قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ونظير اللازم له
على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد
الحرام إن المسجد الحرام عطف على سبيل الله بأنه كان من جملة معمول المصدر وقد عطف
كفر على المصدر قبل مجيئه والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف
أي مقتضى يوم وصوموا أياما وتقدير جعله يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر
لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره في التعلق بمحذوف
يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين الآية فإنه لو علق ببشرى لم يجز
من وجهين أنه مصدر وأنه اسم للا وأما ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
فعلى المختار في جواز تقديم منصوب ليس عليها والصواب أن خبره السيد
بنا محذوف له لأنه واقبلتها عليها إلا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف
على به ولا يكون خبره الشيء بالعطف على أصحابه لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض
إلا بإعادة الخافض ومن أمثلة ذلك قول المتنبي: وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه
بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه. وقد سأل ابن جني المتنبي عنه فأعرب
وفاؤكما كالربع مبتدأ وخبر وعلق الباء بوفاؤكما فقال له كيف تخبر عن اسم لم
يتم فأنشده قول الشاعر: لسنا كمن حلت إياد دارها * تكريت تنظر حبها أن يحصدا

أي

67

أي أن إيادا بدل من قبل مجيء مفعول حلت وهو دارها والصواب تعلق دارها
وبأن تسعدا بمحذوف أي حلت وبينهما ومعنى البيت وفاؤكما بما وعدتماني يا صاحبي بما
عدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يسليني إذا كان بدمع
ساجم أي هاطل كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارسا
الثالث تعليق جماعة الظرف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله ومن
لا تثريب عليكم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما أعطيت ولا
معطي لما منعت باسم لا وذلك ممتنع عند البصريين لأن اسم لا حينئذ مطول فيجب
نصبه وتنوينه وإنما التعلق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين وقد مضى
الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله
عليكم بمحذوف أي ثابت عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وإنما هو متعلق بالمذكور
وهو الفضل لأن خبر المبتدأ الذي بعد لولا واجب الحذف ولهذا لحن المعري في
قوله ولولا الغمد يمسكه لسالا الخامس قول بعضهم في ومن ذريتي إنه مثله
لك إن الظرف كان صفة لإماما فلما قدم عليها انتصب على الحال وهذا يلزم منه
الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وأبو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال
التي هي شبيهة بالمفعول به ومثله قول أبي حيان في فاذكروا الله كذكركم
آباءكم أو أشد ذكرا إن أشد حال كان في الأصل صفة لذكرا السادس قول الحوفي
إن الباء في قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده أن
الاستفهام له الصدر ومثله قول [illegible] في [illegible]
بم يكون إنما هو لفاتلهم فيلزم كونه لا موضع له والصواب تعلقهما
بما بعدها ونظيرها قول الزمخشري في ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون
المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض فعلق ما قبل إذا بما بعدها حكى ذلك عنهم

ابن حاتم في كتاب الوقف والابتداء. ومنها الإيجي في العربية وقول بعضهم في
ملعونين أينما ثقفوا أخذوا إن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا وفيه أن
الشرط له الصدر والصواب أنه منصوب على الذم وأما قول أبي البقاء إنه حال من
فاعل يجاورونك فمردود وكذلك التخريج أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف
شيئان وقول آخر في وكانوا فيه من الزاهدين إن في متعلقة بالزاهدين المذكور
وهذا ممتنع إذا قدرت أل موصولة وهو قول الجمهور لأن معمول الصلة لا يتقدم على
الموصول فيجب حينئذ تعلقها بأعني محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه
بالمذكور أو بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين وأما إن قدرت أل التعريف
فواضح. السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب. أبعد بعدت بياضا
لا بياض له. لأنت أسود في عيني من الظلم. إن من متعلقة بأسود وهذا
يقتضي كونه اسم تفضيل وهو ممتنع في الألوان والصحيح أن من الظلم صفة
لأسود أي أسود كائن من جملة الظلم وكذا القول في يلقاك مرتديا بأحمر من دم
أما تعليل أي أحمر من أجل التباسه بالدم أو صفة كأن السيف بشرت التباسه
بالدم صار دما. الثامن قول بعضهم في سقيا لك إن اللام متعلقة بسقيا ولو
كان كذا لقيل سقيا إياك فإن سقيا يتعدى بنفسه فإن قيل اللام مقوية مثلها في
مثل مصدقا لما معهم قلنا لام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع في والذين كفروا
فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال لأن لهم ليس متعلقا بالمصدر
التاسع قول الزمخشري في ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من
فضله إنه من اللف والنشر وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار
وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على
معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح كلام والصواب

بأن

بأن يحمل على أن التنازع في الزمانين والابتغاء فيهما وزعم عصري في تفسير له على سورتي
البقرة وآل عمران أنه في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت
أن من متعلقة بحذرا وبالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي الثاني أيضا تقديم معمول
المضاف إليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول
له لزم تعدد المفعول له من غير عطف إذ كان حذر الموت مفعولا له وقد
أجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له مقيدا بالأول والمطلق
والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ والصواب أن يحمل على أن
التنازع في الزمانين والابتغاء فيهما. العاشر قول بعضهم في فقليلا ما يؤمنون إن ما
مصدرية ولو كان كذا لم يرتفع قليلا لأنه خبر. الحادي عشر قول بعضهم في وما هو
بمزحزحه من العذاب أن يعمر إن هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتدأ ومزحزحه خبر
ولو كان كذا لم تدخل الباء في الخبر ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي ما أنا بقارئ
إن ما استفهامية مفعولة بقارئ ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك. الثاني عشر
قول الزمخشري في أينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرككم إنه يجوز كون الشرط متصلا
بما قبله أي ولا تظلمون فتيلا أينما تكونوا يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما
قبله ثم يبتدئ يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بأن سيبويه وغيره
نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم إن فعلت
ولا تقول أنت ظالم إن تفعل إلا في الشعر وأما قول أبي بكر في كتب الأصول إنه يقال أنت طالق
منقوله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على أن المتقدم هو الجواب
وهو خطأ عند أصحابنا لأن الشرط له الصدر. الجهة الثالثة أن يخرج على ما لم يثبت
في العربية وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة ولنذكر له أمثلة أحدها
قول بعضهم في كما أخرجك ربك من بيتك بالحق أن الكاف حرف قسم وإن المعنى

إذ لا يقال البقاء ولبس سواد الا في آخر جمادى وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكاية
هذا القول وسكوته عنه قال وليوان فاتلها فاري ما الشئ الا يعقل لا يستغني ان يستحق
في رجعته ويبطل المعنى الغالبة اربعة امور او لها ان الكلام لم يجئ بفقول القسم والطلاق
ماهي على الله سبحانه وربط الوصل بالكلام وهو دونها على آخر جمع وباب ذلك الشعر في
كقوله وانت التي في رحمة الله اطمع وعلى باب السوء مع تباعد ما بينهما
وقد يجاب عن الثاني بانه قد جاء واسماء وما بنا هما وعن الجواب بجاء ولو نحو ويرده في
على توكيده في الآية اما وفي الآخر ثانيهما ان الكاف مبتدا وخبره فاتقوا الله ويعيده
اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما وثالثها انه نعت مصدر محذوف
اي بجاء ولو نحو في الحق اي نحو الذي ازاجه من بيتك جد الامثل جد الاخراج فيه
ونحوها فيه تشبيه الشيء بنفسه ورابعها وهو اقرب مما قبله انه نعت مصدر
ايضا ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت
اخراج ربك اياك من بيتك وهم كارهون وخامسها وهو اقرب منه لرابع انه نعت
لحق اي اولئك هم المومنون حقا كما اخرجك والذي سهل هذا تقاربهما ووصف
الاخراج في الحق في الآية وسادسها وهو اقرب من الخامس انها خبر لمحذوف
اي هذه الحال كحال اخراجك اي حالهم في كراهية ما رايت من تنفلك الغزاة مثل
حالهم في كراهية خروجهم للحرب وفي الآية اقوال اخر منتشرة انشا الثامن
قول ابي مهران في كتاب الشواذ وبعض قراءة ابي عقرب تشابه علينا بتشديد الشين
ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في اول الماضي وانشد تقطعت بي دونك الاسباب
ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة وانما اصل هذه القراءة ان البقرة تشابه
واحدة ثم ادغمت في تاء تشابهت فصار مشددا فما منكر لتعبير الثلث في قول بعضهم
وما هنا ان لا انفال ان لا اصل وما هنا وان لا انفال اي ما هنا ترك الفعل كما تقول ما لك

وزيد

69

وزيد اول شيئ في العربية حذف واو الجمع مع ارابع قول محمد بن مسعود في
ابن المعتز في كتابه البديع وهو كتاب غالب فيه اقوال النحويين في امور كثيرة
ان الذي وان المصدرية يتطارفان فيقع الذي مصدرية كقوله: اتفرح ان اذاء العجيمة
كالذي اردى كليبا من حب ميتة بفرح وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان
يكذب اي من الذي يكذب فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي
وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم
كالذي خاضوا واما عكسه فلم اعرف قائلا به والذي حمله عليه اشكال هذا الكلام
فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذه التراكيب كثيرة
مشهورة كثيرة الاستعمال وقل من تنبه لاشكالها وظهر لي في توجيهها وجهان
احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فيوول ان والفعل بالمصدر ويوول المصدر
بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده ولكن توجيهه بغير تلك العلما الاخر انه مثل في
قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى اي ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان
مفترى وقال ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون لقول
والقول في تاويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق
لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المراة لا الى القول نفسه
كما يقولون الظاهرية بعد وعدمه هذا الوجه عندي ضعيف لان التفضيل على
الناقص لا فضل فيه كقوله اذا انت فضلت امرا ذا نباهة على ناقص كان المديح من النقص
الثاني توجيه الثاني ان اعقل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب
لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمن من
معنى البعد لا التي فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا
لقصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لاوردت له امثلة كثيرة من هذا الباب

لنتفقه منهما على العجب العجاب الجهة الرابعة أن يخرج على الأمور البعيدة
والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي فإن كان لم يظهر له إلا
ذلك فله عذر وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن إلا
في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته فإن لم يغلب شيء
فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير
الأوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الأمور المستبعدة
لتجتنبها وأمثالها أحدها قول بعضهم في وقيله إنه عطف على الساعة فيمن خفضه
وعلى سرهم فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى
إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم أولئك ينادون من مكان بعيد وأبعد من هذا قول
الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقرآن ذي الذكر إن جوابه إن ذلك لحق وقول
بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب إنه عطف على ووهبنا له إسحاق وقول الزمخشري في
وكل أمر مستقر فيمن جر مستقرا إنه عطف على الساعة وأبعد منه قوله في وفي
موسى إذ أرسلناه إنه عطف على وفي الأرض آيات وأبعد من هذا قوله في فاستفتهم
ألربك البنات إنه عطف على فاستفتهم أهم أشد خلقا والصواب خلاف ذلك
كله فأما وقيله فيمن خفضه فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري
وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو
يعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون ذلك أو أنه مصدر لقال محذوفا أو نصبه على إسقاط
حرف القسم واختاره الزمخشري وأما إن الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من
الذين في إن الذين يلحدون في آياتنا والخبر لا يخفون علينا واختاره الزمخشري وقيل مبتدأ خبره
مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل نحو ما يقال في شأنهم من
وقيل نحو لما جاءهم أي كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل أي لا يأتيه منهم وهو بعيد

لأن

لأن لكنا نحن لا يأتيه من جملة خبر إنه وأما ص والقرآن ذي الذكر الآية فقيل الجواب
محذوف أي إنه لمعجز بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال الأخفش إن كل
إلا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لأن معناه صدق الله ويرده أن الجواب لا يتقدم فإن
أريد أنه دليل الجواب فقريب وقيل كم أهلكنا الآية وحذفت اللام لطول الكلام وأما ثم آتينا
موسى فعطف على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الأخبار لا لترتيب الزمان أي ثم أخبركم
بأنا آتينا موسى الكتاب وأما وكل أمر مستقر فمبتدأ خبره أي وكل أمر مستقر عند الله
واقع أو ذكر ونحو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الجهة الثانية قول
بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف بهما إن الوقف على فلا جناح وإن ما بعده إغراء بتعيين
صوابا مطلوبة التطوف بالصفا والمروة ويرده أن إغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم
وقد بلغه أن إنسانا يهدده عليه رجلا ليسني أي ليلزم رجلا غيري والذي عبرت
به عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله
عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري وفي الإيجاب لا يتوقف على كون عليه إغراء بل
كلاهما على تقتضي ذلك مطلقا وأما قول بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم
ألا تشركوا به شيئا إن الوقف قبل عليكم وإن عليكم إغراء فحسن وبه يتخلص من إشكال
ظاهره في الآية فتوجه تعقلا وبل الثالث قول بعضهم في إنما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس أهل البيت إن أهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير
الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث
نحن معاشر الأنبياء لا نورث والصواب أنه منادى الرابع قول الزمخشري في فلا تجعلوا
لله أندادا إنه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجي أعني لعلكم تتقون على حد
النصب في قراءة حفص فأطلع وهذا لا يجيزه بصري ويتأولون قراءة حفص إما إنه في
جواب الأمر وهو ابن لي صرحا أو على العطف على الأسباب على حد قوله

لالتبس عبارة وتفرع عليه او على ما يقع موقع تعليق الفعل وهو تعليل ان الفعل على احد قوله
ولا سابق شيئا اذ ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني وهو
قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذه الحجة قوله تعالى قل لا يعلم من
في السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء منقطع وانه جاء على ابدال الواقع
في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها ونظيره ما على العكس قول الكرماني في
ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء سوى
ونفسه توكيد فيجعل قراءة السبعة على النصب في ما جاءني احد الا زيدا كما قال الزمخشري في
قراءتهم على البدل في مثل ما فيها احد الا حمار واما ثانية قراءة الجماعة على البدل من
الواو فيجيز الا ترى ان اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان من
اكثرهم قرا به في ما فعلوه الا قليلا منهم وانه لم يقرا احد بالنصب في وما لاحد عنده من
نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرا به في ما لهم به من
علم الا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظيره قول الكرماني حمل النفس على
التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك وقول بعضهم في والمطلقات يتربصن بانفسهن
ان الباء زائدة وانفسهن توكيد للنون وانما الحقه الاكثر في توكيد الضمير المرفوع
المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم
الخامس قول بعضهم في لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والاكثر
والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف امر المخاطب باللام كقراءة لتفرحوا
بالتاء خير قد ميز ملتقط هو ابن السليقة. السادس قول التبريزي في قراءة
يحيى بن يعمر تماما على الذي احسن بالرفع اي احسن ان اصله احسنوا فحذفت الواو واجتزا
عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضروا من ارادوا. ولا يالوهم احد ضرارا. واجتماع
حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله. وان الذي حانت بفلج دماؤهم [illegible]

باليسعل والاولى

71

باليسعل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدا اي هو الذي احسن وقد جاءت منه مواضع
في اهل الكوفة يعيشون به والاتفاق على انه فيما سوى اي كقوله [illegible]
فسلم على ايهم افضل واما قول بعضهم في قراءة بني تميم لمن اراد ان يتم الرضاعة
انه لما طال يتم بما بجميع يحسن لانه اجمع على معنى تم مثل ومنهم من يستمعون اليك
ولكن المشهور منه قول الجماعة انه جاء على اهمال ان رعيا لما اختها ما المصدرية
السابع قول بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا ان
فيمن قرا بتشديد الراء وضمها انه على حد قوله انك ان يصرع اخوك تصرع
مخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة
اتباع كالضمة في قوله لم يشد ولم يرد وقوله تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من
ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا لا نهيا والفعل فانه قدر استئنافا فالضمة اعراب
بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال
في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لا يجوز ان تكون ما شرطية لرفع تود نعم اني مع تصريحه
في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد قام عمرو ولكنه لما رأى الجزم مرجوحا لم يستحسن
تخريج القراءة المتفق عليها عليه وقد يقال انه جوزه لطه في قراءة شاذة مع
كون فعل الشرط مضارعا وذلك على تا وبلى بالنافي فقال في اينما تكونوا يدرككم الموت
برفع يدرككم قيل هو على حذف الفاء ويجوز ان يقال انه محمول على ما يقع موقعه وهو اينما
كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقعه ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين
وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما قدمت لك
فالزمخشري انه يفصل بقوله ولا يلتفتون اليه وقد مضى رده. الثامن قول ابن حبيب ان بسم
الله خبر والجار مبتدأ او له حال والصواب ان الكلمة مبتدأ او خبر وبسم الله على
ما تقدم في اعرابها. التاسع قال بعضهم ان الاسم في بسم الله كسر السين او ضمها على الذي

من قال بسم او سم ثم سكنت السين لئلا يتوالى ثلاث كسرات او لئلا يخرج من كسر
الى ضم والاول قول الجماعة ان السكون اصل وهي لغة الاكثرين وتوهم الذي يبنيه ومن
اسما بغير الوصل العاشر قول بعضهم من الرحيم في البسملة انه وصل بنية الوقف
فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وممن جوزه ابن عطية
ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة اكبر من قول المؤذن الله اكبر الله اكبر
فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسروا
حفظا لتفخيم اللام كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج
عن الظاهر لغير داع والصواب ان كسرة الميم اعرابية وان حركة الراء ضمة
اعرابية وليس هذا الوصل بنية ثبوت في الدرج فنقل حركتها الى اللام كقراءة
بعضهم وقال الملائكة تنزيلا الحادي عشر قول جماعة في قوله تعالى تبينت الجن
ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين
والمعنى تبينت ضعفاء الجن ان لو كانوا رؤساءهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى
حذف مضافين لم يدل الدليل عليهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وان وصلتها بدل
اشتمال من الجن اي وضح للناس ان الجن لو كانوا الثاني عشر قول بعضهم
في عينا فيها تسمى سلسبيلا ان الوقف على تسمى اي عينا مسماة معروفة
وان سلسبيلا جملة امرية اي اسأل طريقا موصلة اليها وهذا مع ما فيه من البعد قول اخر
انه علم مركب كتأبط شرا والظاهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما ان السلسبيل
مبالغة في السلسل ثم يحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم
ذكر التعبير بالتوجيه تأنيثه كما تقول نفرة واسقط بالصرف وبعده انه يقال صرف
لتناسب كقوارير لانقالهم على صرفه قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه
وصل بنية الوقف فالتقى الثالث عشر قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن عينيك

الى

الى ما متعنا به ازواجا منهم زهرة الحياة انه بدل من زهرة حال من الهاء او من
ما وان التنوين حذف للساكنين مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا وان جر الحياة
على انه بدل من ما والصواب ان زهرة مفعول بمتعلق بجعلنا لهم او اتيناهم ودليل
ذلك ذكر التمتيع او بتقدير ذم لان الفعل يقتضيه او بتقدير اعني بيانا لما او
للضمير او بدل من ازواجا اما بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة
مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين في
تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان النصب في متعنا من صلة متعنا فيلزم
الفصل بين ابعاض الصلة باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته وبانه لا
يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل في البدل منه لا يتوجه اليه بنفسه
وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العائد وبعضهم يمنعه على ان البدل
منوي في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد مر ان الزمخشري منع
في ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من الهاء في امرتني به ورددناه عليه ولو لزم اعطاء
منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب
زيدا غلامه ويرده نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه للاجماع عليه تنبيه
وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر
وعاصم وكذلك نجي المؤمنين فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من
جهات اسكانه اذ انما هي وانابة غير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة
غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف
لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم ابن اياد انها تدغم فيها قليلا وانه منه
انزوج واجانة وقيل مضارع واصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت
النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبأت ونقلت ونزلت ونحوهن

اذا ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل
الملائكة تنزيلا البحث الخامسة ان يذكر بعد ما يتعلق بالبحث من الاوجه نظائر
ولنورد مسائل من ذلك يعرف بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها
باب المبتدا مسألة يجوز في الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم
ثلاثة اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو افصحها وغيره بلغة تميم والتوكيد
مسألة يجوز في الاسم المنتصب بعد من قولك من اكرمته الابتداء او المفعولية ومثله
كم رجل لقيته وكم اكرمته لانه فيهما يتقدر العامل مؤخرا ومثلهما رب رجل
صالح لقيته مسألة يجوز في الاسم المرفوع من نحو افي الله شك وما في الدار زيد
الابتدائية والفاعلية وتعين الارجح لان الاصل عدم التقدير وانما خبر ومثله
الاسم الثاني من نحو في نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد لما ذكرنا ولان الاصل اذا قدر
فاعلا كان خبر زيد مفردا ونحو الاصل في الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب
من السماء فيه ظلمات لان الاصل في الصفة الافراد فان قلت اقائم انت فكذلك عند
البصريين واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب
وزعم ان نقل في اماليه الاجماع على ذلك واحتجوا في حجتهم ان الضمير ارتفع بالفعل لا
لايجاوزه منفصلا عنه فلا يقال قام انا والجواب عندنا انه انما انفصل مع الوصف
لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا فلا يظهر مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت
وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل
وان المرفوع بالوصف سد في النسبة مسد واجب الفصل ونحو الخبر فلا باعل
الفعل وما يتعلق به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول
الشاعر • خليلي ما واف بعهدي انتما • اذا لم تكونا لي على من اقاطع • وان العول
بان الضمير مبتدا كما زعم الزمخشري في الاية مؤد الى فصل العامل من معموله

بالاجنبي

بالاجنبي والقول في ذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز
في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن اكثر البصريين وهو ان
يكون مرفوعا باسم ما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب
بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا مسألة يجوز في نحو اخوه من قولك زيد ضرب
في الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في
ضرب وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقدير خاليا من الضمير وان يكون مبتدا خبره
المجرور والجملة حال وابو البقاء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا رديا لخلو الجملة
الاسمية الحالية من الواو ورأى ابو حيان انها عليه في نحو جاء زيد عليه جبة وشي كما
زعما وان الاوجه الثلاثة في قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير فالاول اذا
قرئ بتشديد قتل لان ارتفاع ربيون بالفعل يعين ان التكثير لا ينصرف الى الواحد
وليس بشيء لان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كاين وانما افرد الضمير بحسب
لفظها مسألة زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك ور
د عليهما بالرابط العموم او اعادة المبتدا بمعناه على الخلاف في الالف واللام الجنس
اي للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبرا لمحذوف وجوبا اي الممدوح زيد وقال ابن
عصفور يجوز ان يكون مبتدا حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح ورد بانه لم يسد
مسده شيء مسألة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل
ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبرا لمحذوف ويجوز على
قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدا حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا
اسم للمحبوب وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه و
وقيل عطف بيان ويرده قول جرير • وحبذا نفحات من يمانية • تاتيك من قبل الريان احيانا •
ولا تبيين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل ان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا خبره ا د

او بالعكس عند من يجيزه في قولك زيد الجالس لم وجهين واذا قيل بان حسدا
بحاله وهل فيه يد على ورد هذا اللهجة ما قيل بجواز حذف المخصوص
كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهوى ما ليس بالمتقارب *
والقياس على الاجد به مسئلة يجوز في نحو صبر جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخر
اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره باب مسئلة يجوز في كان من نحو
ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال النقصان وتمامها وزيادتها
ونحو اضعفها فالاول عصفور باب زيادة لها الاستقرار الخبر فيتعلق بها على
التمام وبالاستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت
الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر لمبتدا مسئلة فانظر كيف
كان عاقبة مكرهم يحتمل كان الاوجه الثلاثة الا ان الناقصة لا تكون شانية
لاجل الاستفهام وتقديم الخبر وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان
وللمبتدا على الزيادة مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا يحتمل كان الاوجه الثلاثة وعلى الناقصة الخبر اما لبشر او وحيا
استثناء مفرغ من الاحوال بمعنى موحيا او موحى ومن وراء حجاب بتقدير او
موصولا له من وراء حجاب واو يرسل بتقدير او ارسالا اي اذا ارسالا او ما دحيا
والتعبير في الاخبار به ما ثان يكلمه الا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا
وجعله لا تكلم على حذف مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة
والتعبير في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر مسئلة ابن كان زيد نائبا
يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان فالخبر اما نائبا وابن ظرف له او ابن يتعلق بمحذوف
ونائبا حال وعلى الزيادة والتمام فنائبا حال وابن ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت
تامة مسئلة يجوز في نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى واسمها مستتر وتمامها بان والفعل

مرفوع

مرفوع الموضع بها مسئلة يجوز الوجهان في عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها
وفي يقوم ضمير وعلى التمام لا على اضمار شيء في عمله ويتعين التمام في عسى ان يقوم
زيد في الدار وعسى ان يضرب زيد عمرا لئلا يلزم فصل الصلة من معمولها بالاجنبي
ونحو اسم عسى مسئلة وما زيد بقائم تحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي
والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع
الباء في كان زيد قائما وجوازها في لم يكن على ما في ... الا زيد قائم مسئلة لا رجل ولا امراة
في الدار ان رفعت الاسمين فيهما مبتدا ان على الارجح واسمان للا الحجازية وان فتحت
لا زيد ولا عمرو في الدار تعين الاول لان لا انما تعمل في النكرات فان فتحت لا رجل في الدار تعين
الثاني لان لا اذا لم تكرر يجب ان تعمل نحو مباركة فيهما ولا فسوق ولا جدال في الحج اذا
فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه وللواحد عنه غيره ويقدر للاخرين
فرقا بان لا المركبة عند غيره على ملغاة في الخبر لا يتوارد عاملان على معمول وكيف عوامل
وان رفعت الاولين بان قدرت لا فيهما حجازية تعين عند الجميع اخار خبرين ان قدرت
لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها او قدرت الرفع بالعطف وان
وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع
ولا يكون خبرا واحدا لهما ان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان فقدرت
عند سيبويه خبرا واحدا للاولين او للثالث كما تقدم في زيد وعمرو قائم خبر للاول
او الثاني او لم يحتج لذلك عند سيبويه باب المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية
والمفعول به من ذلك لا تجزي ولا تظلمون شيئا ولا يظلمون نقيرا اي ظلما ما او جزاء لانه
تنقصونه مثلا ولا تظلم منه شيئا ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيئا اي نقصا او جزاء او ما دلا
تضروه شيئا مصدر لا ستيفاء مفعوله واما من عفي له من اخيه شيء بشيء
فيل ارتفاعه مصدر ايضا لا مفعول لان عفا لا يتعدى باب ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية

من ذلك سرت طويلا اي سيرا طويلا او زمنا طويلا او سرته طويلا ومنه وازلفت الجنة
للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد او ازلفته الجنة اي الازلاف
في كونه غير بعيد الا ان نحوه الحال موكدة وقد يجوز حالا من الجنة بالاصل غير بعيدة
ونحو ايضا حال موكدة ويكون التذكير على نحو ابتزلفته في نحو الساعة قريب
ما يحتمل المصدرية والحالية جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او عاملا جاء على حد قعدت
جلوسا او التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه والمبرد من قوله تعالى ائتيا طوعا
او كرها قالتا اتينا طائعين فالحال في موضع المصدر السابق ذكره ما يحتمل المصدرية
والحالية والمفعول لاجله من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اي فتخافون خوفا
وتطمعون طمعا لان مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثني او خائفين
او ذا خوف وطمع او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر
المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه فوجهه ان يريكم بمعنى
يجعلكم ترون والتعليل باعتبار المرئية لا الارادة او الاصل اخافة واطماعا
وحذفت الزوائد وتقول جاء زيد رغبة اي يرغب رغبة او يجيء رغبة او راغبا
او ذا رغبة وابن مالك يمنع الاول لما مر وابن الحاجب يمنع الثاني لانه يوجب ابي
اخراج الابواب عن حقائقها اذ يدخل في هذا نحو يوم الجمعة ان يقدر ضربت يوم
الجمعة قلت ونحو حذف مثلا ذليل اذا لم تدع اليه ضرورة قال التنبيه ابطل النحوي
امشيا يوم السبت تدنيه . والتقدير اسعف اسعافا عترة ذلك بين الفاعل والمفعول
او بلا اسعف او لاجل الاسعف فلم يشترط اتحاد الفعل ملائي اشكال واما من
اشترطه فيحمل على اسقاط اللام لعلة توسعا كما مر في قوله تعالى ويبغونها
عوجا والاتحاد موجود تقديرا اما على ان الفعل المعلل مطاوع ابلي اي بليت
اسعافا ولا بد من تقدير قبل بدنه لان الاختلاف حاصل والاسعف فعل النعير لا البدن

او

او لان الضمور لما حصل بسببه كان كانه قال ابتليت بالضمور بدني ما يحتمل
المفعول به والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه
مفعولا معه نحو اكرمتك ونحو اجتمعا جا وكونه معطوفا على الفاعل محمول الفصل
بالمفعول وقد اجيز في حسبك وزيدا درهم كونه زيد مفعولا معه وكونه مفعولا
به باضمار حسب ونحو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل
في المفعول به ويجوز جره بقيل بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى ونحو الجواب
ورفعه بتقدير حسب اخرى حذفت وخلعها المضاف اليه وورد بالاوجه
الثلاثة قوله اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند.
باب الاستثناء يجوز في نحو ما ضربت احدا الا زيدا كونه زيدا بدلا من المستثنى
منه وهو الراجح وكونه منصوبا على الاستثناء وكونه الا وما بعدها نعتا وهو
اضعفها ومثله ليس زيدا شيئا الا شيئا لا يعبأ به فان جعلت ما مكان ليس بطل
كونه بدلا لانها لا تعمل في الموجب مسئلة يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه
كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي تعين الجر وحاشاني تعين
النصب وكذلك القول في خلا وعدا مسئلة يجوز في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ان
يكون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان ينصب على الاستثناء
فارتفاعه من وجه وجميع انتصابه من وجه فان قلت ما رأيت احدا يقول الا زيد ه
فبالرفع وكسر وفي بحيمه مر بدءا قوله في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها.
وعلى هذا يعني عناه في يحكي معنى ينم او يتشنع ما يحتمل الحالية والتمييز
من ذلك كرم زيد ضيفا فان قدر ان الضيف غير زيد فهو تمييز منقول عن الفاعل
يمتنع ان تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز
فالاحسن ادخال من ومن ذلك لله دره فارسا ثم حديد والارجح التمييز لصلاحيته

به من جود الحال ولزومها اي عدم استغنائها وذكر عدمها عن تكره وخبر المخبر بالنافيا
مسئلة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا فاعلا
ومحو فاتلمع الشرك بين كافة وتجويز الزمخشري الوجهين في وما خلقناك في اسلح
كافة وهم لانه كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اذا قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لانه اضاف الى استعماله
فيما يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال سه
محيط بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة من الحال ما
يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو هذا بعلي شيخا يحتمل عامله معنى التنبيه سه
او معنى الاشارة وعلى الاول يجوز تقديمها نحو ها قائما ذا زيد قال ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له
والثاني يمتنع واما التقديم عليهما فيمتنع على كل تقدير من الحال ما يحتمل التعدد
والتداخل نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما
زيد والتداخل على ان الاول من زيد وعامله جاء والثانية من ضمير الاولى وهي
العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال واما لقيته مصعدا منحدرا فمن
التعدد وذلك مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى
من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل
كقوله. خرجت بها امشي تجر وراءنا. ومن الاول قوله. عهدت سعاد ذات
هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هوانا. باب اعراب الفعل مسئلة
ما تاتينا فتحدثنا لك رفع تحدثنا على العطف فيكون شريكا في النفي والاستيناف
فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك ونصبه باضمار ان وله معنيان نفي
السبب فينتفي المسبب وينتفي الثاني فقط فان جئت بل مكان ما فالنصب
وجهان باضمار ان وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فللنصب وجه وهو

اضمار

اضمار ان وللرفع وجه وهو الاستيناف ولا الجزم بالعطف فان قلت
ما انت ات بنا فالجزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع
مسئلة هل تاتينا بالرفع على وجه والنصب على الاضمار وهل زيد اخوك
فنكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستيناف وهل ليت التفات اليه فنكرمه
الرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات والاضمار
ان واجب على الاول وجائز على الثاني ومثله الشرب سواء. فلولا زيد ذاكرة فيكون ان اسلم
كون لو للتمني مسئلة فينبغي احد ما الا فانبعث منه الرفع على وجهين والنصب
على اضمار ان وينبغي ما الا فانبعث منه يحتمل الرفع على اضمار ان ويثبت في ما الا فانبعث ره
منه يمتنع الرفع على العطف مسئلة ليفعل زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم
بالعطف والنصب على الاضمار مسئلة نحو اطلب بيسير في الارض فينظر في يحتمل
الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل اطلب بيسير في الارض فيكون لكم قلوب
وقوله ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف ونحو الراجح والنصب
باضمار ان على حد قوله. ومن يقترب منا ويخضع نؤوه. باب الموصول مسئلة
يجوز في نحو ماذا صنعت ما مر شرحه وقوله تعالى ماذا اجبتم المرسلين ماذا
مفعول مطلق لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء. سه
واسقاط الجار نحو بالقياس ولا يكون مبتدا وخبرا لانه لا يتقدر حذف ما الذي
اجبتم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه ولا التزم نحو ماذا
الفعل كون ذا للاشارة خبرا ونعت جملة حالية وبقل كونه ذا موصولة والفعل
صلة وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه اذ لا يدخل
موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذين من قبلهم بفتح الميم سه
وذلك مسئلة ما صنعت بالتوهم من ما مصدرية وما الامر او موصول اسمي

أي فإنني تومي على حد قوله أمرتك الخير وأما من قال أمرتك بكذا وهو الأكثر
فيشكل لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مجرورا بمثله
معنى أو متعلقا نحو ويشرب مما تشربون أي منه وقد يقال إن اصدع بمعنى أمر وأما ما
نقله أبو حيان ما نقله بعض الأعراب فيحتمل أن الأصل بما تؤمر به فلا إشكال أو بما
تؤمر به ويؤيده التصريح به في سورة يونس وإنما جاز مع اختلاف المتعلق
لأن ما نقله أبو حيان بمنزلة كذا بعض المعربين إذ ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل
الذي مصدرية أي ذلك تبشير الله وقيل الأصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا
فانتصب الضمير ثم حذف مسئلة يجوز في تماما على الذي أحسن كون الذي موصولا
اسميا فيحتاج إلى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا
فلا يحتاج إلى عائد أي تماما على إحسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى
صلة ويكون أحسن اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته إعراب لا بناء وهي
علامة الجر ونعته أن الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق على الثاني
مسئلة نحو أعجبني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة
وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى تنفقوا مما تحبون
يحتمل الموصولية والموصوفية دون المصدرية لأن النفقة لا تتعلق
وكذا ومما رزقناهم ينفقون فإن ذات الحدث لا تنفق وتأول ما تحبون ومما رزقناهم
بالحب والرزق وتأويلهما ذلك بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير موجب
الموصولية وقال أبو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك
لاحتمال الزيادة ولو ثبت سرني ما معجب لك لثبت ذلك إذ لا [illegible]
ما بعد الباء الإسمية ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم فبما رحمة من الله لنت لهم
مسئلة أي قولك أعجبني من جاء يحتمل كون من موصولة أو موصوفة وفيه جزء

ذلك

في لعلي ومن الناس من يقول ضعف أبي البقاء الموصولة لأنه اشتمل وقوسا
بأعيانهم والعطف على الابتداء واجب بأنها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه
باب التوابع مسئلة نحو أفنا ضرب الحاضرين موسى وهارون يحتمل البدل من
وعطف البيان ومثله نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق فانظر
فيهما كان عاقبة مكرهم أنا دمرناهم في من فتح الهمزة ويحتمل نصها تقدير مبتدأ أيضا
أي هي أنا دمرناهم مسئلة نحو سبح اسم ربك الأعلى يجوز فيه كون الأعلى صفة للاسم
أو صفة للرب وأما جاء غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف
إليه إلا بدليل لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه
كل فتى يتقي فائز فالصفة للمضاف إليه لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم
لا ليحكم عليه وذلك لما ضعف قوله وعلى آخر معارفها أخرى نحو أبيات الأبرق ذات
مسئلة نحو نعم الرجل المتقين الزيدين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول أن يكون
تابعا أو بإضمار أعني وامدح أو نعم على التبعية فهم نعت لا بد إلا إذا نعت ونحو
ويل لكل همزة لمزة الذي جمع لأن النكرة لا توصف بالمعرفة باب حروف الجر مسئلة
يجوز في كهيعص من النكاح فيه عند الكوفيين الحرفية فيتعلق باستقرار وقيل لا يتعلق
والاسمية فيكون مرفوع المحل وما بعدها جر بالإضافة ولا تقدير بالاتفاق فيه
ونحو جاء الذي كزيد تتعين الحرفية لأن الوصل بالمفرد يعين فيتنع مسئلة زيد
على السطح يحتمل الوجهين وعليهما فعلى متعلقة باستقرار محذوف مسئلة
قيل في نحو والضحى والليل إذا سجى أن الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب
الأول وإلا لاحتاج كل إلى جواب وربما يوضحه مجيء الفاء في أوائل سورتي والمرسلات
والنازعات باب في مسائل مفردة مسئلة نحو فيهم له فيما بعد وزنا حال
يحتمل كون النائب عن الفاعل الضمير الأول ونحو الأول والواو الثانية أو الثالثة

ونحوه ثم يقع فيه اخرى التانيث الضرب والوجه فيه وهذا ضعيف تخفيفه قولهم يسير على
هو مسئلة تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء منه لمجازية
التانيث وكونه مضارعا اصله تتجلى ثم حذفت احدى التائين على حد قوله تعالى نارا تلظى
ولا يجوز في هذا كونه ماضيا ولا لقيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا
متصلا وما ذكرناه من الوجهين في المثال الاول يجري مثله في قوله استدل على
جواز ... تعمد في الشعر كقوله ٭ تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما ٭ لجواز ان يكون في
اصله تتمنى الجهة السادسة ان لا يراعي الشروط المختلفة بحسب
الابواب فان العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشي
على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت
عليه الابواب والشرائط فلنورد انواعا من ذلك مشيرا الى بعض ما وقع فيه الوهم
للمعربين النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت
ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان
والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير
جاريين على موصوف ويجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن
الوهم في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت
قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه
توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فانه
في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت
وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني
ابن مالك وكذا الزجاج والسهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح
كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا

في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد
والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشي
ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول
بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور وهو مساو في
الاشارة لذلك ويزاد عليها بافادته الجنس المعين فكان اخص قال وبعد امعن
قول سيبويه انه ورد ما قاله نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر او المشار اليه
انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا لمعرفة نحو بزيد هذا اما ما نعت اسم
الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو مفسر ما قبله فكيف يحمل على معنى ما قبله
تفسيرا له وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة
او بيانا وربكم الخبر فجوز في الشي الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم
نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا
باللام الجنسية وذلك اجمعوا على بطلانه النوع الثاني اشتراطهم التعريف
لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت
النكرة ومن الوهم في الاول قول جماعة في صديد من ماء صديد وفي طعام مساكين
من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان وهذا انما هو متمش
على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون
فيرون ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف
والنكرات وقول بعضهم في ناقع من قول النابغة ٭ من الرقش في انيابها السم ناقع ٭
انه نعت للسم والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان وقريب
من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في
اوائل سورة المؤمن وانما كان من باب الصفة المشبهة واضافتها لا تكون الا

في تقدير الانفصال الا ترى ان شديد العقاب شديد عقابه ولهذا قال الله كل
شيء اضافته غير محضة فانه يجوز ان تكون اضافته محضة الا الصفة المشبهة
لانه جعله على تقدير الوجه سببه هذا بنا ارادة الازدواج واجاز وصفه
ايضا ابن ابي على ان شديد بمعنى مشدد كما ان اذان في معنى الموذن فاخرجه
اذا ذلك من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل واني في نهاية الزمخشري في
انه وقيع ما قبله ابدال اما انه بدل والتنكير وكذا المضاف قبله وان كان من
باب اسم الفاعل الا انه اراد بهما المستقبل واما البواقي بالمناسب ورد على
الزجاج في جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا
وحده من بين الصفات نبو ظاهر ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشى
ولست بالاكثر منهم حصى • انه يبطل قول النحويين لا يجتمع الالف واللام ومن في اسم
التفضيل ويجعل تلك من الرمز معناه انه جاريا على ما نحوه والصواب انه ...
تقدر زائدة او معرفة ومن متعلقة بالاكثر منكرا محذوفا مبدلا منه اذ كرره
على انها بين نسخها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول
بعضهم انها متعلقة بليس قديره بانها لا تدل على الحدث عند من قال في ...
اخواتها انها تدل عليه وان فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد
يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم في ليس رائحة قولك انتفى وبان الفصل قد
جاء في الضرورة في قوله على انني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا •
وافعل ... ثلاثون وفي الوهم في انشاد قول مكي في قراءة ابن ابي
عبلة بانه اتى قلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب انه مشبه بالمفعول
به كحسن وجهه او بدل منه اسم ان قول الخليل ولا ... في اياي واياي
واياه ان اياها ضمير اضيف اليه غير مخالف لسخبير الزمخشري لا يكون الا منكر انت

دحو

٨٠

79

وصوابنا فانه وقول بعضهم في لا اله الا الله سبحانه خبر لا المبتوتة وبرده انها لا تعمل
الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح ان يقال خبر ما رفع
ما لا تبع اسمها باعتبار في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه زعم انها مركبة لا تعمل في
الخبر لضعفها بالتركيب ان تعمل فيما بعد منفيا وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذي
عندي ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشيء لا يعمل فيه
واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع وكذا
البحث في لا اله الا الله لتشعريف ولا يجاب ايضا وفي لا اله الا الله واحد
للايجاب واذ قيل لا يستحق العبادة الا واحد او الا الله لم يتجه الاعتذار التنفي
لان لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر بعدم التركيب وزعم الاكثرون ان المرتفع
بعد الا في ذلك كله بدل من محل الاسم لا كما في قولك ما جاءني من احد الا زيد ويشكل على
ذلك انه لا يبدل لا يصح تسلط العامل عليه الا ... فقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما
كالشيء الواحد ويرجح انه خبرهما ولكن بذكر الخبر حتى يقال الله موجود
وقيل معمول بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسألة
اكتفاء بتاليف مفرد له فيها زعم فيه ان الا والله ... مبتدا والنكرة
خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا ثم
ركب لا مع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم لا ينتصب خبر
المبتدا فانه قال ان لا عاملة على تقدير ذلك يمتنع لتنفيذ الخبر وانتفاء الشيء ...
وشرط في احد الجزئين فما قوله يجب كون النكرة المبتدا معه مما ان الاخبار عن
النكرة المخصصة المتقدمة جائز نحو اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا
منه ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانها وطلبها
صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في اي صورة ما

شاركها في صورة مشبهة بشأنهما وقال أي ابن هشام في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا
وبينكم ان لا نعبد الا الله الآية اراد ملتحقا بدلا من سواء وبدل الصفة صفة من
الحرف المصدري وصلته في تأويل معرفة فلا يقع صفة لنكرة وقول بعضهم في
ومثل نحو تعرفة الذي جمع ان الذي صفة والصواب ان ما في المثال شرطية وحذف جوابها
أي يعتبر لك والصفة الجملتان معا وأما الآية الأولى فقال أبي ابن هشام شرطية أو
زائدة وعليهما فالجملة صفة لصورة والعامل محذوف أي ركبك وفي متعلقة بركبك ان كان
صفة اذ علقه بركبك وقال الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط
الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة
فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك او باستقرار محذوف
نحو حال من مفعوله او بفعلك أي وضعك في صورة أي صورة وان قدرت شرطية
فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف ايضا وتقديره عليهما وتكون في
متعلقة بفعل أي عدلك في صورة أي صورة ثم استأنف ما بعده والصواب
في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ وفي الشأن تقدير أي بدل أو صفة
مقطوعة بتقدير هو أو هي أو أعني هذا هو الصواب خلافا لمن أجاز وصف
النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن أجازه بشرط وصف النكرة أولا بنكرة ونحو قوله
الا خبثا وزعم انه لا وبيان صفة لا ان في جاز ان يقوم مقامها الآية لوجهها
ببعض ما ذكر قال بعضهم في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون
ومن ذلك قول الزمخشري في انما أعظكم بواحدة ان تقوموا عطف بيان على واحدة
وفي مقام ابراهيم انه عطف على آيات بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان
والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون عذره انه اراد بعطف البيان
هنا ضميمة وبدلا قوله اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم بيان لقوله تعالى

من حيث

٨١

من حيث سكنتم من وجدكم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها أي اسكنوهن
مكانا من مساكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الجار لا يعاد الا معه وبهذا
أي لان الصفة عند سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر **النوع الثالث**
اشتراطهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفا خاصا كنعت المعرف اشترطوا له التعريف
العلمية أو شبهها كما في ألجم وكنعت الاشارة وأي في النداء اشترطوا لهما التعريف
بالالف واللام الجنسية وكذا أي واعلم ان في بعض الابنية تكون مباشرة له ولما أضيف اليه
ما تقدم فيشترطها المباشرة له ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة
ان ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب التخاصم انه صفة للاشارة وقد منعوا جماعة من
النحويين اشترطوا في نعت الاشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت
ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان لان البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة
الا بما فيه أل كذا لا يعطف عليها وبهذا منع ابن جني في وهذا بعلي شيخا في قراءة ابن
مسعود برفع شيخ كون بعلي عطف بيان وأوجب كونه خبرا وشيخ اما خبر ثان أو خبر
لمحذوف أو بدل من بعلي أو بعلي بدل وشيخ الخبر ونظير منع ابن جني ما ذكرنا منع ابن
السيد في كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا
لمضمر لامتناع ذلك في النعت ولكن أجاز سيبويه يا هذا ذا زيد وعمرو على عطف
البيان وتبعه الزيادي فأجاز مررت بهذا بن الطويل والقصير وأجازه على البدل
أيضا ولم يجزه على النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا بما فيه أل وقد نص
على المنع سيبويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيبويه
بيحها فاربعي لاجازته في النداء. **النوع الرابع** اشتراط الابهام في بعض
الالفاظ كظروف المكان ولا اختصاص في بعضها بالابتداء وأصحاب الأحوال
ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في استبقوا الصراط وفي سنعيدها سيرتها

الا وقرئ وقال ابن الطراوة في قوله كما عسل الطريق الثعلب وقول جماعة في دخلت الدار
والمسجد والسوق ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا عند بنائها ما كان مبهما
ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب
ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا واجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي في سنعيدها سيرتها
وفي اواسط المواقف ويحتمل ان استبقوا هنا معنى تبادروا وقد اجيز الوجهان في
فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها ان يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال
اي سنعيده طريقتها ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد ان كلا
ظرف ورده ابو علي في الاغفال بما ذكرنا واجاب ابو حيان بان اقعدوا ليس على
حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ان ارصدوهم كل مرصد يكذا ايهم قعدت
كل مرصد ام لا كل ضرب قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى
وما قال غالب لكلامهم اذا اشترطنا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا
بالتوافق المعنوي كما في المصدر والعرف ان انتصاب هذا النوع على الظرفية
على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما الاخفش
فقعدت جلوسا فلا اقيم له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد مجذوب على
كما قال واخفي الذي لولا الاسا لقضاني. اي لقضى علي ورد قياس الزجاج انه
يقول في لاقعدن لهم صراطك المستقيم مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد
والصواب في الموضعين انها على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن في
من نصبهما او ان لاقعدن واقعدوا ضمنا معنى لالزمن والزموا ومن الوهم في
الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة مخبر بها
عن ظلمات غير مفيد والصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اي تلك ظلمات
ثم انه قدر ان المعنى ظلمات اي ظلمات بعض ظلمات عظام

ار

او تشبيه وتركت الصفة لدلالة الحال عليها كما قال ابن الحاجب في كل امر
يتشبه وقول الفارسي في ورثها بنتها ابنة عم لها انه من باب زيدا ضربته سه
واعترضه ابن الشجري بان المنصوب في هذا الباب شرطه ان يكون مختصا ليصح
رفعه بالابتداء والمشهور انه عطف على ما قبله وابنة عم لها صفة لا بدل
من تقدير مضاف اي وجه زهرها بنتها وانما لم يحملا على الاية على ذلك لاعتزاله
يقال الا ان ما يفيد غيره لا يخلفه الشتمها وقد يتحمل اعتراض ابن الشجري على ابي علي
في تجويزه في واخرى تحبونها كونه كزيدا ضربته ويجاب بان الاصل وصفه اخرى ويجوز
كون تحبونها صفة والخبر اما نصر او ما محذوف اي ولكم نعمة اخرى ونصر بدل او خبر
لمحذوف وقول بدر الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من
الاشتغال كقول ابي علي في الاية والظاهر انه نصب على المدح كما قدمنا وما في
البيت زائدة ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال النوع الخامس اشتراطهم
الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض فمن الاول مجرور لولا ومجرور رب وحكم
ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره بقول لولاي ولولاك ولولاه وربه رجلا ووحده
ووحده ومجرور لبيك وسعديك وحنانيك يشترط لكن ضمير الخطاب وشذ نحو قوله
فيا لبيه اذ تحرش الشعر. وقول اخر. فقلت لبيه لمن يدعوني. كما شذت اضافتها
الى الظاهر في قوله فلبي يدي مسور ومن ذلك مرفوع خبر كاد واخواتها
الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت ابوه ويجوز عسى زيد ان يقوم ابوه ومن
فيرفع السببي ولا يجوز رفعه الاجنبي نحو عسى زيد ان يقوم عمرو عنده ومن ذلك
مرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل وهذا شرطه مع الاضمار الاستتار وكذا
مرفوع نعم وافعل وتفعل ونفعل ومن الثاني تاكيد الضمير والنعت والمنعوت
وعطف البيان والمبين ومن الوهم في الاول قول بعضهم لولاي وموسى ان موسى

يحتمل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وان لولا
لا تجر الظاهر ولو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وبعضهم سئل عن جواب هذا
فقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعدت الجار او لم تعد وقوله مجرور
لانه يوهم ان يعطف عليه اسما مرفوعا الا ان لولا محكوم عليها بحكم الحروف الزائدة
والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية بكذا اما اشبه الزائد
وقول جماعة في قول كعب. عسى الكرب الذي امسيت فيه. يكون وراءه فرج قريب
ان فرج اسم كان والصواب انه مبتدا خبره الظرف والجملة خبر كان واسمها
ضمير الكرب واما قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني :. ثوبي فانهض نهض الشارب
الثمل فثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل بيثقلني ومن الوهم في ايات قول ابي
البقاء في ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو تاكيدا وقد مضى قول الزمخشري
في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله اذ قدر ان مصدرية هي
وصلتها عطف بيان على الهاء. وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك الجنة
ان العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل والاصل
وليسكن زوجك وهكذا قال في نحو لا نخلفه نحن ولا انت لان مرفوع فعل الامر لا يكون
ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله

نطوف ما نطوف ثم ناوي :. ذوو الاموال منا والعديم
الى حفر اسافلهن جوف :. واعلاهن صفاح مقيم

كون ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف اي ياوي ذوو الاموال وكونه وما بعده توكيدا
على حد ضرب زيد الظاهر والباطن تنبيه ــــــــ من العوامل ما يعمل ظاهرا
في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبيس تقول نعم الرجلان الزيدان
ونعم رجلين الزيدان ولا تقول نعما الا في لغية او بشرط ابرازه وتذكيره وهو رب في الافصح

النوع

النـــوع السادس ما اشتهر الحكم البغي في بعض المعمولات والجمل في بعض من
الاول الفاعل ونائبه ونحو التصحيح واما ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض فقد مر البحث فيهما ومن الثاني خبر ان المفتوحة
اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخرج بذكر المحكي قولك قرب
حق وكذلك خبر ضمير الشان وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه اذا قدر
ضمير انه للشان لزم كون اثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا مؤخرا وان قدر راجعا الى اسم
الشرط جاز ذلك وان يكون اثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر افعال المقاربة ومن الوهم قول
بعضهم في طفق مسحا ان مسحا خبر طفق والصواب انه مصدر لخبر محذوف اي يمسح
مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائي وابي حاتم في نحو يحلفون
بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث في ذلك وقول بدر الدين
ابن مالك في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فراه حسنا ان جواب الشرط محذوف
وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرات بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات
او كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء والتقدير الثاني باطل
ويجب عليه كون من موصولة وقد يتوهم ان مثل هذا قول احاجه السوالح ونحو ابعا
الفصل الثاني فانه قال في قوله تعالى امن خلق السموات والارض لا بد من جملة اخرى معادلة
والتقدير اكمن لا يخلق او وانما هو مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مثله
الظرف من نحو زيد في الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتذر
بمثل هذا عن ابن مالك فان الظرف لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة النـــوع
السابع اشتهر الحكم الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض فمن الاول جملة الشرط
غير لو ولولا وجملة جواب لو ولولا والجملتان بعد لما والجمل التالية احرف التحضيض وجملة
اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومما يعيد نحو

ولو انتفى الاستفهام من الثانية الجملة بعد اذا الفجائية وليتمكن على الذي فيهما ومن الوهم
في الموضعين ان يقول ما لم يذهب الى قول الاخفش والكوفيين في نحو وان امرأة خافت وان احد
من المشركين استجارك واذا السماء انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول
واعتذر عليهم بانه قاله سهوا واما اذا قال ذلك الاخفش والكوفيون فلا حجة له لان الاعراب
خطأ لان هذا مذهب ذهبا اليه ولم يقولوه سهوا فاعدة في الصواب خلاف
قولهم في اصل المسألة واجازوا ان يكون المرفوع معمولا لفعل مضمر كما يقول الجمهور واجاز ه
الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين
على جواز ذلك بنحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا في من رفع مشيها وذلك عند
الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر اي مشيها يكون وئيدا او يوجد وئيدا
ولا يكون بدل اشتمال من الضمير المستتر في الظرف كما كان في من جره بدل اشتمال من الجمال
لانه عائد على ما الاستفهامية ومتى ابدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل
بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولانه لا ضمير فيه راجع الى البدل
منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب فقلما وصال على طول الصدود يدوم ه
ان وصال مبتدأ والصواب انه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول الآخر في نحو
ايقوم زيد تلقاء انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه
لان الزمن المستقبل محمول على اذا اي انه لا يضاف الى الجملة الاسمية واما قوله
تعالى يوم هم بارزون فقد مضى ان الزمن هنا محمول على اذ لا على اذا او انه لتحققه نزل
منزلة الماضي واما جواب ابن عصفور عن سيبويه بانه انما يوجب ذلك في الظروف
واليوم هنا بدل من المفعول به ونظيره الخلاف في قوله تعالى لينذر يوم التلاق فمردود
وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان او غيره ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله
فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد ابن قارب ومن الوهم ايضا

قول

قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه بعدما جزم بان من شرطية
انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية
وكذا المعطوف عليها على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل في
الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهها حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله
فان لم ما لم يك صديق من عدو او رد لح وقول آخر في قول الشاعر ونبئت ليلى ان سلمت
بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ان ما بعد هلا في البيتين وهلا جملة اسمية ه
نابت عن الجملة الفعلية والصواب ان التقدير في الاول فان اكن وفي الثاني فهلا كان الامر
والشأن والجملة الاسمية خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم آمنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو وانما الاولى ان يقدر الجواب محذوفا
اي لكان خيرا لهم او ان يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا يحتاج الى جواب ومن ذلك
قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب
لما والصواب ان الجواب جملة فعلية محذوفة اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير
ذلك ويؤيده ان جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثانية تجويز كثير من النحويين
الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته
مع قوله فيها في باب الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها واجاز ابن
ابي الربيع في ليتما زيدا اضربه ان يكون انتصاب زيد على الاشتغال والنصب في انما زيدا اضربه
والصواب ان انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد تنبيه
اعتراض الرازي على الزمخشري في قوله في والذين كفروا بآيات الله اولئك هم الخاسرون
ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية
وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال بعض المتأخرين في
نحو ... في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا
بعضهم وهذا مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية اذ لم يقم دليل على امتناع ذلك
النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية ما لا ...

ونحو قولهم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لمعدود وجمع الخبر
حملا على معناه كما قلت جمع وجب جمعه في وان كلا لما جميع لدينا محضرون النوع
العـــــاشر تخصيصهم جواز تقديم بعض الاسما وجب بعان دونه اخى
كالعامل من وجب ومصدره وانه لا يتقدم قبل الفعل ويتقدم بعده وكالموصول بانه
لا يتقدم قبل الفعل ويتقدم بعده وكالموصول فانه لا يتقدم قبل تمام الصلة ويتقدم
بعد تمامها وتعميم الجواز في البعض وذلك نحو الغالب ومن الوهم في الاول قول
بعضهم في قول الحطيئة

ازمعت ياسا مبينا من نوالكم ولن يرى طاردا للحر كالياس

ان من متعلقة بياسا والصواب ان تعليقها بيئست محذوفا وبالان المصدر لا
يتقدم قبل ان ياتي معموله وقال ابو البقاء في ولما اقر البيت الحي يبتغون محلا
لا يكون يبتغون دفعا لا منه لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الا خبيا رب نحو
حال من امر انه وهذا قول ضعيف والصحيح جواز التقدم بعد الفعل النوع
الحـــــادي عشر اجازتهم في بعض اخبار النواسخ ان يتصل بالناسخ مع
نحو كان فيك زيد ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا فيك ومن الوهم في هذا قول
المبرد في قولهم ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجوز ان يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه
بل يجوز ان يقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه متقدم رتبة اذ هو اسم ان ومن
افضلهم خبر كان ومعمولا لها خبران فيلزمه تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس
ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه احد النوع الثـــــاني عشر اجازتهم
بعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم على الاستفهام والشرط وكم الخبرية
نحو فاي آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ايا الاجليب
تضيف وهذا وجب تقديم خبر الناسخ في قوله
ان في دهر الكنيسة يوما يلقى فيها جآذرا وظباء وبعضها ان بنا ذرا سا
لذا انبط كالفاعل ونائبه وشبيههما او ضعف العامل كمعمول التعجب نحو ما احسن

زيدا

زيدا او لعارض لفظي او معنوي وكذا لما المفعول في نحو ضرب موسى عيسى وان تقدم به
يوهم انه مبتدأ او ان الفعل مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو اسم الموصولة نحو
سا اكرم الذي جاني كانه قصد ما ابن بينه وبين ما في الشرطية والاستفهامية
والمفعول الذي هو ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كي لئلا تلتبس بان المفتوحة
ليلا يلتبس بان التي بمعنى لعل واذا كان المبتدأ الذي اصله التقديم نحو ولا تخافون انكم
اشركتم بالله احق واولى معمول عامل اقترن بلام الابتداء او القسم او حرف الاستثنا
ما والسا النافية او لما في جواب قسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في ام لم تجد لهم
ثم لعلمنا ان فاعل يجد في مان فلتــــــــــ خرجه على لغة حكاها الاخفش
وهو ان بعض العرب لا يلتزم صدريته في الخبرية قلنـــــــــــا قد اعترف برداءتها
فتخريج التنزيل عليها بعد ذكر رداءتها والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه
اي او لم يبين الله لهم او الى الهدى والاول قول ابي البقا والثاني قول الزجاج وقال
الزمخشري الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة وكم معمول لعلمنا والجملة
معمول لتهدي وهو معلق عنهما وكم الخبرية تعلق خلافا للاكثرين ومن الوهم في الثاني
قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل بيدوم في بيت
الكتاب ايضا اظبي كان امك ام حمار ان ظبي اسم كان والصواب انه وصال فاعل بيدوم محذوف دما
دل عليه بالمذكور وان ظبي اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة او مبتدا والاول
اولى لان همزة الاستفهام بالجمل الفعلية اولى منها بالاسمية وعليه فاسم كان ضمير
راجع اليه وقول سيبويه انه اخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول لان ظبيا المذكور
اسم كان وخبره امك واما على الثاني فخبر ظبي اما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل
الاستشهاد قوله كان امك على ان خبر النكرة عنده نكرة لا على الاسم مقدم وقول
بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا ان عنه مرفوع
الفعل بمسؤولا والصواب ان اسم كان ضمير الكلف وان لم يجد له ذكر وان المرفوع بمسؤولا مستتر
فيه راجع اليه ايضا وان عنه في موضع نصب وقول بعضهم في قوله البيت حب المواق الزعد الكوفه

يجب تاخيره اذا كان ان
وصلتها نحو واية لهم
انا حملنا ذريتهم وان يجب
المفعول الذي اصله التاخير

وجب ح

انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لان المعقه
بتقدير ما المعمول وقول العراقي وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان انه ايضا من باب الاشتغال
مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها على ان ثمة
مانع اخر وهو لام القسم واما قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج حيا ان ائذا
ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف ومنه قوله
رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق اي لا نتفرق ابدا ولا النافية
لها الصدر في جواب القسم وقيل العامل محذوف اي اذا ما مت ابعث لسوف اخرج حيا
النوع الثالث عشر منعهم من حذف بعض المعمولات والجائز حذف
بعضها كالمفعول او الفاعل او نائبه والجار الباقي عمله الا في مواضع نحو قولهم الميل لا بفكر وبقي
في زعم اشترى قلب اي والله ويكفي ما فاد زعم ومن الثاني لهن معمولات ومن النوع الاول قول
ابن مالك في ابدال الاستثناء نحو قاموا ما خلا زيدا او لا يكون زيدا وما خلا زيدا ان مرفوعهن
محذوف وهو كلمة بعض مضافة الى ضمير من تقدم والصواب انه مضمر عائد على البعض المفهوم
من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد
في يوصيكم الله في اولادكم وعلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي لا يكون هو اي القائم زيدا وه
كالحال لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن وعلى
المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا ما خلا زيدا اي جانب هو اي
قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من الكوفيين والبصريين في فواتح السور انه يجوز كونها في
موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله
سبحانه وبانه لا اجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا
ينبغي ان يقال قد ورد ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران جوابا وحذف
الرابط من الجملة الاسمية كحذفه في قوله ورب السماوات العلا وبروجها والارض وما فيها
المقدر كاملا وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة
لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن النوع الثاني قول ابن عصفور

في قوله حنت نوار ولات هنا حنت ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف اي وقت
حنت ما فيه من اعمال لا في معرفتين واخراج هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي
غير الزمان وحذف الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف الى جملة والاولى قول الفارسي لان لات
مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ موخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه النوع
الرابع عشر تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد افرد بالتصنيف
وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدل الغلط والنسيان زعم بعض القدماء انه لا يجوز في الشعر
لانه يقع غالبا عن تروّ وفكر النوع الخامس عشر اشتراطهم وجود الرابط
في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى مشروحا والثاني الجملة المضاف اليها نحو يوم
قام زيد فاما قوله ونسخ ليلة لا يستطيع نباحا بها الكلب الا هريرا وقوله مضت سنة
لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان فبناء وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين والصواب
في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له وكذلك في
وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجرده من ضمير المؤكد واما قوله جاء القوم باجمعهم
بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فرخ وافرخ والمعنى جاؤا بجماعتهم
ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه فكان يجب
اسقاطها النوع السادس عشر اشتراطهم البناء في بعض الاسماء ان
تقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبنا في بعضها ان تكون مضافة وذلك اي الموصولة بانها
لم تبن الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد ومن الوهم في ذلك قول ابن
الطراوة في ثم ايهم اشد مبتدأ وخبر واي مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف
ولاجماع النحويين الجهة الخامسة ان تحمل كلاما على شيء و
ويشهد استعمال آخر في نظيره بخلافه وله امثلة احدها
قول الزمخشري في مخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا
على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك الثاني قول مكي وغيره

في قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا إن جملة يضل صفة لمثلا أو مستأنفة والصواب
الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل الله من يشاء. الثالث
قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب فيه إن الوقف على ريب وفيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله
تعالى في سورة السجدة الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين. الرابع قول بعضهم
في ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور إن الرابط الإشارة وإن الصابر والغافر جعلا من عزم الأمور
مبالغة والصواب أن الإشارة للصبر والغفران بدليل وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور
ولم يقل فإنكم. الخامس قول بعضهم في أين شركائي الذين كنتم تزعمون إن التقدير تزعمونهم
شركاء والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم
شركاء. لأن الغالب على زعم أن لا تقع على المفعولين صريحا بل على أن وصلتها ولم يقع في التنزيل إلا
كذلك ومثله تعلم لكنه في هذا تعلم كقوله تعالى أن رسول الله إنه مدركه ومن القليل فيهما
قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسهما في
ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديه إلى صريح المفعولين كقوله فقلت أجرني أبا خالد ..
وإلا فهبني امرأ هالكا ووقوعها على أن وصلتها نادر حتى زعم الحريري أن قول بعض الخواص
هب أن زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب أن أبانا كان حمارا ونحوه. السادس قول بعضهم في
إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون إن لا يؤمنون مستأنفة أو خبر ثان وما بينهما
اعتراض والأولى الأول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون. السابع
قول بعضهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما ربك بغافل عما يعملون إن المجرور في موضع نصب أو رفع
على الحجازية والتميمية والصواب الأول لأن الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء إلا وهو
منصوب نحو ما هذا بشرا. الثامن قول بعضهم في ولئن سألتهم
من خلقهم ليقولن الله إن اسم الله سبحانه مبتدأ أو فاعل أي الله خلقهم أو خلقهم الله
والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن خلقهن العزيز
العليم. التاسع قول أبي البقاء في أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله إن الظرف
حال أي على قصد تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه الذي أخره هو المعتمد عليه عندي

لتعينه

لتعينه في لمسجد أسس على التقوى. تنبيه وقد يحتمل الموضع أكثر من
وجه ويوجد ما يرجح كلا منها فلينظر في أولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا فإن
الموعد محتمل للمصدر ويشهد له لا نخلفه نحن ولا أنت وللزمان ويشهد له قال موعدكم يوم
الزينة وللمكان ويشهد له مكانا سوى وإذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين ذلك
الجهة الثامنة أن يحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا أصعب
من الذي قبله وله أمثلة أحدها قول بعضهم في إن هذان لساحران إنها إن
واسمها ضمير الشأن وذلك يدفعه رسم أن منفصلة وهذان متصلة
الثاني قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ولا الذين يموتون وهم كفار إن اللام
للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبر ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف
على الذين يعملون السيئات مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من
الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن أن يدعى أن اللا في لا زائدة
كما لا التي قبله فإنها زائدة في الرسم وكذا لا وضعف والصواب أن هذه الجملة لم تذكر
ليفاد معناها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ما قبلها أي أنه لا فرق في عدم الانتفاع
بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفي الإثم عن المتأخر
في فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه مع أن حكمه معلوم لأنه أخذ بالعزيمة
بخلاف المتعجل فإنه أخذ بالرخصة على معنى يستويان في عدم الإثم من تعجل ومن لم يتعجل
وحمل المتعجل على خلاف الأصل في أمكانه غير مسند به. الثالث
قول ابن الطراوة في أيهم أشد إن هم أشد مبتدأ وخبر وأي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم
أيهم متصلة وأنه إذا لم تضف أعربت باتفاق. الرابع قول بعضهم
وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون إن هم الأولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك
أو مبتدأ وما بعده خبره والصواب أنهما مفعول فيهما لرسم الواو بغير الألف بعدها
ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا أعطوهم
أخسروا وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا

الكيل او الوزن هو على الحصر اختصرها او نحو كلا منتصا وبان الحديث في العقل الا في

ايضا شر ايضا ـــــ سر قول مكي وغيره في قوله تعالى لتذهبوا ببعض الكبير جنت عدن

يدخلونها ان جنت بدل من البعض والاول انه مبتدأ القراءة بعضهم بالنصب على حد

زيدا ضربته ايضا ـــــ سر قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي ليس

لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جواز الاستثناء الاكثر من الاقل

والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المكلفين وان الاستثناء منقطع بدليل

سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا ونظيره

الثاني الاية السابع ـــــ قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا امراتك ـه

ان من نصب قدرها مستثناة من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم

احد ورد باستلزامه تناقض القراءتين فان المراة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير

مسري بها على قراءة النصب وفيه نظر لانا اذا جعلناها من جملة المنهي ما به الاطلاع لها معهم

وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرات العذاب فصاحت واقوماه فقتلها

وبعد فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذي حملهم على ذلك

ان النصب قراءة الاكثر فاذا قدر الاستثناء من احد كانت قراءة على الوجه

المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى انا كل

شيء خلقناه بقدر فان النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم ير

خوف التباس المفسر بالصفة مرجحا كما يراه بعض المتاخرين وذلك لانه لا يرى في خفت

بالكسر وظنت بالضم انه محتمل لفعل الفاعل والمفعول ولا حالا بان نحو تضار محتمل لهما

وان نحو مختار محتمل لوصفهما وكذلك نحو مشتري في النصب وقال الزجاج في بارز التي تكلم

في عوامل انا النحويين يجيزون كون الا والاسماء التي بعدها خبرا والعكس وممن ذكر الجواز فيها

الزمخشري قال ابن الحاجب وكذا الجزولي موسى عيسى كل من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية

والذي التزم فاعلية الاول الا نحو بعض المتاخرين والالتباس واقع في العربية بدليل المجمل

الاجناس والمشتركات انه والذي احتج به ان قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة وان

الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في سورة الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم

يكونا

يكونا اهله بينته لا اهل بينته وان لم يكونا مؤمنين ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام

يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء. وما بعده الخبر والمستثنى

الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر والمختار

ايضا ما اختاره من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية

والرفع على اللغة التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهي وما قدمته اولى

لضعف اللغة التميمية ولما قدمناه من سقوطها في جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاه ابو

عبيد وغيره الجملة الثامنة ـــــ قولهم انه لا يبتدأ بالنكرة الا عند ورود المسوغات

وذلك لما امثلة احدها زيد احسن الناس وعمرو احسن مالا فاجاز الاول على ان احسن

اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل احسن وجها والثاني على ان احسن فعل ماض والمنصوب مفعول

مثل واحصى كل شيء عددا ومن الوهم قول بعضهم في احصى لما لبثوا امدا انه من الاول وان امدا

تمييز وهذا باطل فان شرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا

بخلاف مال زيد اكثر مال الثاني ـــــ نحو زيد كاتب شاعر فان الثاني خبر او صفة للخبر

ونحو زيد رجل صالح فان الثاني صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ـه

ومثلها زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسي ان الخبر لا يتعدد مختلفا ـه

بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور الجواز كما ان ذلك جار

في الصفات وعليه قول بعضهم في فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان او صفة ومحتمل

الحالية ايضا وفي فاذا هم منتشرون فيختصمون واوجب الفارسي فيه كونها صفة خاسئين خبرا ثانيا

لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل الثالث ـــــ رايت زيدا معقدا ورايت

الهلال طالعا فان راى في الاول علمية ومعقدا مفعول ثان وفي الثانية بصرية وطالعا حال

ونحو تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان وان فسرت بخليت فحال واما قوله

تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون فعلى الاول ما بعد في ولا يبصرون مفعول ثان مكرر لما تكرر

الخبر والظرف مفعول ثان والجملة بعده حال او بالعكس وان حمل على الثاني فحالان او جمع

غير مترتب قرئ ان فتحت العين فمعمول مطلق او ضممتها فمفعول به ومثله حسوة وحسوة

الجملة العاشرة ـــــ ان يحمل على خلاف الاصل او على خلاف الظاهر

لغير مقتض كقول مكي في ولا تبطلوا صدقاتكم الاية ان الكاف نعت لمصدر اي ابطالا

الذي ويلزمه أن يقدر الفعل لأن إبطال الذي يضعف والوجه أن يكون كالذي حالا من الواو أي لا ينطلقا ه
صدقا ذكر مشبهين الذي يضعف بهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض النحويين وقول ابن الحاجب الكلمة
نعت أصله الكلمة هي نعت ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل إنه يجوز في زيد نعم الفتى أن يحذف مع
قوله إنه لا يجوز حذف الفاعل في نحو جاء الذي نعم زيد لأنه لا دليل على المحذوف ورده على من قال في بيت
البحر وإذا ما مثلي يبشر أن يعش مبتدأ وشيئ نعت لمكان محذوف خبره أي وإذا ما يبشر مكانا
مثل مكانهم فإن مثلا لا يجيء بالكاف فلا دليل على ذلك وقول الزمخشري في قوله لا تسبب البيع ولا خلة
أن النصب بإضمار فعل أي ولا أن وإنما النصب مثله في لا حول ولا قوة إلا بالله وقول الخليل في قوله
ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت: إن التقدير ألا تروني رجلا مع إمكان أن يكون
من باب الاشتغال ونحوه أو نحو غير مذكور وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور أحدها أن رجلا نكرة
وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلا للرفع على الابتداء وأجيب بأن النكرة هنا ه
موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت الثاني أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة
المفسرة بين الموصوف والصفة وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد
الثالث أن طلب رجل بعينه صفته أنعم من أن يدل على ذلك فكان الحمل عليه أولى وأما قول سيبويه في قوله
البيت حب العراق الدهر أطعمه: إنه على حب العراق مع إمكان حمله على الاشتغال ونحو لدى العراق
قياس فجاز حذف الجار فجوابه أن أطعمه يتعدى بنفسه لا أطعمه ولا النافية في جوابه لنفسه نعما
الصدر يحكم لها بحكم ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده في
ما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وإنما قال في قول الشاعر فأطرد بسهم وأنه أنه على تقدير بسا
ولم يجعله صفة على الفعل لأن عنده اسم الله سبحانه لما اتصل به الميم المعوض من حرف النداء
أشبه الأصوات فلم يجز نعته وإنما قال في قوله أعتاق فليكن من سلمى على ابن يسدده
وهاج أهواءك المكنونة الطلل ربع قواء أذاع المعصرات به: وكل حيران سار ماؤه
خضل: إن التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لأن الربع أكثر منه فكيف يبدل ه
الأكثر من الأقل وقيل لا يصير الشيء معيبا لتعلقه هذا يقتضي بالإخبار البدل تابع
لمبدل منه ويسمى البدل على القول بتضمنا والآن أسماء الديار قد كثر فيها أن يحمل على
عامل مضمر فيقال ديار مية وديار الأحباب رفعا بإضمار هي ونصبا بإضمار أذكر وهذا
موضع الكف فيه الحذف وإنما قال الأخفش في ما أحسن زيدا إن الخبر محذوف بناء على

أن

أن ما معرفة موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة مع أنه إذا قدر ما نكرة تامة
والجملة بعدها خبر كما قال سيبويه لم يحتج إلى تقدير خبر لأنه رأى أن ما التامة غير تابعة
أو غير بأشياء وحذف الخبر بأشياء يترجح عنده الحمل عليه وإنما جاز ذلك من النحويين
في نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبر المحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ والجملة قبله
خبره لأن نعم وبئس موضوعان للمدح والذم والمعاني يناسب فيها حال الإطناب بتكثير
الجمل وتعدد الجمل وفي نحو قوله تعالى المتقين الذين يؤمنون أن يكون محل الذين نصبا بتقدير أمدح
أو رفعا بتقدير هم مع إمكان كونه صفة تابعة على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ
وما قبله الخبر ونحو اختيار ابن خروف وابن الباذش وغيرهم لظاهر قول سيبويه وأما
قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله مع قوله وإنما قال
عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه فيستوي بين تأخيره
المخصوص وتقديمه والذي عند أكثر النحويين أنه قال عبد الله نعم الرجل كأنه قال
نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليه أنه قال أيضا وإذا قال عبد
الله فكأنه قيل ما شأنه قال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص بالفعل
وإنما أراد أن تعلق المخصوص تعلق لازم فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع فقد ثبت أن ما رجحه
وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ويرده أن الخبر لا
يحذف وجوبا إلا أن يسد مسده شيء رد لما ورد على الأخفش في ما أحسن زيدا وأما
قول الزمخشري في قوله تعالى قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر
إنه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقر فحذف المبتدأ إذا أمكن ذلك فقدر الجملة خبر
الذين مع إمكان أن يكون لا حذف فيه يرجحه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا
في القرآن فقد رأى ما بينهما كذلك ولما يكثر أن يكون حديثا في القرآن إلا على ذلك المعنى إلا أن
يقدر عطف الذين على الذين وقر على هدى فيلزم العطف على معمولي عاملين وسيبويه
لا يجيزه وعليه فيكون في إذا أمكن نقل لو قدر عليه بصار حالا وأما قول الفارسي ه
في أول ما قوله الحمد لله بكسر الهمزة أن الكسرة الخبر محذوف تقديره ثابت بعد قوله
فيه فجعلت الجملة خبرا ولم يجعل سيبويه الحكاية بالقول المذكور بقدر الجملة بعد الجملة
منصوبة المحل فيبقى له المبتدأ بلا خبر مقدر وإنما أراد أنه لم يحك بالعقد الذي

مسألة ذكرها ابن أبي ربيع في أصوله رفع الكسر على الحكاية تبويب ه الفارسي أنه أراد الحكاية ع

يحتج به قوله ـــــــ انه وانه قد اخر القول الذي في الحذف فلنوجه القول
اليه فانه من المهمات ذي شروطه وهي تسعة احدها وجود دليل حالي كقولك
لمن رفع سوطا زيدا اي اضرب زيدا وقوله قالوا سلاما اي سلمنا سلاما او مقالي كقولك
لمن قال من اضرب زيدا او ضربه وانه قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما يحتاج الى ذلك اذا
كان المحذوف الجملة باسرها كما مثلنا او احد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون اي
سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاول ومبتدا الثانية او لفظا يفيد معنى
فيها هي مبنية عليه نحو تالله تفتؤا اي لا تفتؤا واما اذا كان المحذوف فضلة فلا
يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما
في قولك ما ضربت الا زيدا او صناعي كما في قولك زيد ضربته وقولك ضربني وضربته
زيد وبيانه شرطه ولا يشترط الدليل في ما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رايت رجلا
ابيض بخلاف رايت رجلا كاتبا والمضاف في نحو جاء غلام زيد بخلاف نحو وجاء ربك والعائد
في نحو جاء الذي في الدار بخلاف لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وحذف الجار في نحو رغبت
ان تفعل او عن ان تفعل بخلاف عجبت من ان تفعل واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف
الجار فيها لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر منهما في الاية لاختلافهم في سبب
نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وكان مردودا قول ابي الحسن انه يجوز جلست زيدا
بتقدير مضاف اي جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون
خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد اغير من الله وقولك لبنتها
من غير قرينة لا رجل يجلس كذا فاثباته الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب
الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا فيرتد لولا زيد موجود او نحوه
فاما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها فلو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا
ما سلم وقوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست
البيت على قواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان
الشرط المقدر ان قدر مثبتا اي ان تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وان
قدر منفيا اي ان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي
وذلك جيد في المعنى والصناعة وليس لنا ان نجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجموعا لا وجب

ان يجعل

ان يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند قوم في باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام اي
موجود ولا يقال لولا زيد ولا رجل ويراه قايل لئلا يلزم المحذور المذكور واما لولا قومك حديثو
عهد فلعله مما روي بالمعنى وعن الكسائي في اجازته الجزم بانه يقدر الشرط منفيا مدلولا عليه
بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية ولهذا وجه حسن اذا كان
المعنى مفهوما تنبيهـــــات الاول ان دليل الحذف نوعان احدهما معنوي
كما تقدم وينقسم الى حالي ومقالي والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفة النحوي لانه انما
عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم لا اقسم بيوم القيامة ان التقدير لانا اقسم مه
وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قمت واصك عينه ان التقدير وانا
اصك لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد وفي انها لابل ام شاء ان التقدير
ام هي شاء لان ام المنقطعة لا تدخل الا الجمل وفي قوله ان من لام في بني بنت حسان الُمه واعصه في الخطوب
ان التقدير انه اي الشان لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي مه
وما كنت ممن يدخل العشق قلبه :. ولكن من يبصر جفونك يعشق :. وفي ولكن رسول
الله ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو
عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها منفي ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو
شريك له في النفي والاثبات فاذا قدر بعد الواو جملة صح لتخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام
عمرو وزعم سيبويه في قوله :. ولكن متى يسترفد القوم ارفد :. ان التقدير ولكن انا
ورجحوه بان لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبان كونها داخلة عليه ان متى منصوبة
بفعل الشرط والجزم مقدم والفعل في الرتبة عليه ورده الفارسي بان الشبه بالفعل انما هو
لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل انما احتاج
الى التقدير لانه اذا دخلت عليه الواو لا نفكت جملة بعدها وتخرج عن العطف التنبيه الثاني
شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتريد بضارب
المحذوف معنى يخالف المذكور بان يقدر احدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض مه
والاخر بمعنى الايلام المحذوف ومن ثمة اجمعوا على جواز زيد قايم وعمرو وان زيدا قايم وعمرو وعلى
منع ليت زيدا قايم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى او مترجى او مشبه به والخبر المحذوف
ليس كذلك لانه خبر المبتدا فان قلتـــــ فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته

صدره
ولست بحلال التلاع
مخافة

يحملون على النبي في قراءة من رفع وذلك لا يجوز عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة
الثاني عليه اي ان الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع ويصلون خبر عنهما
لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة
وقال الفراء في قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى ليحسبنا
قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم لان التردد في الاعادة كفر فلا
يكون مامورا به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب لزيد ابها ولو تعالت الدار لنعافي معارف الراس
كيفما ايها ترى الغدرة الناصحة لطيبا فلبيه لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة
الراس وانما يمدح النساء بالخفاء والتصون لا بالتبذل مع ان رأى المذكورة بصرية قلت
الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سـ
ـبحانه الرحمة والى الملائكة استغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة
فبعيد من جهات احداها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس
حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه
الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان
الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن
تفسير القاصر بالمتعدي والرابعة انه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى
وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر واما اية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه
ان قادرين حال اي بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للمنفي
وهو في الاية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا نسلم ان الحسبان في الاية ظن بل اعتقاد
وجزم وذلك لافراطهم في التكذيب واما قول السهيلي في البيت فمردود واحوال الناس في المباشر والاجساد
مختلفة فالله المدرك تخالف احوال الفعل الكثير وحال الفعل الوبير مختلف وبهذا اجاب الزمخشري
عن سؤال الشعبي ابنته لسفي الاشنية قال العاد ان في مثل ذلك متباينة واحوال العرب
تخالف احوال العجم الشرط الثاني ان لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف
الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك في من جوز اضمار الاستثناء وقال
الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر وقال ابن
عطية في بئس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد ان

الفاعل

الفاعل لفظ المثل محذوف فمردود وان اراد تفسير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستترا فاين تفسيره
وهذا اللازم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز ما على نعم وبئس
لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص مثل هو للا. او مضاف اي مثل الذين كذبوا
وا احتلافي في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قال الفاجر يا عبد الله وزيدا اضربه الثالث
ان لا يكون مؤكدا ولهذا الشرط اول من ذكره الاخفش منع في نحو الذي رايت زيد ان يؤكد
العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه
الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما
ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز
الذي ضربته نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم
ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير
معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سال
الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما فكيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع على
تقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة
استدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا اي ان لنا وقد اجاز بعض الحذف مع انه مؤكد بان ووجه نظر
بان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الاخفش انما منع الاخفش من حذف العائد
في نحو الذي رايت نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول وبعد لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد
فاذا ابرتا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما
لان المحذوف لدليل كالثابت ولبعضهم رد قول ابن مالك مع والده بحث اجاد فيه الرابع
ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار
الفعل واما قول سيبويه في زيدا فاقتله وفي شانك والحج وقوله يا ايها المائح دلوي دونكا ان
التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب
وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز في دلوي ان يكون منصوبا بدونك وخبره
الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في
مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها
السادس ان لا يكون عوضا عن شيء فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت

على المعمول المتقدم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ
في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوعه
ان لا يتقدم منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر
كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الفعلية بالاسمية والثاني نحو متعلق
البسملة فان الزمخشري قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى
نفعل كذا فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على
الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك ثم اعترض باقرأ باسم ربك واجاب
بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم واجاب السكاكي بتقديرها
متعلقة باقرأ الثاني واعترضه بعض المعاصرين باستلزام الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول
المؤكد ونحو سمعوا منه انه لا تأكيد هنا بل امر اولا بايجاد القراءة ثم ثانيا بقراءة مقيدة
مقيده ونظيره الذي خلق خلق الانسان ومثل هذا لا يسميه احد
تأكيدا ثم هذا الاشكال لازم له على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثاني
اذا لم يمنع من كونه تأكيدا فكذا تقييد الاول ثم ولو سلم فيفصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة
جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب فكذا في التوكيد وقد جاء الفصل بين التوكيد والمؤكد
في ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن مع انه معمول للاول وقال الراجز
اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا تنبيه قد ذكرنا انه اذا اعترض شرط
على آخر نحو ان شربت ان اكلت فانت طالق ان الجواب المذكور سابق منهما وجواب الثاني
محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن الشرط والقسم
ولهذا قال المحققون الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم
وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق وهذا كله حسن ولكن خرجوا
منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وكيف
نظرا الى توالي شرطان وبعدهما جواب كمثل المثال وكما في قول الشاعر
ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا :: منا معاقل عز زانها كرم :: وقول ابن دريد
فان عثرت بعد ان والت نجيبيي من هاتا فقولا لا لعا :: اذ الآية الكريمة لم يذكر فيها
جواب وانما يقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط فينبغي ان يقدر الى جانبه

فيكون

٩٢

فيكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر
الجواب بعدهما ثم يقدر بعده لكن مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له

بيان مقدار المقدر

ينبغي تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش ضربي زيدا قائما ثابت
ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذ كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة
ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير
الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى شيء آخر متعلق به الظرف
والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم
العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه
في واللائي يئسن الآية ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللائي
لم يحضن كذلك ولا يقدر غير المذكور تقليلا للمحذوف ولان اصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر
لم يحتج اعادة ذلك المتقدم لتقل التكرار ولذلك لا تقدر في الآية شيئا البتة وذلك بأن يجعل
الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذلك يصنع في نحو زيد في الدار وعمرو
ولا ينازع لذلك في المثال السابق لان افراد فاعل الفعل واجب فتعين لكنا ان نسلك فيه من الحذف
بان تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ما ذكرته
في الآية والمثال السابق نحو زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت
ان سلم منعه فلقبح اللفظ ونحو منتف فيما نحن بصدده ولذلك يستشهد للجواز بقوله
ولست مقرا للرجال ظلامة :: ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا
وقد جوز في نحو انت اعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرا عنهما

باب كيفية التقدير

اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور مضمر عائد
على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول
نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه والثاني كقوله
اذا التفتت نحوي تضوع ريحها نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل
اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي

نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذف فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مجرورا هذا
قول الاخفش وعن سيبويه انهما حذفا دفعة ونقل ابن الشجري القول الاول عن الكسائي واختاره
قال والثاني قول نحوي آخر وقال اكثر اهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى
ونحوه نقل غريب فينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما
ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ او اقل تقديرا دون اذ كان واذا كان ويقدر اضربه دون اهن في زيدا
اضربه فان منع من تقديره المذكور معنى او صناعة قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه
تقدر فيه اهن دون اضرب فان قلت زيدا اضرب اخاه قدرت اهن والثاني نحو زيدا امرر به تقدر
فيه جاوز دون امرر فانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة
بالجار نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز ان يقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقديره غير الملفوظ
به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله يا ايها المائح دلوي دونكا اذا قدر دلوي معمولا
منصوبا فانما يقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا فالناصب فيه
للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا فررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور
في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيد امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم
فاعل لانه انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال وقال بعضهم في قوله تعالى
لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم وعلى هذا فقيل الجواب المحذوف
جملة النفي السابقة وقيل يجب ان يقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في ضرورة
كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ او كونه خبرا فايهما اولى

قال الواسطي الاولى ان يكون المحذوف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه
الخبر لان التجوز في آخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسألة فصبر جميل اي شأني
صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثله طاعة معروفة اي الذي يطلب منكم طاعة معروفة
لا يرتاب فيها لا ايمان باللسان لا يواطيه القلب او طاعتكم طاعة معروفة اي عرف انها
بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة ولو عرض ما يوجب التعيين
عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانهما جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء
مسده ومثله حبذا زيد اذا دل على الحذف وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لا افعل وايمن

البتة

٩٤

البتة لا يعلم ان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ اي ايمن الله يميني فيما يجب فيه
حذف الخبر لعدم تعيينه عنده لكن لما قال والتقدير اما قسمي ايمن الله وايمن الله قسمي يعلم انه
لو قدر ايمن الله قسمي لم يمتنع اذ المعرفة الثانية في معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح
انه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا او كونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان
المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل
اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع على
طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير كذلك يوحى
اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من
المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وكقوله
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير
يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا يقدر رجال ونحوه مبتدآت
حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيها للفاعل
والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم
بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع ابتنائه على طريقته نحو قالت من انبأك هذا قال نبأني العليم
الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اذا دار الامر بين كون المحذوف
اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل احداها نون الوقاية في نحو اتحاجوني وتامروني
فيمن قرأ بنون واحدة ونحو قول ابي العباس واي حجاج ابقى والاكثر انها الثانية وقال سيبويه واختاره
ابن مالك ان المحذوف الاول الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله
يسوء الفاليات اذا فليني هذا هو الصحيح وفي البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل
لا يليق به الحذف ولاكن في التسهيل ان المحذوف الاول وانه مذهب سيبويه الثالثة
تاء المضارع مع تاء المضارعة في نحو نارا تلظى وقال ابن الفراء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم
بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لان
المحذوف الثانية ونحو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي ثم ان التنزيل مشتمل على
مواضع كثيرة من ذلك لا تكلم نفس فانذرتكم نارا تلظى ولقد كنتم تمنون الموت الرابعة

نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والياء في عين الكلمة خلافا للأخفش ـــه
الخامسة نحو قام واستقام المحذوف منهما الألف لا الإعلال والاستعمال ـــ
والياء في عين الكلمة خلافا للأخفش أيضا السادسة نحو يا زيد زيد اليعملات وبين
ذراعي وجبهة الأسد نعم امر التميمي خلافا للمبرد السابعة نحو زيد وعمرو
قائم ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول في أن مذهبه في نحو يا زيد زيد اليعملات أن الحذف
من الثاني قال ابن الحاجب إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور
في اللفظ عوضا مما ذهب وأما نحو فلو كان قائم خبر الأول لرفع في موضعه إذ لا ضرورة
تدعو إلى تأخيره إذ كان الخبر يجيء بطاعة نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى وقيل
كل من المبتدأين خبر على أن الخبر بالأول أعمال الثاني لقربه ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في
مسألة الإضافة تنبيـــه الخلاف إنما هو عند التردد وإلا فلا تردد في أن
الحذف من الأول في قوله نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف وقوله خليلي هل
طب إني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان ومن الثاني في قوله تعالى قل لئن اجتمعت الإنس
والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله إذ لو كان الجواب للشرط لجزم فقلنا بذلك في
نحو إن أكلت إن شربت فأنت طالق وفيما إن كان من المقربين فروح ونحو ولو أن رجال ثم قال تعالى
لو تزيلوا لعذبنا وانبنى على ذلك في المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر الأول وتقدم الثاني إذ التقدير
إن أكلت فأنت طالق إن شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول
وجوابه كما قال إن الجواب من حيث المعنى فأنت طالق إن فعلت ما تقدم على اسم الشرط
بل قال جماعة إنه الجواب في الصناعة أيضا ومن ذلك قوله فإني وقيار بها لغريب وقد تكلف بعضهم
في البيت الأول فزعم أن نحن في العطف نفسه وأن راض خبر عنه ولا يجعله مثل نحن قائم بل
يجب في الخبر المطابقة نحو وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون وأما قال رب ارجعون فأول بجمع
فلأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما

ذكر أماكن من الحذف يختص بها النوع حذف الاسم المضاف

وجاء ربك فأتى الله بنيانهم أي أمرهما لاستحالة الحقيقة فأما ذهب الله بنورهم فما بال ـــ
لتعديه أي أذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات لأن الطلب
لا يتعلق إلا بالأفعال نحو حرمت عليكم أمهاتكم أي استمتاعهن حرمت عليكم الميتة أي

أكلها

٩٤

أي أكلها حرمنا عليهم طيبات أي تناولها ونحوه لا أكلها فقط وليشرب ألبان الإبل وحرمت ظهورها
أي منافعها فقط وألبانها والركوب والتحميل ونحوه وأحلت لكم الأنعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع
نحو أوفوا بالعقود وأوفوا بالعهد فإنهما قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء وإنما
الوفاء بمقتضاهما ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه إذ الذوات لا يتعلق بها لوم والتقدير في حبه
بدليل قد شغفها حبا أو في مراودته بدليل تراود فتاها عن نفسه وسرا وليس فعلهما إلا في الحب واسأل
القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها أي أهل القرية وأهل العير وإلى مدين أخاهم شعيبا
أي وإلى أهل مدين بدليل أخاهم وقد جاء صريحا وما كنت ثاويا في أهل مدين وأما وكم من قرية ـــه
أهلكناها فجاءها بأسنا فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري
في الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم في جاء لما لاح لهم قالوا إذا لأذقناك ضعف الحياة
وضعف الممات أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات إن رحمة الله أي رحمته يخافون
ربهم أي عذاب ربهم بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهئون قول الذين كفروا من قبل أي
يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الأعشى ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا فناب
المصدر عن الزمان وليس من ذلك حينئذ مقدم الحاج خلافا للزمخشري بل المقدر الاسم
الزمان المقدم أي اغتماضا كليلة رجل أرمد وعكسه في نيابة الزمان عن المصدر جئتك طلوع
الشمس أي وقت طلوعها تنبيـــه إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف
يمكن تقديره مع أول جزئيه ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى نحو الحج أشهر ولكن
البر من آمن فيكون التقدير الحج حج أشهر والبر بر من آمن أولى من أن يقدر أشهر الحج
أشهر وذو البر من آمن لأنك في الأول قدرته أغنى عن الحاجة إلى تقدير وأن الحذف في آخر
الجملة أولى حذف المضاف إليه
يكثر في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الأمر من
قبل ومن بعد أي من قبل الغلب ومن بعده وفي أي وكل وبعض وجاء في غير ذلك نحو فلا خوف عليهم
في من ضم ولم ينون أي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أي سلام الله أو
أقاربك حذف اسمين مضافين
فإنها من تقوى القلوب أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب فقبضت قبضة من أثر ـــه
الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه أي كدوران عين الذي يغشى عليه

وقال رؤبة وقد خلقتني من حزنية اصبعا اي ذا مسافة اصبع — حذف ثلاثة متضايفات
مكان قاب قوسين اي مكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين فحذف ثلاثة من اسم كان وواحد من
خبرها كذا قدره الزمخشري. تنبيه ـــــ قال ابو حيان معنى قاب القدر ما بين مقبض القوس
وطرفها وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقيل هو على القلب والتقدير فكان قابي قوس وقد رد بعضه
لا غنى عنه ذي القوس — حذف الموصول
ذهب الكوفيون والاخفش الى اجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول
آخر ومن حجتهم آمنا بالذي انزل علينا وانزل اليكم وقول حسان: أمن يهجو رسول الله منكم
ويمدحه وينصره سواء. وقال الآخر: ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان
اي والذي انزل ومن يمدحه والذي اطاع هواه — حذف الصلة
يجوز قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله: وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد
العوائد اي الذي عاداك اود لدلالة ما بعده عليه كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا
اي نحن الاولى عرفوا — حذف الموصوف
وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا وفيه بحث سيأتي ونحوه
القيمة وندار الآخرة خيرا اي ولدار الساعة الآخرة قاله البيرة قال ابن الشجري في الحمية الآخرة بدليل
وما الحياة الدنيا الا متاع الغرور ومنه حب الحصيد اي الزرع الحصيد وقال ابن سحيم
انا ابن جلا وطلاع الثنايا: قيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على انه
منقول من نحو زيد جلا ويكون في قوله جلا زيد ونظيره قوله نبئت اخوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم فديد فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد يزيد المال والاعراب غير منصرف
مكان بعض لانه مضاف اليه — حذف الصفة
يأخذ كل سفينة اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة
فلا فائدة فيه حينئذ تدمر كل شيء اي سلطت عليه ما تذر من شيء اتت عليه الآية قالوا الآن
جئت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها وقال فلم
اعط شيئا ولم امنع وقال بعضهم ان التقدير من اختها السابقة وبدارها يليه
ولم امنع شيئا طائلا فعاسنا فيه يسمعن فلا يا ... الكتاب لستم على شيء اي نافع ان ظنن الا ظنا

65

اي ظنا ضعيفا — حذف المعطوف
ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده بدليل
التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين وبدليل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد
وقاتلوا لا نفرق بين احد من رسله والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد
واحد وقيل احد فيهما ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم وهمزته
اصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير ورد بانه يقتضي كان المعنى بجمعهم ونحو الكافرون فرقا بين كل
الرسل وانما فرقوا بين نحو عليه السلام وبين غيره في النبوة وفي لزومه نظر والذي يظهر في وجه
التقدير ان المعنى بين احد وبين الله بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ونحو سرابيل
تقيكم الحر اي والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله تعالى في اول السورة لكم فيها دفء وله ما سكن
اي وما تحرك واذا قيل سكن فاستقر لم يحتج الى هذا فان احصرتم فما استيسر من الهدي
اي فان احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه اي فحلق ففدية لا ينفع نفسا ايمانها
لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اي ايمانها وكسبها والآية من اللف والنشر
وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة الزمخشري وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم
الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع منه ونحو التأويل ذكره ابن عطية
وابن الحاجب كقوله: فما ادري ارشد طلابها اي ام غي — وفيه بحث
حذف المعطوف عليه
ان اضرب بعصاك الحجر فانفلقت اي فضرب فانفلقت وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب
وان فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل بقاء بعضه وليس بشيء لان لفظ الفاءين واحد
فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ورده
ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل
ان المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة انها منقطعة
والتقدير اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم — حذف المبدل منه
قيل ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفيما كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول
تصف المحذوف اي لما تصفه وكذلك في رسولا انه على ارادة كما موصول اسمي وبرده ان فيه اطلاق
ما على الواحد من اولي العلم والظاهر ان ما كافة والكذب منه انها مصدرية لا ابدال الكاف حينئذ

على محل المجرور بما والكذب بانه مفعول اما لتصف او للجملتان بعده بدل منه اي لا تقولوا الكذب لما
تصفه السنتكم من البهائم بالحل والحرمة واما المحذوف اي فتقولون الكذب واما النصب على ان ما
مصدرية والجملتان محكيتان بالقول اي لا تحللوا وتحرموا بمجرد قول تنطق به السنتكم وقرئ بالجر بدلا
من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا للكذوب صفة للفاعل وقد مر انه قيل في لا اله الا الله
ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف

حذف المؤكد وبقاء التوكيد

قد مر ان سيبويه والخليل اجازه وان ابا الحسن ومن معه منعوه

حذف المبتدا

يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما الحطمة نار الله اي هي نار الله وما ادراك ما هيه
نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر مخضود قل افانبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء
الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان
تخالطوهم فاخوانكم اي فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيئوس فان لم يكونا
رجلين فرجل وامراتان اي فالشاهد وقرا ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو
وقالوا اساطير الاولين الا قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلاثة الاية بل قالوا اضغاث احلام
وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صم بكم عمي ومما حذف فيه المبتدا
نحو قل افانبئكم بشر من ذلكم النار متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا الا ساعة من نهار
بلاغ اي هذا بلاغ وقد صرح به في هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه سورة ومثله قول
العلماء باب كذا وسيبويه يصرح به

حذف الخبر

وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
اي حل لكم ايضا اكلها دائم وظلها اي دائم وانتم اعلم ام الله بلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل
لصحة كون اعلم خبرا عنهما واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت لزم كون اعلم
خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكه في الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبته العلم اليه والعطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل في الظاهر وان قدر مبتدا حذف
خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل انت اعلم بمالك ثم انيبت الواو مناب الباء قصد التشاكل
اللفظي لا الاشتراك المعنوي كما قصد بالخفض في نحو وارجلكم في من خفض على القول بانه
الخفض للجوار ونظيره بعت الشاء شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم وقالوا الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير بحذف كان وخبرها ورفـــــع الا

نعمي

نعمى عليك تكفي من خايف :: يبغي جوارك حين ليس مجير :: اي ليس له مجير وقالوا من تانا
اصاب او كاد ومن استعجل اخطا او كاد وقالوا ان مالا وان ولدا وقال الاعشى ان محلا وان مرتحلا
اي ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها وقد مر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان م
الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستثنى وقال تعالى لا ضير اي علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اي لهم وقال
المحاسن من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح :: وقد كثر حذف خبر لا حتى قيل انه لا يذكر وقال
اخراها قيل بسيرها ان ليلى لعلها جرى دونها ليلى ما بال القرن اعضب اي لعلها قريبة

ما يحتمل النوعين

يكثر بعد الفا نحو فتحرير رقبة فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدي فنظرة الى ميسرة اي فالواجب
كذا او فعليه او فعليكم كذا ويأتي في غيره نحو فصبر جميل اي امري او امثل وطاعة وقول معروف اي امرنا
او امثل ويدل للاول قوله فقالت على اسم الله امرك طاعة وقد مر تجويز ابن عصفور الحذفين في نحو لعمرك
لافعلن وايمن الله لافعلن وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر وفي نعم الرجل زيد وغيره جزم بانه اذا حمل
على المحذوف كان من حذف المبتدا

حذف الفعل وحده او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما

يطرد حذفه مفسرا نحو وان احد من المشركين استجارك اذا السماء انشقت قل لو انتم تملكون والاصل
لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري وابو البقاء وابن البيان ورد البصريين
انه لا يجوز لو زيد قام الا في الشعر او الندور ونحو لو ذات سوار لطمتني وقيل الاصل لو كنتم تملكون فحذفت كان ه
دونها اسمها او قيل لو كنتم انتم تملكون فحذفا مثل التمس ولو خاتما من حديد ويكثر في التوكيد ويكثر في جواب
الاستفهام نحو ليقولن الله اي خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا واكثر من ذلك
كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال ابو علي حذف القول من
حديث البحر قل ولا حرج ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وأتوا خيرا وقال الكسائي
يكون الا انتهوا خيرا وقال الفراء لا حذف وخيرا نعت لمصدر اي انتهاء خيرا والذين تبوءوا الدار والايمان من
قبلهم اي واعتقدوا الايمان من قبل نحو تبني وقال علفتها تبنا وماء باردا وقيل التقدير وسقيتها
وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها واعطيتها والزمها صحة نحو علفتها ماء باردا وتبنا بالتبن
مرة ومنه يقول العرب لما سيب نزع به الماء والشجر وقالوا الحمد لله اهل الحمد باضمار امدح وفي التنزيل
وامراته حمالة الحطب باضمار اذم ونظائره كثيرة وقالوا ما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا وقالوا
الا كله ما ان جر امكانه وما اني في السماء نجما اي ما ثبت ويروى نجم بالرفع باضمار مثل بعض عرضه واحله عن

حذف المفعول

يكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء لهداكم اي فلو شاء هدايتكم وبعد نفي العلم نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ونحو اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعايد الموصول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وحذف عايد الموصوف دون ذلك كقوله وما شيء حميت بمستباح وعايد المخبر عنه دونهما كقوله علي ذنبا كله لم اصنع وقوله فثوب لبست وثوب اجر وجاء في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومما غرب فيه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر بدليل اسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل نحو وما قلى ولا تخشون ويجوز حذف مفعولي اعطى نحو فاما من اعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك واولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية

حذف الحال

اكثر ما يرد اذا كان قولا اغنى عنه القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قائلين ذلك ومنه واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر اي واسماعيل يقول كما ان القول حذف خبرا للموصول في والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال او رفع خبرا او لا موضع له لانه بدل من الصلة نقله اهله ان كان الذين للكفار والعايد الواو وان كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام فالعايد محذوف اي اتخذوهم والخبر ان الله يحكم بينهم وجملة القول حال او بدل

حذف التمييز

نحو كم صمت اي كم يوما وقال تعالى عليها تسعة عشر ان يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة

حذف الاستثناء

يقال قبضت عشرة ليس الا او ليس غير وقد تقدم حذف حرف العطف بابه الشعر كقول الحطيئة ان امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا اي ومنزله برمل يبرين كذا قالوا ولك ان تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وقيل بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك ايات احداها وجوه يومئذ

ناعمة

97

ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوع غير بالمنصوب وبين المنصوب بين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وطنتها او من القسط او معمول للحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون استئنافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا قلت قدرانه قيل اي تولوا باكين وقيل قلت لا اجد ما احملكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء

حذف فاء الجواب

هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد مر ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين

حذف واو الحال

تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره اي انتصف النهار والحال ان الماء غامر نصف الغائص

حذف قد

زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو وما لنا الا نأكل مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم او مقدرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون او جاءوكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان كقوله عليه الصلاة والسلام تبعه اصحابه البصريون قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان زيدا لقام على اضمار قد وقال الجميع حتى الماضي المثبت المجاب به القسم ان يقرن باللام وقد نحو تالله لقد اثرك الله علينا وقيل في قتل اصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال فاضمر قد واما ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فجزمهم قد انه من ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل على الماضي

حذف لا التبرئة

حكى الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء التركيب على حاله

حذف لا النافية

كما سلم
ما
لما

لما

ما نقص لعـ مجعوا بلقته عن الاصل

حذف لا النافية

غيرنا ابطرتهم ذلك في جواب القسم اذ اكان المنفي مضارعا نحو تالله تفتؤا تذكر يوسف وقوله
فقلت يمين الله ابرح قاعدا او بقل مع الماضي كقوله بان شيئت البيت بين الغار والركن والحجر الاسود
نسيته ما دام عقلي معي :: امده به امد الدهر مني :: ويستعمله تقديم لا على القسم كقوله
فلا والله نادى الحي قومي وسمع بدون القسم كقولهم وقولي اذا ما اطلقت عن بعيرهم :: يلاقونه
حتى يئوب المنخل وقد قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا وقيل المحذوف مضاف اي كراهية
ان تضلوا
حذف ما النافية

ذكر ابن معطي ذلك في جواب القسم بقال في العينة وان اتى الجواب منفيا بلا او ما كقولي واسما
قلنا بانه يجوز حذف الحرف ان امن الالتباس حال الحذف قال ابن الخباز وما رايته في كتب النحو
الا حذف لا قال في شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف فيها لا اكثر من التصرف في ما له وانشد
ابن مالك بوالله ما نلتم وما نيل منكم :: بمعتدل وفق وما متقارب :: وقال اصله ما ما نلتم ثم في
بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية في بعضها قدره ما الموصولة
حذف ما المصدرية

قال ابن العلج في قوله :: بآية تقدمون الخيل شعثا والصواب ان آية مضافة الى الجملة كما مر
وعكسه قول سيبويه في قوله بآية ما يحبون الطعام ان ما زائدة والصواب انها مصدرية
حذف كي المصدرية

اجازه السيرافي نحو جيته لتكرمني وانما يقدر الجمهور بعدها ان بعينها لانها ام الباب
فهي اولى بان تجوز حذف ادات الاستثنا

لا اعلم ان احدا اجازه الا ان السهيلي قال في قوله تعالى ولا تقولن لشيء الاية لا يتعلق
الاستثنا بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشا الله بقوله ولا بانتفى لانه اذا
قلت انت منهي عن ان تقول الا ان شا الله فلست بمنهي فقد سلطته على ان يقول ويقول
شا الله ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشا الله رحذف القول كثير انه بقي كما ترى
حذف ادات الاستثنا والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثنا مفرغ وان المستثنى مصدر
او حال اي الا قولا مصحوبا بالا ان يشا الله او الا ملتبسا بالانشا الله وقد علم انه لا يكون
القول مصحوبا بذلك الا مع حذف الاستثنا فيطول ذلك كذلك وعليها بانا نجد وفيه
من ان يقال بعضهم يجوز ان يكون الا ان يشا الله كلمة تابيد اي لا تقوله

كما قيل في ولا يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله لأن عودهم في ملتهم ما يشاء الله
سبحانه وجوز الزمخشري أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه
وفيما قاله بعد وهو أن ذلك مفوض إلى كل أمر ونهي ويبطل ويعارضه ينقض النهي عن قوله إني فاعل
ذلك غدا مطلقا وبعده لزم أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وقول من زعم أن إلا أن يشاء
الله كناية عن التأبيد   حذف لام التوطئة
وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين وإن أطعتموهم
إنكم لمشركون كون مجاب وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين   حذف الجار
يكثر ويطرد مع أن وأن نحو يمنون عليك أن أسلموا أي بأن أسلموا ومثله بل الله يمن عليكم أن هداكم
والذي أطمع أن يغفر لي ونطمع أن يدخلنا ربنا وأن المساجد لله أي ولأن أيعدكم أنكم إذا متم أي
بأنكم وجاء في غيرهما نحو قدرناه منازل أي قدرنا له ويبغونها عوجا أي يبغون لها إنما ذلكم
الشيطان يخوف أولياءه أي يخوفكم بأوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر وهو وارد في قوله وقيل لرؤبة كيف أصبحت
خير عافاك الله وقولهم بكم درهم اشتريت ويقال في القسم الله لأفعلن
حذف أن الناصبة
هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها ولابد من
تتبعها وقال به سيبويه في قوله ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله وقال المبرد أصله أفعلها
ثم حذف الألف ونقل حركة الهاء إلى ما قبلها وهذا أولى من قول سيبويه لأنه أضمر أن في موضع
أي في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها

واذا

99

وإذا ارتفع الفعل بعد أن فإن سمع الأمر فمع ذلك لا ينقاس ومنه قل أفغير الله تأمروني
أعبد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من تراه وقول الشاعر بيت طرفة
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي فغير الله أعبد
بالنصب كما روي أحضر كذلك وانتصاب غير في الآية على القراءتين لا يكون بأعبد لأن
الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وأن أعبد بدل اشتمال منه أي تأمروني بغير الله
عبادته   حذف لام الطلب
ويطرد عند بعضهم في نحو قل له ليفعل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة
وقل لعبادي يقولوا وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطلب والحق أن جوابهما
يختص بالشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس   حذف حرف النداء
نحو يوسف أعرض أن أدوا إلي عباد الله وشذ في اسم الجنس والإشارة نحو
أصبح ليل وقوله بمثلك هذا لوعة وغرام * ولحن بعضهم المتنبي في قوله
هذي برزت لنا فهجت رسيسا * وأجيب بأن هذا مفعول مطلق أي برزت هذه البرزة
ورد بأن مالك ابنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب
ويرده بيت أنشده هو وهو قوله يا عمرو إنك قد مللت صحابتي * وصحابتيك إخال ذاك
قليل   حذف همزة الاستفهام
قد ذكر في أول الباب الأول من الكتاب   حذف نون التوكيد
يجوز في نحو لا تعلن في الضرورة كقوله لا أرى أنا نفيتها جميعا ولو كانت بها عرب وروم وقد يجب
حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والأصل اضربن وقوله
لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه * وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة
حذفت ويعاد ما كان حذف لأجلها فيقال في اضربن يا قوم اضربوا وفي اضربن يا هند
اضربي قيل وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك
بالسيف قونس الفرس وقيل ربما جيء به في النثر وخرج عليه بعضهم قراءة من
قرأ ألم نشرح بالفتح وقيل أن بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن ولعله تقول المحذوف
ويحتمل التشديد فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ثبت ما أخذه أولى
حذف التنوين

يحذف لزوما لدخول ال نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف
في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف واما قوله
امسلمني الى قومي شراح فضرورة خلافا لهشام ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل
به من ابن وابنة اتفاقا وبنت عند قوم من العرب واما قوله جارية من قيس بن ثعلبة
فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله
الا قليلا وانا ونحوه لكن على حذف للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير وقرئ
قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين احد وسابق
ونصب النهار

حذف ال

تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يا رحمان الا من اسم الله تعالى والجملة المحكية
قيل وفي اسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة وشذ سلام عليكم بغير تنوين فقيل
على اضمار ال ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه فالاصل سلام الله وقال الخليل فيما
يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا على نية ال في خير ويرده انعقاد الاجماع من النحاة
للمنصوب وقال الاخفش ال زائدة وليس هذا بقياس التركيب فيما سبق وقال ابن
مالك خير بدل والبدل بالمشتق ضعيف فالاولى ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه اجاجا حذف لام قد يحسن مع طول
الكلام نحو قد افلح من زكاها

حذف لام لافعلن

مختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاكم لم يثار
اي لم يطلب بدم من قتله

حذف جملة القسم

يجب اذا تقدم عليه او اكتنفه ما يغني عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان
جاني زيد والله اكرمته فان قلت زيد والله انه قائم او لقائم احتمل كونه المتنازع عنه
خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير
ذلك نحو والنازعات غرقا الايات اي ليبعثن بدليل ما بعدها وبهذا العطف ونحو ان العامل
في يوم ترجف وقيل على ماله اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله
ق والقران المجيد اي ليهلكن بدليل كم اهلكنا او انك لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم

منذر

منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام لطول مثل قد افلح من زكاها
ابن كيسان ما يلفظ من قول الاية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان في ذلك
لذكرى ومثله ص والقران ذي الذكر اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين او لما الامر كما تزعمون وقيل مذكور
فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وقيل بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء وثعلب ص
لان المعنى صدق الله ويرده ان الجواب لا يتقدم وقيل كم اهلكنا وحذفت اللام لطول

حذف جملة الشرط

هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله فاتبعني اهدك ربنا اخرنا الى اجل
قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل وجاء بدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي وان لم يتات
اخلاص العبادة في هذه البلد فاياي فاعبدوني في غيرها ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي
او تقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم ورحمة فمن اظلم ممن
كذب بايات الله اي ان صدقتم فيما كنتم تشرعون به من انكم لو انزل علينا الكتاب فقد جاءكم بينة وان كذبتم
فلا احد اكذب منكم فمن اظلم واما جعلت نحو هذه الاية من حذف جملة الشرط فقط وهي مع حذفها
وحذف جملة الجواب لانه قد ذكر في موضعه جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سياتي
وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم
ويرده ان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه ابو البقاء فلذلك فادع اي فان
اي ان اردت مع فيه بدلك ونحو حسن وحذف جملة بدون ادات كثير كقوله فطلقها فلست
لها بكفء. والا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجب اذا تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان
فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه ان جاني والله اكرمته ومنه قول ابن معط الصبح ان يعد في
نحو الكلام اما من ذلك فيجيبه ضرورة وهي حذفه الجواب مع كون الشرط مضارعا واما الجواب الجملة
الاسمية وجملة الشرط والجواب خبر فيجيبه ضرورة ايضا وهي حذف الفاء كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها وزعم ابن الجبار انه قطع بنفي هذا الوجه ويجوز حذف الجواب
في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء اي فافعل ولو ان قرانا سيرت
به الجبال الاية اي لما امنوا بدليل وهم يكفرون بالرحمن والمحذوف بعد لو نا مكانه نحو

ـهذا القرآن وما قدرته المنصرم لو تعلمون علم اليقين أي لما ألهاكم التكاثر
ولو افتدى به أي ما يقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة أي لأدرككم وإذا قيل لهم اتقوا ما
بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون أي أعرضوا بدليل ما بعده أئن ذكرتم أي تطيرتم ولو جئنا
بمثله مددا أي لنفد ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم أي لرأيت أمرا فظيعا
ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي لعاجلكم قل أرأيتم إن كان من عند الله
وكفرتم به من الذي تحسبون تقديره ألستم ظالمين بدليل إن الله لا يهدي القوم الظالمين
ويرد أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا إلا بالفاء مزحزحة عن الهمزة ثم إن جئتما فيحسن
اليوم ويقدم على غيرها نحو فيما تحسن إليه تنبيـــه التمثيل بأن في
من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء ربه فإن أجل الله لآت لأن الجواب مسبب عن الشرط
وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت
ومثله فإن تجهر بالقول أي فاعلم أنه غني عن جهرك فإنه يعلم السر وإن يكذبوك أي فتصبر
فقد كذبت رسل من قبلك إن يمسسكم قرح أي فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن
يتبع خطوات الشيطان أي يفعل الفواحش والمنكرات فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر
ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا أي يغلب فإن حزب الله هم الغالبون
فإن عزموا الطلاق فلا تؤذوه ومن يقول ولا يعلم بأن الله سميع ذلك وبعلمه فإن تولوا
فلا لوم علي فقد أبلغتكم

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك بالاطراد في مواضع أحــدها بعد حرف الجواب يقال أقام زيد فيقال
نعم وألم يقم زيد فيقال نعم إن صدقت النفي وبلى إن أبطلته ومنه ذلك قولــه
قالوا أخفت فقلت إن وظيفتي ما إن تزال منوطة برجائي فإن أرضنا فقل نعم
بما قوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه فلا يلزم كونه من هذا خلافا
لأكثرهم لجواز أن لا تكون الهاء للسكت بل اسما لأن على أنها المؤكدة والخبر محذوف
أي إنه كذلك الثــاني بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص وقيل إن الكلام
جملتان نحو إنا وجدناه صابرا نعم العبد الثالث بعد حرف النداء في مثل يا ليت قومي
يعلمون إذا قيل إنه على حذف المنادى أي يا قومي ليت الرابـــع بعد إن الشرطية
كقوله قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن أي وإن كان كذلك

رضيته أيضا

رضيته أيضا الخـــامس في قولهم افعل هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله

حـــذف أكثر من جملة

في غير ما ذكر أشد أبا الحسن أن كانت طلعة الدمى آملو في سايرانه نحن واستبعد الحوفي أي
أن كان على قوله تعالى إن لم يكونا في ما بعض الاحتمال إنه منكر وقال في قوله تعالى فقلنا اضربوه
كذلك يحيي الله الموتى أن التقدير فضربوه فحيي فقلنا كذلك يحيي وفي قوله تعالى أنا أنبئكم
بتأويله فأرسلون إلى يوسف أن تقديره فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه
فقال له يا يوسف وقوله تعالى فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم أن تقديره
فأتياهم فبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم تنبيـــه الحذف الذي يلزم
النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك أن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو
شرطا دون جزاء أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل نحو
ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عاجل الله وأما قولهم في نحو سرابيل تقيكم الحر
إن التقدير والبرد وفي وتلك نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل أو لم تعبدني ففضول
في علم النحو وإنما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس
أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر في
ذلك في كتابي جريا على عادتهم وأنشد وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد
غزية أرشد بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعا وأما قولهم
في راكب الناقة طليحان إنه على حذف عاطف ومعطوف أي والناقة أي فلازم لئلا يلزم الإخبار عن
المخبر والمخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف أي أحد طليحين ولا يتأتى في غلام زيد ضربتهما

البـــاب السادس من الكتاب

في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين

وهي كثيرة والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعا أحــدها
قولهم في لو إنها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه
بما لم نسبق إليه والثاني قولهم في إذا إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى
الشرط غالبا وذلك معيب من جهات إحــداها أنهم يذكرونه في كل موضع وإنما ذلك
تفسير للأداة من حيث هي وعلى المعرب أن يبين في كل موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط أو لا

واحسن مما قاله أن يقال انه اريد تفسيرها من حيث هي ظرف مستقبل خافض لشرطه
منصوب بجوابه صالح لغيره لكن الثانية أن العبارة التي تلقى للمبتدئ ينبغي أن يطلب
فيها الايجاز لتخف على الالسنة اذ الحاجة داعية الى تكثيرها وبانه اخصر من قوله
لما يستقبل من الزمان أي يقول لما مستقبل الثالثة أن المراد انه ظرف
موضوع للمستقبل والعبارة موهمة انها محل للمستقبل كما يقال اليوم ظرف للسعي فان في
الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا كما تقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا فان الثاني حال
من الاول ويحتمل ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلا منه اذ لا يفيد الا اكثر منه الاقل على الاصح
ولو قال ظرف مستقبل لسلم من الاستحباب والايهام المذكورين الرابع
ان قولهم غالبا راجع الى قوله فيه معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضي ان كونه
ظرفا وكونه للزمان وكونه لما يستقبل لا يتخلف وقد بينا في هذا ان الامر بخلاف ذلك
الثالث قولهم ان النعت يتبع المنعوت في اربعة من عشرة وانما ذلك
في النعت الحقيقي فاما السببي فانما يتبع في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب
وواحد من التعريف والتنكير واما التثنية والتذكير واضدادها فهو كالفعل تقول
مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم اباؤهم وبرجل قائمة امه وبامرأة قائم ابوها وانما يقول
قائمين ابواهما وقائمين اباؤهم من يقول اكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه
القرية الظالم اهلها غير ان الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها مع الفصيح ان توحد وان
تكسر وهو ارجح على الاصح كقوله بكرت عليه بكرة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله
وفي الاستشهاد بالبيت لان هذا المحل ثابت ايضا للجمع والحال الرابع
قولهم في نحو فكلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن
دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا اي اكلا رغدا
وذكرا كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار وقد ذهب سيبويه والمحققون خلافه لان
المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه واشتعله اي فكلا الاكل واشتعل
الاشتعال بدليل قولهم سير عليه طويلا ولا يقولون طويل لو كان نعتا للمصدر
لجاز وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه يقولون رأيت كاتبا ولا يقولون
رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطويل وعندي فيما احتجا به نظران

احدهما ان المجوز ان المانع من الرفع ان الصفة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتجيير الصفة
مفعولا على السعة ومع هذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا ومع هذا فحلت الامر لان في
تعليق الحول بالمعنى مجاز واسقاطه مجاز فيه مجاز ويرجحه انهم يفعلون ذلك في صفة الاخبار في
يقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذف الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا واما الثاني
فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وانما له
المحدث ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات وما يقدح في قولهم انه يجب نحو قولهم اشتمل الصما
اي اشتمالا الحالة متعذرة لتنوع هيئة الخامس قولهم في البعاء جواب الشرط والصواب
وصوابه حرف استئناف واضرابه فانهما بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سوا
السادس قولهم في نحو ايتني اكرمك ان الفعل مجزوم في جواب الامر والصحيح انه جواب شرط
محذوف وقد يكون انما اراد تقريب المسافة على المتعلمين السابع
قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والصواب ان
يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكانهم حملهم على ما يقولوه اراده التقريب
وربما جا بالحكم يحتجون على تصحيح قول البصريين في ذلك فاذا عرفت قال خلاف ذلك
العاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة وفي نحو عثمان
للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة
المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان نعد موانع الصرف ثمانية لا
تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه لا يقوى الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان
يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سألناهم عن
علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى
ما اعتبره البصريون الحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نائبة عن او ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله
بعض ضعفاء المعربين والمفسرين واما الاية فقال ابو طاهر حمزة بن الحسين الاصبهاني
في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك
الحق واعلموا ان الاعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعضه وهو الاعداد
الاصول نحو ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة واتممناها

والصواب
فجواب الشرط
الشرك الى
قولهم ان
والجواب
عا مليز ان
قولهم
وصوابه

بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وفي قسم يؤتى به لا يؤتى ببعضه الربعة وانما يراد الانفراد
لا الاجتماع ونحو الابيات المعدولة كقوله الاية رابة سورة بالهمز وقال اي مثنى ثلاث
مثنى ثلاث ثلاثة ثلاثة ورباع اربعة اربعة بكل جنس لعده
وقال الشاعر ولا تغنوا هل يواه ابنسه باب تبغي الناس مثنى وموحد ولم يقل ثلاث
ورباع ويريد ورباعة كما قال تعالى ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم ولم يجعل بوقع نعت
الا لعات استعملها النحوي في غير موضع التقسيم ومقال احاد اي شد اسر في احاد ليلتنا
المنوطة بالتنادي. اه وقال الزمخشري فان قلت الذي اطلق للناكح في الجمع بين اثنين
او ثلاث او اربع فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير
ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا
المال وهو الف درهم درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت
فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء بها في المثال المذكور ولو جئت فيه باو
لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها
فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع ومعنى تجويز الجمع
بين انواع القسمة التي دلت عليه الواو وتجويزه ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكح من
ما اراد نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاءوا مختلفين في تلك الاعداد
وان شاءوا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراءه ذلك اه وابلغ من هذا قول الغالطين في البساط
قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى في باب الواو ان
ذلك لا حقيقة له واختلف في الواو لها هنا فقيل عاطفة خبرا هو جملة على خبر مقدر
والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل للاستيناف والوقف على سبعة وقيل
وثامنهم كلبهم لاتصال الكلامين ونظيره ان الطرفة اذا دخلت مرتبة
فان قلت لم يفعلوا ليس من كلامهم ويرده انه قد جاء في القائلين الاولين رجما
بالغيب ولم يجيء مثله في قول الثالثة فدل على انهم متكلمون صدقا وما يرده ذلك
بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن ان يكون المراد ما يعلم عدتهم او قصتهم
قبل ان يتلوها عليهم الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتاب وكلام الزمخشري
يقتضي ان القليل هم الذين قالوا سبعة وفيه مع الاشكال ايضا ولا

في الكلام تقدير الكونهم سبعة كانه لما قيل سبعة قيل ثم

خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال او الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق
الوصف بالموصوف كمررت برجل ومعه سيف واما الواو الاولى فلا حقيقة لها وقد مر واما
واو الحال فاين عامل الحال ان قدرت هم ثلاثة بانه قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا
بعلي شيخا قلنا العامل المعنوي لا يعمل في الحال المتقدمة الثاني عشر قولهم المؤنث المجازي يجوز معه
التذكير والتانيث ولهذا يجوز في الفعل المسند اليه والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث
المجازي ويكون المسند فعلا او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا او لذا يجوز طلع الشمس وتطلع الشمس
والطالع الشمس ولا يجوز هذه الشمس ولا الشمس هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع
خلافا لابن كيسان احتج بقوله ولا ارض ابقل ابقالها قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول
ولا ارض ابقلت ابقالها بالنقل ورد بانا لا نسلم بان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة
بنقل او غيره الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما
يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وح يتعذر استدلالهم
به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح
قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم
يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل
يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف الرابع عشر
قولهم ان النكرة اذا اعيدت كانت غير الاولى واذا اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين
الاول وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم
ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين اه ويشهد للصورتين الاوليين انك اذا قلت اشتريت
فرسا ثم بعت فرسا كان الثاني غير الاول ولو قلت ثم بعت الفرس كان الثاني عين الاول
وللرابعة قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما
كالذي كانوا ويشكل على ذلك امور ثلاثة احدها ان الظاهر في الم نشرح ان الجملة الثانية
تأكيد للجملة الاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين الاولى الثاني ان ابن مسعود
قال لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان
الاية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعيناه من التوكيد وعلى انه لم يستفد
تكرر اليسر من تكرره بل من غيره كان يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين

والثالث انه في التنزيل ابيات من نحو هذه الاحكام الاربعة فيشتمل على الاول قوله تعالى الله الذي
خلقكم من ضعف الاية وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله والاله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله
تعالى فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الاول خاص
وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل به على استحباب كل صلح جائز ومثله زمانهم
عند ابا موسى الاشعري والشيء لا يكون بوق نفسه وعلى الثالث قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك
من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان
فان الاول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية فان الاول
القاتلة والثاني المقتولة وكذا بقية الايات وعلى الرابع يسالك اهل الكتاب ان تنزل عليهم
كتابا وقوله اذ الناس ناس والزمان زمان فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن بالاخبار
عنه فائدة وانما هذا من باب قوله انا ابو النجم وشعري شعري اي لم يتغير عن حالته
فان ادعى ان القاعدة فيما انما هي مستمرة في عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل
عليها سهل الامر في الاشكال فان قلت ـــــ ما معنى ولن يغلب عسر يسرين في
قلت هذا على الظاهر بنا على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله
اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية تحتمل ان تكون تكريرا للاولى لتقرير معناها في
النفوس كتكرير الفعل في نحو جاء زيد زيد وان يكون تاكيدا وعدة بان العسر
مردوف بيسر لا محالة والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع بيسر فهما يسران على
تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا لانه ال لا يخلو ان كانت للعهد فهو العسر الذي كانوا
فيه بعينه لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت للجنس
الذي يعلمه كل احد فهو هو ايضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثاني
مستانفا غير مكرر فقد تناول بعضا غير البعض الاول ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه
وسلم والثاني ما تيسر في ايام الخلفاء ويحتمل ان المراد يسر الدنيا ويسر الاخرة مثل هل تربصون
بنا الا احدى الحسنيين وهي الظفر والثواب او الجنة وقال بعضهم الجوابة في بيان الاول
ما يوجبه الاتحاد في التنكير يرفع الاحتمال والقرينة تعينه وبيانه انه عليه الصلاة والسلام
كان هو واصحابه في عسر في الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ووعد عليه الصلاة
والسلام بان الاخرة خير له من الاولى فالتقدير ان مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان

مع العسر في الدنيا للقطع بانه لا عسر عليه في الاخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا انه له
يسرا في الدنيا ويسرا في الاخرة الخـــــامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل
في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند سيبويه ويشهد لذلك امور منـ
ـها قولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوته قاريا فان صاحب الحال معمول للمضاف
او للجار مقدرا والحال منصوبة بالفعل الثاني قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند
سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال
الاستقرار الذي تعلق به الظرف ومثله ان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان وهو امتكم
وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما فان هذا فيهما اذ صرح الناظم بان في له
العامل حرف التنبيه ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال
من المعرفة واما جواب ابن خروف ان الظرف انما يحتمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا فيجعل طلا مقدم
ولقول ابي الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم
المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض لانه تحمله من ضرورة باخرى وهي العطف على الضمير المتصل
مع عدم الفصل ولم يعتبر بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء
والعدم حتى قيل انه قياس واما جواب ابن مالك ان الحمل على طلل اولى فانه ظاهر انما يدعى لو ساوى
الظاهر المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العوامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى امتكم
والى صراطي وتنبه لصريح الناظم فيهما واما مسالة المضاف اليه فصلاحية المضاف فيها لسقوطه
جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسالة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا
الســـــادس عشر قولهم يغلب على المؤنث المذكر في مسائل احدها ضبعان في تثنية ضبع
للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك
الزجاج وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع
الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين ويجوز حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا
تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية
والقمر انما يطلع ليلا وانما المسالة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه ان يكون معنى
عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا عن العدد بكلمة بين قال وطافت ثلاثا بين يوم وليلة
الســـــابع عشر قولهم في نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب انه

مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع
عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا الا ترى انك لو قلت خلقت السموات مخلوقة كما تقول الضرب مفعول كان
صحيحا ولو قلت السموات مفعول به لم يصح **ايضاح اخر** المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذي غر
اكثر النحويين في هذه المسالة انهم يمثلون المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم
انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز
وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا لا موجد لهما في
الحقيقة سواه سبحانه وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في اماليه وكذا التحقيق انشاء
كنا بارجل فلان خيرا واسوا وعملت الصالحات وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول
المطلق يكون جملة وجعل منه ذلك قال زيد عمرو منطلق وفيه نظر وزعم ايضا في انبات زيدا
عمرا فاضلا ان الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لانها نفس النبا. قال بخلاف الثاني
والثالث في اعلمت زيدا عمرا فاضلا بانهما متعلقا العلم لا نفسه وهذا اخطا لانهما ايضا متعلقا النبا
لا نفس النبا وهذا الذي قاله لم يقله احد ولا يقتضيه النظر الصحيح **الثامن**
عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد
يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه
ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال

انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود

والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة
ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما
اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا
اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت
المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله
لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة
ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد

بالفعل

بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء
من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت
عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول
الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر كما فهم في الاية من قوله فذبحوها
التاسع عشر قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه
اوضح ومعناه التوسع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع
وهو الاستقبال وهنا تنبيهان احدهما ان الزمخشري في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة
وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد
من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بلا محالة لا اشعار للسين به واجيب
بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التاخر فاذا كان المقام ليس مقام تاخير لكونه بشارة
تمحضت لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب الثاني قال بعضهم في سيجدون
اخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء وانما نزلت بعد قوله ما ولاهم الاية
ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار انتهى والحق انها للاستقبال وان يقول يستمر على
الفوائد ذلك مستقبل وهذا الذي ذكره الفارع نظير ما يعطيه الزمخشري امتنعا في الامر هذا انه سلم ان قولهم
سابق على النزول وهذا خلاف الصحيح من كلام الزمخشري فانه سال ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه
العشرون قولهم في نحو جلست امام زيد انه زيد مخفوض بالظرف والصواب ان يقال انه
مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل للخفض في خصوصية كون المضاف ظرفا **خاتمة**
ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله
ولا يقال مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان يقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما
لم يسم فاعله لخفائه ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطي
واعطي لم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان يقول في قد حرف لتقليل مع
الماضي وحديث الاثر والتحقيق حدثتهما وفي اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع
وقلبه ماضيا ويزيد في لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفي الواو حرف عطف لمجرد الجمع او لمطلق الجمع
ولا يقول للجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف عطف
للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فيحسن بقول عاطف ومعطوف

وجازم ومجزوم وناصب ومنصوب كما تقول جار ومجرور

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

والمخاطب بفطن لهذا الباب المبتدي فاعلم ان اللفظة المعبر عنه ان كانت حرفا واحدا عبر عنه
باسمه الخاص به او المشترك فيقال في التاء من نحو ضربت انا فاعل او الضمير فاعل
ولا يقال تاء فاعل كما يلفظ به بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا فاما الكاف الاسمية فانها
ملازمة للاضافة واعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها فقلت
في نحو قوله وما بعدها الا الزيارة كها الكاف اسم فاعل ولا تقول الكاف فاعل لان الذال ما يعتمد عليه
ويجوز في نحو اللة وفى نفسه وشر الشوب ولهذا الامر انما مبني على احد القولين
انهما بعد اين وتقول في فعل امر والحذف يقي عارة باعتبار يخبر الامر وتقول الباء
حرف جر والواو حرف عطف ولا ينطق بلفظها وان كان اللفظ على حرفين ينطق به فقيل
مذ حرف تخفيف وهل حرف استفهام ونا فاعل ومفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك
الضمير فلا ينطق بالمتصل مستقبلا ولا يجوز ان تنطق باسم شيء من ذلك كي الدينة
الاطالة وعلى هذا معقولهم الاينس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بها
سيبويه والخليل وان كان الكثير من ذلك نطقت به ايضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب
فعل ماض وضرب لهذه اسم ولهذا الخبر عنها بقولك فعل ماض وانما يحمل على الحكاية
يدلك على ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان محصل وضرب هنا لا يدل على ذلك وان الفعل
لا يخلو عن فاعل في حالة التركيب ولهذا لا بد من ان يكون له فاعل ولا يرفع له ذلك
انك تقول في زيد من قام زيد مرفوع بقام فيه خلاف الجار عليه وقال في بعضهم لا دليل في ذلك
لان الفعل كلمة قام فقلت كيف وقع قام مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت
ماذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قام لانك
انما اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت عن ضرب باعتبار
مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان ولهذا في انه مسماه لفظ كاسماء السور
واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف ال فنطقت بتغلب اللفظ من الحرفية
الى الاسمية اجريت عليه قياس همزة الاسماء كما انك اذا سميت باضرب نطقت

همزته

١٠٦

همزته واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به
الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال بعضهم كيف يتوهم ان ابن مالك اشتبه عليه
الامر في الاسم والحرف فقلت فكيف توهم ابن مالك ان النحويين قاطبة غلطوا في قولهم ان الفعل
يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه وهو قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان ولا بد
للمتكلم على الاسم ان تذكر ما يقتضي وجه اعرابه لهذه كذا مبتدا خبر فاعل مضاف اليه واما قول كثير
من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا
فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القول لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المتحدث فيه مفعولا
عين نوعه فقيل مفعول مطلق او مفعول به او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل
مفعول واطلق لم يرد به الا المفعول به لما كان اكثر انواعا عليه ورأى في الكلام خففوا اسمه وانما كان
حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا
بقيد الاطلاق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان او ظرف مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه
كما في الجار والمجرور الذي له متعلق فان كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقيل مفعول
اول او ثان او ثالث وينبغي ان يعين المبتدا نوع الفعل فيقال فعل ماض او مضارع او فعل امر
ويقول في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على
ما يجزم به مضارعه في نحو يتربصن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي نحو ليبنذن
مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد ويقال في المضارع انه مرفوع لحلوله محل الاسم
او يقول منصوب بكذا او بالحار انا ومجزوم بكذا ويبين علامة الرفع والنصب والجزم
وان كان الفعل ناقصا نص عليه فيقول مثلا كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب
الخبر وان كان الخبر على غير محله عين ذلك فقال في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبر
مقدم ليعلم انه فاته موضعه الاصلي وليتطلب مبتدأه وفي نحو لولا اذ يتوفى الذين كفروا
الملائكة الذين مفعول مقدم ليتطلب فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر
موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وقوله كفى بجسمي نحولا
انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني ولهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما
لا اليهما ومثله الحال الموطئة في انا انزلناه قرانا عربيا وان كان المتحدث فيه حرفا عين
نوعه ومعناه او عمله ان كان عاملا فيقال مثلا ان حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر

لن حرف نفي ونصب واستقبال ان حرف مصدري ونصب ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي
يجزم الفعل المضارع ويقلبه ماضيا ما بعد الالف في المزيدات تشكل على الجمل الصغار للاسـ
فصل واول ما يحترز فيه المبتدي في صناعة الاعراب ثلاثة امور احدها
ان يلتبس عليه الاصلي بالزايد ومثاله انه اذا سمع ان من علامات الاسم وان تاء التانيث من علامات
المضارع وان تاء الخطاب من علامات الماضي وان الواو والفاء من احرف العطف وان الباء واللام من
احرف الجر وان نحو ما لم يسم فاعله مضموم الاول سبق وهمه الى ان العبث واللهو اسمان
وان اكرمت وتعلمت مضارعان وان وعظ وفتح وشكر وجمع معطوفان وان نحو بنت وسير والفخر
وتعجب حل منهما جار ومجرور وان نحو يد حرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يقرا الهاكم
التكاثر مبتدا وخبر لمثلها مثل نوقظ المنطلق زيد ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام
نارا حامية الهاكم بحذف الالف كما يحذفون اول السورة في الوصل فيقال الخبير القارعة وذكر
لي رجل عن كبير من الفقهاء من يقرا العربية انه استشكل قول الشريف الرضي اتيت
رياض الجعون من اقرا وابيت منه بليلات الملسوع وقال اليفاعة الثنا قد اتيت
وبعد المخاطب لا المتكلم وبحثنا من ابيت وفي للمتكلم لا للمخاطب فبينت له ما في
ان الفعلين مضارعان وان الثاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة
والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لحلوله محل الاسم وان الثاني منصوب
بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة: الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة
والاخاء. وحكى العسكري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل ابوك
بحماره فقال باعه فقال لم قلت باعه قال فلم قلت انت بحماره فقال انا جررته بالباء فقال فلم
باؤك تجر وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر التاريخي في اخبار
النحويين ان رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال
السماك انت احمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية
الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين
كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعضهم من حضر هذه الواو في اولها وقلت
يوما الفقهاء يلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال قائل قد قال الله تعالى فبايعهن وقال
الطبري في قوله تعالى اثم اذا ما وقع امنتم به نقلا رفاع جماعة من القرشيين كذلك ننجي المومنين

في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لما
كان اخره مفتوحا والمومنين مرفوعا وان قيل سكنت الياء للتخفيف
كقوله بقي الخليفة بارض فما رضي لكم وايضا ضمير المصدر مقام الفاعل
قلنا الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مع وجوده شاذة بل اقامة
ضمير المصدر مقام الفاعل شاذة ولو كان وحده لانه مبهم وربما
يشتبه نحو قولهم بعد الجازم والجازم والفرق بين تمييز في نحو فان تولوا فقل
حسبي الله ماض ونحو فان تولوا فاني اخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل
وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
على الاثم والعدوان ان الاول امر والثاني مضارع لان النهي لا يدخل على الامر
وتلظى في انذرتكم نارا تلظى ولا يقبل تلظت وكذا اتقي من قوله تمر ابتغاي
انه يعيش ابو بها ودونهم ابن مالك وجعله ماضيا من باب رباه امر ابغ ابغا النعا
وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة ومما يلتبس على المبتدي ان يقول في نحو
مررت بقاض ان الكسرة علامة الجر وان بعضهم يستشكل قوله تعالى لا ما
ينكحها الا زان او مشرك وقد سالني عن ذلك بعضهم فقال كيف عطف
المرفوع على المجرور فقلت له فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبينت
له ان الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقائها
ساكنة هي والتنوين فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة
ويقال في نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة
وفي نحو والفجر وليال عشر والشفع والوتر والفجر جار ومجرور وليال عاطف
ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة
مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ونايب الثقيل ثقيل ولهذا حذفت
الواو في يذهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان الفتحة ليست نايبة عن
الكسرة لان ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وما فيهما فعل بالفتح
فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء يفعل على ذلك واما يذهب جاءت الفتحة فيه
عارضة لحرف الحلق ومن هذا ايضا قال ابو الحسن في غلاما ابا غلام بالنصب على

ان اصله يا غلامي ثم حذفت الياء وان كانت اخف الحروف لان اصله اليا ومن ذلك ان يتبادر
في نحو المصطفين والاعلين الى الجمع بانه شاذ والصواب ان تنظر الى نونه فان وجدتها مفتوحة
كما في قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار حكم بانه جمع وفي الاية دليل ثان وهو وصفه
بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد وانهم ومحال ان يكون الجمع منه الا تثنية وفي قول
الاحنف تحلم على الادنين واستبق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك ان تعرب ايضا
والكاف والهاء في نحو غلامي اكرمني وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه اعرابا واحدا والا تعكس الصواب
بتعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات واذا اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن وتستثني من
الاول نحو ارايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيه حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع
لا محل فيه للضمير الا الجر وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياك واياكم واياي بالضمير حرف وكلم
خطاب وغيبة ونوع فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه والضاربي على قول سيبويه
لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى ما ليس فيها ونحو قولهم لا عهد لي بالالاء تعالى منه والا ارفعه
بعض العيش بالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا يشبه بالمفعول لان
اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافة اليها والا لجرت او رفعت بالكسر ثم
وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا ابره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل
وان كسرتها فهي مجرورة ومن ذلك قوله فان تك حتفا مطر حراب ثيم رددا يجر مطره
بالضمير منصوبة على المفعول به وهو فاعل بين النصابيين تنبيه
اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويدا اسم فعل فالكاف خطاب وان قدرته مصدرا فهي
اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل الثاني ان يجري لسانه على عبارة اعتادها
فيستعملها في غير محلها كان يقول في كنت وكانني الناقصة فعل وفاعل لما الف
من قولك لغير في فعلت وفعلها واما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فانه
اصطلاح غير مالوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية والشجاع اسدا واما بقوله
على سبيل الغلط فلا لكن يعاب عليه الثالث ان يورث شيئا طالبا لشيء
ويجعل ذلك الطلب كان يذكر فعلا ولا يتطلب فاعله او مبتدا ولا يتعرض
لخبره بل ربما مر به فاعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له فان قلت فعل من ذلك قول
الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة لطائفة

ويظنون

ويظنون صفة اخرى او حال ويعني قد اهمتهم انفسهم فابن الى استئناف على وجه البيان
للجملة قبلها او يقولون بدل من يظنون فكانه نسي المبتدا ولم يجعل شيئا من هذه الجملة
خبرا له قلت لعله رأى ان خبره محذوف اي ومنكم طائفة قد اهمتهم انفسهم ثبت وكيت
والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتدا بالنكرة صفة مقدرة
اي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم اي منوان منه او اعتماده على
واو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار ورسالة كثيرا من الطلبة
عن اعراب احق ما سال العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول ويسكتون عن المبتدا
فلا خبر والصواب انه الخبر والمفعول العايد محذوف اي ساله وعلى هذا فيقال
احق ما سال العبد ربه بالرفع وعكسه ان مطابقة الروح قد ذهب الوهم
فيه الى ان الروح خبرها على ان المطابق اسم مفعول وانما هو مفعول والمطابقة
مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجيء الخبر بعده ومن هنا اخطأ من قال في مجلس الواثق
بالله في قوله اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم انه برفع رجل
وقد مضت الحكاية تنبيه قد يكون للشيء اعراب
اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء اخر بعده انتقل الى اعراب اخر فينبغي التحرز
في ذلك فنحو ما انت وما شانك بانهما مبتدا وخبر اذا لم تات بعدهما بنحو
قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما
تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفع بالفاعلية او على انه اسم
لكان وشانك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر لكان او مفعول لا
تصنع ومثله قولك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا لا
اذ لا يقع مفعولا به وكذلك لا يختلف اعراب الشيء باعتبار المكان الذي يحل فيه
ومسالتنا الثالثة حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا مقالا زائدة بنا
منه على ان المثال المسؤول عنه ما كان احسن زيدا ويبقى السؤال نعين
فيها والصواب الاستعمال بانها في هذا الوضع زائدة كما ذكرنا وليس لها اسم
ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما ذكرنا في ما يقول زيد لما استعملت
استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل على قول البصريين والمحققين وعندي فيه بعيد

يعني تامة وما عداها خبر الكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة
بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بالمصدرية
وقيل ما احسن ما كان زيد وكان تامة واجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما اسمها
موصولا وان ينتصب الحكم زيدا على انه الخبر اي ما احسن الذي كانه زيدا ورد بان
ما احسن زيدا مغن عنه

الباب الثامن من الكتاب

في امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي
احدى عشر قاعدة

القاعدة الاولى

قد يعطى الشيء
حكم ما اشبهه في معناه او لفظه او فيهما اما الاول فله صور كثيرة احداها
دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض
ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر والذي سهل ذلك
التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق
السموات والارض قادر على ان يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء في كفى بالله شهيدا
لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا بخلاف قوله قليل منك يكفيني ؛ وقوله
سود المحاجر لا يقران بالسور لما دخله معنى لا يتقربن بقراءة السور
ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان تقول وصلت كتابك مقرات به على حد قوله
لا يقران بالسور لانه عار عن معنى التقرب والثانية جواز حذف خبر
المبتدا في نحو ان زيدا قايم وعمرو اكتفى بخبر ان لما كان ان زيدا قايم في معنى زيد
قايم ولهذا لم يجز ليت زيدا قايم وعمرو والثالثة جواز انا زيدا غير ضارب
لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف
فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب ودليل المسالة
قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين وقول الشاعر فتى هو حقا غير ملغ تواله
ولا يتخذ يوما سواه خليلا ؛ وقوله ان امرا خصني عمدا مودته ؛ على
التنائي لعندي غير مكفور ؛ ويحتمل ان يكون منه فذلك يوميذ يوم عسير
على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على بعسيرا او بمحذوف هو نعت
لعسيرا وحال من ضميره ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم

لان الثاني في معنى لا فلم يعمل غيره والرابعة جواز غير قايم الزيدان لما كان في معنى
ما قايم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر
ودليل المسالة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم ومن احسن
ما قيل في بيت ابي نواس غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن والخامسة
اعطاؤهم ضارب زيد الان او غدا حكم ضارب زيدا في التنكير لانه في معناه فلهذا وصفوا به النكرة
ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال واجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو
هذا ملتوتا شارب السويق كما تقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شي من ذلك اذا اريد المضي
لانه حينيذ في معنى ليس الناصبة والسادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو
وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان يتم نوره لما كان في بعقو وانها لا تسهل
الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره والسابعة العطف بولا بعد الايجاب
في نحو قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب لما كان معناه قال الله لي لا اسمو بام ولا اب
والثامنة زيادة لا في قوله تعالى ما منعك الا تسجد قال ابن السيد المانع من الشيء
امر للممنوع الا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد والاقرب عندي ان يقدر في الاول ما يريد
التقدير في الثاني ما الذي امرك بوضعه في نحو ان الناصبة لا تصاحب الناصبة بخلاف الخافض
والتاسعة تعدية رضي بعلى كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لما كان رضي عنه
بمعنى اقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط
والعاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا
قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني وقيل الا وما بعده صفة
وقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلو من الاعتراض
ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا حذف خبره اي لم
يشربوا والحادية عشر تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك
مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مونثان ولكن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر
ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل والثانية
عشر قولهم علمت زيدا من هو برفع زيد جوازا لانه نفس من في المعنى والثالثة
عشر قولهم ان احدا لا يقول ذلك برفع ذلك ما وقع احدا في الاثبات لانه نفس الضمير

المستتر في يقول والضمير في سبان للنبي فكان احد اثنا عشر رجلا في ليلة لا نرى بها احدا
يحكي علينا الا كواكبها برفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احد وهو واقع في سياق
غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع
شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي
فقال الكتاب اليس في صحيفة وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما انشد فيها
خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها
او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك ويلك وقالوا مررت برجل ابي عشرة
نفسه ويقول عرب كلهم ويقال عرفج كله برفع الفاعل والكل في الاسماء الجامدة في
لما تحقق فيها الغزارة اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد

تنبيه ـــــــ فعدان الاول انه وقع في كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لبعض ا
موجود المنزلة بعض اخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم المعنى المعدوم الصالح للوجود
منزلة الموجود كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
وقد مضى والثاني انه ليس بلازم ان يعطى الشيء حكم ما في معناه الا ترى ان المصدر قد لا يعطى
حكم ان وصلتها وبالعكس في مثل الاول انهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار وفي ما
في سد مسد جزئي الاسناد ثم انهم شركوا بين ان وانّ في نفوذ المسألة في باب ظن
وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسد مسد ما في باب عسى وخصوا المشددة بذلك في باب
لو وفي مثل الثاني انهما لا يعطيان حكم النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت
ان تقوم وانك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وتشد قوله فيا ياك اياك المرا فانه لمعشر داع وللشر
جالبه فاجري المصدر مجرى ان يفعل في حذف الجار وتقول حسبت انه قائم او ان قام تقول
حسبت قيامه حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان يقوم ويمتنع عسى انه قائم وتقول في لعل
لعل زيدا لو انه يقوم ولا تقول لو ان تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا تقول جئتك
ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري والثالث ان ما اعطي حكم الشيء
المشبه له في بعضه دون معناه لا يحصى كثيرة انما احصيها انما زيادة ان بعد ما المصدرية
الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لانها بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب

بعدان

بعدان مجولا على نحو قوله ما ان رايته ولا سمعت مثله الثانية دخول لام الابتدا
على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدا كقوله
لما اغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي وهذا المحمول في اللفظ على نحو
قولك لما تصنعه حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية
حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده
ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وهذا المحمول في اللفظ على نحو
ولا تحسبن الله غافلا ومن اولها على النهي لم يحتج الى هذا نحو ولا تحسبن الله
الرابعة حذف الفاعل في قوله تعالى اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد
مشبها له في اللفظ بقولك امرر بزيد الخامسة دخول لام الابتدا بعد ان التي بمعنى نعم
لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرا ان هذان لساحران وقد
مضى البحث فيها السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة برفع صفتها
وضم اي كما يقال يا ايتها العصابة وان كان حقها وجوب النصب كقولهم نحن العرب اقرى
الناس للضيف ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء اعطيت حكمها
وان انتفى موجب البناء واما اي في المثال فلا يكون منادى لانه بل ما عطي الحكم الذي
يستحقه في نفسه واما نحن معاشر الانبياء لا نورث فواجب النصب سواء اعتبر حاله
او حال ما هو شبيه به وهو المنادى السابعة بناء باب حذام في لغة الحجاز على
الكسر تشبيها بنزال ودراك وذلك مشهور في العار وربما جاء في غيرها وعليه
وجه قوله يا ليت حظي من جداك الضافي والفضل ان تتركني كفاف والاصل
كفافا مصدر ومنه عندي حانت قوله جابت لتصرعني فقلت لها اقصري اني امرؤ
صرعي عليك حرام وليس كذلك اذ ليس لعله فاعل ولا فاعلة فالاصل قول
الفارسي ان اصله حرام كقوله والدهر بالانسان دواري ثم خفف ولو امكن لكان
اولى واما قوله فلبثنا فحنانا لات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فقلت بنا به
قطعه عن الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلط به في الفم مسلط فيه وبعد
تشبيهه به والثامنة بناء حاشى وقلت حاشى لتشبيهها في اللفظ
بحاشى الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها

كما تقول تنزيها لله وإنما قلنا إنها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا إذ ليس
بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف معموله أي جانب يوسف
المعصية لأجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك أتفعل كذا أو فعلت
كذا فتقول حاشى لله فإنما معناه تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن نونها
أعربها على الفتح هذا الشبه كما أن بني تميم أعربوا باب حذام وكذلك الشاسعة
من قول بعض الصحابة رضي الله عنهم فقصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكثر ما كنا قط وآمنه فإنه وقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية
العـــاشرة إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل
شيء ولك قصرا وحتى اجتمعا في نحو يبين كقوله بين إنه البر شيء يعني النطق في
الطيب والطعيم وقول أبي جهل ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث
سني لمثل هذا ولدتني أمي وقول آخر إذا ركبت فاجعلوني وسطا إني كبير
لا أطيق العنفا ويسمى ذلك التنبا والثـالث وهو ما أعطي حكم الشيء
المشابه له لفظا أو معنى نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب فإنهم منعوا
أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا و
إفادة المبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في
فيما ذكرنا قال يا ما أميلح غزلانا شدن لنا ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ذكره
الجوهري ولكن النحويين في هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان
وليس كذلك قال أبو بكر بن الأنباري ولا يقال إلا لمن صغر سنه القاعدة الثانية في
أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر والأكثر الرفع
وقال بعضهم أناسي يجاء من قل وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فإن العطف
على ولدان مخلدون لا على أكواب وأباريق إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور
وقيل العطف على جنات فكأنه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل
على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون بأكواب
وقيل وأرجلكم بالخفض أنه عطف على أيديكم لا على رؤوسكم إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة
ولكنه خفض لمجاورته ورؤوسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت

قليلا

فليس إلا كما مثلنا وفي التوكيد نادر كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل
إذا انحلت عرى الذنب قال الفراء أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت
كلهم يعني بالنصب فقال هو خير مما قلته أنا ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض
ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من المجاورة وقال الزمخشري لما كانت الأرجل بين
الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعا
فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها
وقيل إلى الكعبين فجيء بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة لأن المسح لم تضرب له
غاية في الشريعة انتهى تنبيـــه أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار
وتأولا قولهم خرب بالجر على الصفة لضب ثم قال السيرافي الأصل خرب الجحر منه بتنوين خرب
ورفع الجحر ثم حذف الضمير وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل
حسن الوجه بالإضافة والأصل حسن الوجه منه ثم أتى بالجحر مكانه لتعذر ذكره فاستتر
وقال ابن جني الأصل خرب جحره ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما
استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن
اللبس وعن السيرافي أن هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ورد بأن ذلك ما يجوز
في الثاني دون الأول كما سيأتي ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والأصل أمرأني وقولهم هو رجس
نجس بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا وإنما يتم هذا
أن لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وقد يكون الاستشهاد لالتزام التناسب
وأما إذا لم يلتزم فقد أجازوه دون تقدم رجس إذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة
فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا أخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ
جماعة سلاسلا وأغلالا لا يبصر وسلاسل وفي الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات
والأصل موزورات بالواو لأنه من الوزر وقراءة أبي حيوة يؤقنون بالهمز وقوله أحب المؤقدين
إلي مؤسى وجعدة إذ أضاء ... بهمز المؤقدين ومؤسى لما أعطاء الواو المجاورة
للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه أجوه وفي وقتت أقتت ومن ذلك قولهم في
صوم صيم حملا على قولهم في عصي عصي وكأن أبا علي ينشده مثل ذلك قد يوخذ الجا رجي الجار
القـــاعدة الثالثة قد يتشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه

ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين قال الزمخشري الا ترى كيف رجع معنى
ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم ولا تضموها اليها اكلين لها ومن ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن
الرفث معنى الافضاء فعدي بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى بالباء
يقال رفث فلان بامراته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه اي فلن تحرموه او فلن تحرموا
ثوابه ولهذا عدي الى اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تنووا
ولهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله لا يسمعون الى الملا الاعلى اي لا يصغون وقولهم سمع الله
لمن حمده اي استجاب فعدي سمع في الاول بالى وفي الثاني باللام وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل
يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اي يميز فلهذا عدي بمن لا بنفسه
وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف ولهذا عدي بمن
ولما خفي التضمين على بعضهم في الاية وراى انه لا يقال حلف من كذا بل يقال حلف عليه قال
من متعلقة بمعنى الذين كما تقول لي منك مبرة قال واما قول الفقهاء الى من امراته فغلط اوقعهم
فيه عدم فهم المتعلق في الاية وقال ابو كبير الهذلي حملت به في ليلة مزؤودة كرها وعقد نطاقها
لم يحلل ممن حملن به وهن عواقد :: حبك النطاق فشب غير مهبل :: في مزؤودة اي مذعورة
وروي بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسري وبالنصب حالا من المراة وليس بقوي مع انه الحقيقة
لان ذي الليلة حد لا يبصر ما فيه والشاهد فيه انه ضمن حملت معنى علقت ولولا ذلك لما
عدي بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق كيف تراني قاليا مجني قد قتل الله زيادا عني
اي صرفه عني بالقتل وهو كثير قال ابن جني في كتاب التمام لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتابا
لكان مئين اوراقا القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره
لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد
منهما السدس وفي الاب والخالة ومنه ورفع ابويه على العرش والمشرقين والمغربين ومنه
الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه
والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فاراتني القمرين في وقت معا
اي الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا فقرا الا انه لا يجتمع قمران في ليلة
كما لا يجتمع شمس وقمران وما ذكرناه اصح والقمران في الاصل للشمس والقمر وقيل انه من قول الفرزدق

لنا قمراها والنجوم الطوالع وقيل انما اراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام لان نسبه
راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين في ابي بكر وعمر وقيل المراد عمر بن
الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان رضي الله عنه نسالك سيرة
العمرين قال نعم قال قتادة اعتق العمران ما بينهما امهات الاولاد ولهذا المراد به عمر وعمر
وقالوا العجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت
من على ما لا يعقل في فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واسم المخاطبين
على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة
بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على الاناث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على
ابليس حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس قال الزمخشري الاستثناء متصل لانه واحد
بين اظهر الالوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثني منهم استثناء احدهم
ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا ومن التغليب اولى ومن قوله في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب
والذين امنوا معك من قريتنا فانه عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه ومثله
جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام
فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم في هذا التدبير
وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا حتى حصل بينهما التوالد فجعل هذا التدبير كالمنبع
والمعدن للبث والتكثير فلهذا جيء بفي دون الباء ونظيره ولكم في القصاص حياة وزعم جماعة
ان منه يا ايها الذين امنوا ونحو بل انتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة
اللفظ القاعدة الخامسة انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها وقوعه
وهو الاصل الثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي شارفن
انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون
ان يتركوه وقد مضى في فصل العود ما لم يتقدم ذكره قوله :: الى ملك كاد الجبال لفقده تزول
زوال الراسيات من الصخر الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط
نحو فاذا قرات القران فاستعذ اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون
وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم فلا
تتناجوا بالاثم والعدوان اذا ناجيتم الرسول فقدموا الاية اذا طلقتم النساء فطلقوهن

لقد تهن وفي الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل ومنه عند غيره فاذا رجحنا من كان
بيدها مراد المتبيز فارجعنا بيدها غير بيت من المسلمين فاردنا الازاج ولقد خلقناكم ثم صورناكم
ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ثم للترتيب ولا يكفي هنا الحمل على الظاهر فاذا خلقناكم وصورنا
على ارادة الخلق والتصوير لا يشكل وقيل هو على حذف مضافين اي خلقنا اباكم ثم صورنا
اباكم ومثله وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها ثم دنى فتدلى اي اراد الدنو
من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق في الهوى وهذا اولى من قبل ادعاء القلب في هاتين
الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاءها باسنا فاهلكناها ثم تدلى فدنا وفي الصحيح اذا اتى
احدكم الجمعة فليغتسل وقال فارقنا من قبل ان نفارقه لما فرض من جاع عطر وطهر اي اراد فراقنا وفي
كلا منهم عكس هذا وهو التعبير بارادة الفعل عن ايجاده نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله
بدليل انه قوبل بقول الله تعالى ولم يفرقوا بين احد منهم الرابع القدرة نحو وعدا علينا انا
كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم
يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ونبلو اخباركم اي ونعلم اخباركم لان
الابتلاء الاختبار والاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الآية في قراءة غير الكسائي
يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها
شرطه اي هل ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته ومثله فظن ان لن نقدر عليه اي لن نؤاخذه فعبر
عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها واما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال
ربك فحذف المضاف وهل تطلب الطاعة ربك في انزال المائدة اي استجابته ومن الثاني فاتقوا النار
اي فاتقوا العناد الموجب للنار القاعدة السادسة
انهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد الاحضاره في الذهن حتى
كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لان لام الابتداء للحال نحو هذا من
شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام
كما تقول هذا الكتاب في يدي وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله
الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فاحيينا به الارض الا ترى ان المعنى في قوله تعالى
فتثير سحابا قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة من اثارة السحاب بيدا قطعا ثم يتضام متقلبة بين اطوار حتى يصير ركاما ومنه

يتخطفه

فتخطفه الطير ثم قال لكن يسكنونه اي مكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء او تهوي به الريح
في مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض الى قوله ونري فرعون وهامان ومنه
عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبنا ثم وبهذا التقدير
يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون لان
هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارء وفي الآية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قول
جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالايماء .. ولولا حكاية الحال في قول حسان يغشون حتى
لا تهر كلابهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول
القاعدة السابعة ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير اخر
نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى
وقال ابن العربي ما العيشان ان تثبت الحياة .. ولا كما الحيتان كل فتى ندي .. وقال في عسى زيد ان يقوم
ميتل هو على ذلك وقيل على حذف مضاف اي عسى امر زيد او عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة
ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر وانها قد عملت والزائدة لا تعمل خلافا للاخفش الحسن
واما قول الراجز في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم .. او ان يبين جميعا .. وهو مختار
فيجوز كون ان زائدة فلان النصب هنا يكون بالعطف لا بان وقيل في ثم يعودون لما قالوا ان ما قالوا
بمعنى القول والقول بتأويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابن
البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عندي ان يكون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول
اه وهذا يقتضي جواز ان يكون بمعنى ذلك وقال السيرافي اذا قيل قاموا ما خلا زيدا او ما
عدا عمرا فما مصدرية وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء قال ابن مالك وفيه الحال لا
معرفة لتأويلها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا واما قول ابن خروف
والشلوبين ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لانه معنى الاستثناء فاين ما بعدهما
لانهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره القاعدة
الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم
واي فتى هيجاء انت وجارها ورب رجل واخيه وانه نشانز عليهم من السماء فتطلق ولا يجوز
كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي جارها ولا يجوز ان يقوم زيد فاعل عمرو والا في الشعر
كقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا عني وما يسمعوا من صالح دفنوا

اي لا يضاف بحال وابن ابي سعرة مجرورة كما ان اسم التفضيل كذلك ولا تجر رب الا النكرة ولا يكون في
النثر وفعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقال الشاعر: ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا . او تنزلون فـ
فانا معشر نزل. فقال يونس اراد او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه
من ذلك العطف على التوهم قال وكانه قال اتركبون فذلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون
مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعدا ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى
الفـــــاعدة الثامنة انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما
فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا وفعل التعجب من
المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجا لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه
نحو قوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول
الجاري مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر ومجروره وبين اذا ولن
ومنصوبهما نحو فهي اذا والله زيد واشتريته والله بدرهم وقوله اذا والله نرميهم بحرب وقوله
لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا. وقد موهما خبرين على الاسم في باب ان
نحو ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو ما في الدار زيد جالسا وقوله فما كل حين من توالي
مواليا وبان كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله وما كل من وافى منى انا عارف واهل النحو كما نقابيه
من الذين في قول وعلى الفعل المنفي بما نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا وعلى ان معمولا لـ
لخبرها في اما بعد فان الله يقول كذا وكذا في قول وقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم
الضبع وعلى العامل المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب واما مسئلة اما فاعلم انه اذا تلا اما
ظرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو اما في الدار او عندك فزيد جالس جاز كونه
معمولا لاما او لما بعد الفاء وان تلى الفاء ما لا يتقدم عليه معموله نحو اما زيدا او اليوم فاني ضارب
فالعامل عند المازني اما ويمتنع مسئلة الظرف فقط لان الحرف لا ينصب المفعول به وعند
المبرد فيجوز مسئلة الظرف واحتج بان اما وضعت على ان ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا
من وجهين ومسئلة المفعول من جهة اعمال ما بعد الفاء
بينها وبين اما وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به واما قوله اما انت ذا نفر فليس الظرف على
تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف والتقدير افتخرت علي
واما المسئلة الاخيرة فمن اجاز زيد في الدار جالس ذلك عنده مختص بالظرف الفـــاعدة
العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله عنه كان

كان

١١٤

كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء. فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم
وتاوله الفارسي على ان انتصاب المزاج على الظرف فيه المجازية والاولى رفع المزاج ونصب العسل وقد روي
كذلك ايضا فارتفاع ماء بتقدير وخالطهما ماء. ويروى برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن السيد انه
كان زائدة فخطا لانها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو لذلك هنا وقول روبة: ومهمه
مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اي كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة
وحذف المضاف وقال فان انت لاقيت في نجدة فلا تتهيبنها ان تقدما اي فلا تتهيبنها وقال ابن مقبل ولا
تتهيبني الموماة اركبها اذا تجاوبت الاصداء بالسحر اي ولا اتهيبها وقال كعب وقد تلفع بالقور العساقيل
القور جمع قارة وهي الجبل الصغير والعساقيل اسم لاوائل السراب ولا واحد له والتلفع الاشتمال وقول عروة
ابن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك الا ما اطيق وقال القطامي فلما ان جرى سمن عليها كما
طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت
الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قاله الجوهري وجماعة منهم الكسائي والزمخشري وجعل منه ويوم
يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب
وقال اخرون لا قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على الزمخشري في الاية وزعم بعضهم في قول المتنبي
وعذلت اهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق ان اصله كيف لا يموت من يعشق
والصواب خلافه وان المراد انه صار يرى ان لا سبب للموت سوى العشق ويقال اذا طلعت الجوزاء
انتصب العود في الحرباء اي انتصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله تعالى في سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا
او هم قائلون وقد مر تاويلها ونقل الجوهري في فكان قاب قوسين او ادنى ان اصله فكان قابي قوس فقلب التثنية
بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه وله طرفان فله قابان
لا ان فسر بالقدر ونظير هذا انشاد ابن الاعرابي اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري فعله بحمول
اي فلست لشره فعله بحمول وعليه قيل ومن القلب اذهب بكتابي هذا الاية واجيب بان المعنى ثم تول عنهم الى
مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل في فعميت عليهم ان المعنى
فعميتم عنها وفي حقيق على ان لا اقول فيمن ادخل على على ان كلمة على ان المعنى حقيق علي
بادخالها على ياء المتكلم كما قرا نافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفي ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة
ان المعنى لتنوء العصبة بها اي لتنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية اي لتنيء العصبة

اي تجعلها تشهد متناقلة الفـــــاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تعارض
البعضين وذلك امثلة احدها اعطا. غير حكم الا في الاستثنا. بجا نحو لا يستوي القاعدون
من المومنين غير اولي الضرر في من نصب غيرا واعطا. الا حكم غير في الوصف بجا نحو لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا الثـــاني اعطا. ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقرآن
على اسما. ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد في ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة
بدليل ان المعطوفة عليها واعمال ما حملا على ان كما روي من قوله عليه السلام كما تكونوا يولى عليكم
ذكره ابن الحاجب والمعروف في الرواية كما تكونون الثـــالث اعطا. ان الشرطية حكم لو
في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك واعطا. لو حكم ان في الجزم كقوله : لو يشا طار به
ذو ميعة ذكره الشاني ابن الشجري وخرجه غيره على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت الالف
همزة على حد قول العالم والخاتم بالهمز ويويده انه لا يجوز مجي ان الشرطية في هذا الوضع لانه
اخبار عن ما مضى ما لغني لو شا وهذا يقدح ايضا في تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج ابن
مالك واظهر منه انه يخرج على اجرا المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر باثبات
يا. يتقي وجزم يصبر الرابـــع اعطا. اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل
واهمال متى حملا على اذا كقول عايشة رضي الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس الخامس
اعطا. لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحا. وفيه نظر
اذ لا يحمل هذا وانما يحسن او يحسن حمل الشي. على ما حمل عليه كما قدمنا وقيل اصله نشرحن ثم حذفت
النون الخفيفة وابقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذ ان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي
وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف واعطا. لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب
الان من رجايك من حرك دون بابك الحلقة الرواية بكسر البا. السـادس اعطا. ما
النافية حكم ليس في الاعمال وهي لغة اهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطا. ليس حكم ما في الاهمال عند
انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم السـابع اعطا. عسى
حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك او عساكا واعطا. لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه
الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض الثـامن اعطا. الفاعل اعراب المفعول وعكسه
وذلك عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال قد بلغت نجراة او بلغت
سوءاتهم هجر وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب

الحيوة

115

الحيوة وقيل القدما تثنية حذفت نونه لضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة في من رواه
برفع اسار ومنة وسمع ايضا رفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم : كيف من صاد عقعقان وبوم
التـاسع اعطا. الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطا. الضارب الرجل حكم
الحسن الوجه في الجر العـاشر اعطا. افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز
التصغير واعطا. افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك
ولو ذكرت انواع الجرود حول بعضها على بعض في معناه لطال. من ذلك امثلة كثيرة
وهـذا اخر ما تيسر ايراده في هذا التاليف فاسال الله الذي من علي به
وانا مع في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام ويسر علي اتمام ما الحقته به من الزوايد
في شهر رجب الحرام انجمع وجمعني على اتمامه وان يجعله وزرا لما تحملته من الاوزار وان
يوفقني من رقدة الغفلة قبل الفوت وان يلطف بي عند معاينة سكرات الموت وان يفعل
ذلك باهلي واحبابي وجميع المسلمين وان يهدي اشرف صلواته وازكى
تحياته الى اشرف العالمين وامام العاملين والعالمين محمد نبي
الرحمة الكاشف يوم الحشر بشفاعته الغمة وعلى اله
الهادين الذين شادوا لنا قواعد الدين وان يسلم تسليما
كثيرا دايما الى يوم الدين ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم تم بحمد الله وحسن عونه
على يد العبد الفقير الى رحمة مولاه
الرحمان الشبعان بن احمد البدوي
الغربي العادي يوم الاربعا
الرابع عشر خلون من
مولده عليه الصلاة
والسلام عام
اربعة ومايتين والف
يا ثقتي يا املي انت الرجا انت الولي اختم بخير عملي عند حضور اجلي وصلى الله
على النبي محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما